



الغلاف
" شور ": الحقوق الإنسانية في الصراعات
دور المجتمع المدني

من سلسلة "شور" لأوراق العمل

تقرير حول دراسة حالة – ورقة عمل رقم 5
تقرير عن بحث ميداني في إسرائيل فلسطين

المؤلفون: كنت براون
بيت علوم الإنسان (MSH) باريس

لور فوره
المدرسة العليا للدراسات الاقتصادية والاجتماعية باريس
آره هوفدناك، " بريو " اوسلو.
مع مساهمة ربيعة هاس، جامعة مريوغ

SHUR wp 07/09bis
Nov. 2009

"شور"، الحقوق الإنسانية في الصراعات: دور المجتمع المدني، هو مشروع في إطار "ستراب" محولاً من قبل
برنامج إطار العمل السادس للجنة الأوروبية (رقم العقد: ث ي ت 5 - ث ت - 288150 - 2006)

SHUR: Human Rights in Conflicts: The Role of Civil Society is a STREP project funded by the 6th Framework
Programme of the European Commission (Contract number: CIT5-CT-2006-028815).

www.luiss.it/shur



الغلاف
" شور ": الحقوق الإنسانية في الصراعات
دور المجتمع المدني

من سلسلة "شور" لأوراق العمل

تقرير حول دراسة حالة – ورقة عمل رقم 5
تقرير عن بحث ميداني في اسرائيل فلسطين

المؤلفون: كنت براون
بيت علوم الإنسان (MSH) باريس

- نور فوره
- المدرسة العليا للدراسات الإقتصادية والإجتماعية باريس
- آره هوفدناك، " بريتو " اوسلو.
- مع مساهمة ربيعة هاس، جامعة مربوغ

ورقة عمل "شور"
حزيران 2008

"شور"، الحقوق الإنسانية في الصراعات: دور المجتمع المدني، هو مضرع في إطار "ستراب"
محولاً من قبل برنامج إطار العمل السادس للجنة الأوروبية (رقم العقد: ث ي ت 5 – ث ت – 288150
(– 2006)

WWW.LUISS.IT/SHUR

الفهرس

المقدمة

- 1- المجتمع المدني
- 2- الديمقراطية
- 3- السلام
- 4- حقوق الإنسان
- 5- تعليقات أولية حول أنماط "شور" التحليلية
- 6- تقديم العينية.

I الإطار

1- محددات تاريخية

- أ) "المؤرخون الجدد"
- 2- المسائل الأساسية في قلب سرد الطرفين.
- 3- حق العودة.

2- مجتمع مدني مشرذم وطبيعة دولة اسرائيل.

- أ- نظرة عامة كمية وتحليلها.
- 2- الدولة اليهودية والديمقراطية.

3- المجتمع المدني في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

- أ- تأثير الإحتلال الإسرائيلي على المجتمع المدني الفلسطيني.
- 2- نظرة عامة كمية.
- 3- نظرة عامة تاريخية.
- 4- نشاط المجتمع المدني الديني.
- 5- الآفاق الحالية.

II حول وسائل وتأثيرات نشاطات COSO3

- 1- النشاطات القانونية.
- أ- الجهاز القانوني
- 2- عدالة، ACRI ، AL HAQ ، PCHR ،
- 2- التنظيمات الأهلية.

3- الحراك السياسي الداعي للسلام.

4- الدفاع المحلي عن السلام.

أ) في إسرائيل

2- في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

5. النشاطات المشتركة الإسرائيلية – الفلسطينية.

6- أوساط الأعمال.

7- الأهالي / المنظمات الأهلية.

أ) المنظمات الإسرائيلية.

2. المنظمات العربية الإسرائيلية.

3. المنظمات النسائية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

8- بين العسف والمقاومة.

9- مجال وسائل الاتصالات

10- الثقافة.

خلاصة: دور الإتحاد الأوروبي:

جردة حساب ومقترحات.

- ملاحق

- لائحة الذين أجريت معهم المقابلات.

المقدمة

بما أن هذا التقرير سيكون جزءاً من دراسة مقارنة، إنه من المهم جداً لفت الإنتباه إلى الطبيعة الخاصة للحالة الإسرائيلية والفلسطينية، والوضع اللامتكافي للطرفين: إذا ما أخذنا بعين الإعتبار المكتبة الهائلة المخصصة للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، إنه يكفي هنا أن نذكر بإيجاز العناصر الأساسية للعلاقة اللامتكافئة بين الطرفين: على مستوى الجغرافيا السياسية (الفلسطينيين يعيشون تحت الإحتلال)، عسكرياً (إسرائيل، حتى الآن، هي الدولة النووية الوحيدة في الشرق الأوسط)، سياسياً (ليس للفلسطينيين دولة، إذا، لا سيادة)، اقتصادياً (هناك فروقات شاسعة في الإنتاج الوطني الخام)، وفي ما يتعلق بالدعم الدولي (الفلسطينيون يحصلون على دعم مالي مشروط، إسرائيل تحصل على دعم غير مشروط سياسياً واقتصادياً من قبل الدول الغربية).

إن هذه العناصر اللامتكافئة في العلاقة الإسرائيلية – الفلسطينية، وزيادة على ذلك، تعدد الأطراف الفاعلين مع مصالحهم الخاصة المتناقضة تدخل في صلب التعريفات المختلفة للمفاهيم التي تهمننا.

وعلى هذا الأساس، وكمقدمة، نقدم هنا لوحة مُصَغَّرَة للمسائل التي تطرحها المفاهيم الأساسية لـ "دارسة شور"، حول العلاقة المتبادلة بين المجتمع المدني، الديمقراطية، السلام، وحقوق الإنسان.

1- المجتمع المدني

في إطار عمل برنامج "شور"، يوصف المجتمع المدني بـ " بأنه المجتمع الذي ينشر أو يستعمل وسائل وأدوات مؤسساتية / لا تقليدية لتحقيق أهداف سياسية"، ويفهم تعبير "لا مؤسساتية" هنا كعنصر متمايز عن الدولة. وهذا يبدو أنه يُحدّد حقلاً واضحاً في إسرائيل، ولكن ليس في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث منظمات المجتمع الأهلي والمنظمات غير الحكومية ملأت فراغ عدم وجود الدولة قبل توقيع اتفاقات أوسلو، وفي بعض الحالات، ما زالت تقدم خدمات لا تؤمنها السلطة الفلسطينية. إن الحدّ هنا بين المؤسساتي وغير المؤسساتي يبدو غامضاً بوضوح. وما يزيد من غموض الوضع، إن هناك موظفون وأعضاء مجلس إدارة لعدد كبير من المنظمات غير الحكومية "الحديثة" لهم علاقة ما مع السلطة الفلسطينية.

ومع إبقاء ذلك مائل أمامنا، إنه من الممكن جداً أن يكون هنالك مجتمع مدني حيوي في الأراضي الفلسطينية المحتلة: منظمات غير حكومية، حركات إجتماعية، جمعيات خيرية، جماعات سياسية، مثقفون، محامون يدافعون عن حقوق الإنسان، ووسائل إعلام مختلفة. هذا يشكل المجال العام وتلك المنظمات المختلفة تمثل الشرائح التي تشمل المجتمع المدني الفلسطيني.

بقدر ما تراجعت فكرة التطوع منذ الإنتفاضة الأولى، جزئياً كنتيجة لإحتراف الفاعلين في المجال العام بعد أوسلو، يمكن أن نستنتج، ان ما يجب أن تكون مهمة المجتمع المدني، انخراط تطوعي ومدني، اختفى لمصلحة اعتبارات أكثر مصلحية. شارل شماس، العضو في جماعة "ماتين" (Mattin)، رام الله، يُعبّر عن ذلك كما يلي:

" إن أساس المجتمع المدني يجب أن يكون تطوعياً: لنا مصلحة مشتركة، فلنعمل سوية لتحقيقها. إن المنظمات غير الحكومية تعمل اليوم على أرضية أدواتية ومصلحية، التي تُنقّر الأفراد المتحمسين من الإنخراط في هذه التنظيمات " (1). من الإنخراط في هذه التنظيمات إن العلاقة اللامتكافية في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة يفرض اختلافات كبيرة في التنظيمات والمحتوى لمجتمعها المدنيين.

وما يزيد الأمور تعقيداً، وجود دياسبور مهمة جده لكل من الطرفين. إن التواريخ المختلفة يطرح مسائل مختلفة ويساهموا في نفس الوقت، وإلى حد لا بأس به، في التأثير على المسارح المحلية، والإقليمية والعالمية.

1. مقابلة مع شارل شماس، "جماعة ماتين" رام الله، 5 آذار (مارس) 2008. رينا جاكما عبّرت عن وجهة نظر مماثلة: معهد الجماعة والصحة العامة / رام الله، 6 آذار (مارس) 2008.

2- الديمقراطية

إن العبارات حول الديمقراطية تختلف كثيراً في معناها في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة. وهذا يعود إلى الاختلاف الجذري في تكويناتهم السياسية. فالنقاش في إسرائيل ذو وجهين: نظري وقانوني: نظرياً، هذا النقاش يدور حول طبيعة الدول. إسرائيل تحدد نفسها كدولة يهودية وديمقراطية وهذا يبدو

على الأقل ظاهرياً، متناقضاً قانونياً، تطرح هذه الإشكالية مسائل تتعلق بوضع وحقوق الأقليات في إسرائيل، وبشكل أساسي الأقليات غير اليهودية وتطرح أسئلة حول التمييز حيال المواطنين العرب الفلسطينيين في دول إسرائيل.

إن العمل القانوني في إسرائيل هو أحد الوسائل الأساسية التي تستعملها المنظمات غير الحكومية المعنية بالحقوق المدنية والإنسانية في تأييد المساواة والعدالة.

إن مسألة الديمقراطية في الأراضي الفلسطينية المحتلة تدور حول العمليات الجارية، ضمن إطار يمكن أن نصفه، جدياً، أنه ديمقراطية شكلية استبقت الديمقراطية الفعلية، اجتماعياً، ثقافياً وسياسياً. بعد اتفاقات أوسلو، يبدو أن معظم العاملين والفاعلين في المجتمع المدني الفلسطيني يعتقدون أنه عبر الجماعة الحاكمة (Establishment)، هناك عملية بناء دولة ستتحقق. وكنتيجة لذلك، فإن العديد من هؤلاء الفاعلون، خصصوا نشاطهم لبرامج لها علاقة مباشرة بديمقراطية المؤسسات الفلسطينية وتشكيلاتها. وفي توجيههم هذا، تركوا جانباً المشاريع المستهدفة للمجتمع الأهلي. وفي هذا الإطار، ضعف التأييد الشعبي لهذه المنظمات⁽²⁾.

وقد انتبه الفاعلون في المجتمع المدني لهذا التطور أثناء الإنتفاضة الثانية التي يبدو أنها أكدت فشل اتفاقات أوسلو. وفي الوقت الحاضر، تحاول بعض منظمات المجتمع المدني كـ "مواطن" و "مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان" وآخرون، إعادة توجيه مشاريعهم باتجاه التربية والديمقراطية.

أنهم يفعلون ذلك، في أكثر الأحيان، باستهداف الشبيبة والضغط على السلطة الفلسطينية من أجل تطبيق ديناميات الديمقراطية.

إن الديمقراطية الشكلية في تحديدها الأدنى للتعدد وعدالة وحرية الإنتخابات، توجد فعلاً في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

2. بسام أبو رقطية من منظمة "مفتاح"، طاولة حوار رام الله، 5 نيسان 2008.

وقد ظهر ذلك جلياً في الإنتخابات البلدية عام ألفين وأربعة (2004) وألفين وخمسة (2005) كما في الإنتخابات التشريعية التي جرت في كانون الثاني/يناير عام 2006 والتي قادت حماس الى السلطة⁽³⁾.

إن ردة فعل المجتمع الدولي على هذه النتيجة أظهرت عدم الاهتمام بممارسة الديمقراطية.

إن تبني استراتيجية الكيل بمكيالين ورفض الإعراف بشرعية حكومة حماس المنتخبة ديمقراطياً كما بالمجلس التشريعي، جعل الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي يساهمون في نزاع المصادقية، بنظر السكان، عن المبادرات التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني بإسم الديمقراطية.

إن الشعور المسيطر في الوقت الحاضر في صفوف الفاعلين في مجال حقوق الإنسان، هو أن النقاش حول الديمقراطية، رغم أساسيته، لن يعط أي نتيجة قبل حصول تحسن أساسي في الوضع السياسي. إن الشرط الأول، بحسب كل الذين تحدثنا إليهم، يجب أن يكون نهاية الإحتلال. وكما قالوا حرفياً، " إن الإحتلال والحصار والإغلاقات المختلفة ينكر الحق في الحياة والحق في تلبية الحاجات الأساسية لأي فرد".

إنه قبل التطرق إلى لمسألة طبيعة الدولة الفلسطينية، كما يقولون، إنه من الضروري تحديد شروط هذه الدولة.

3- السلام

أولاً وقبل كل شيء، إن تحديد معنى السلام هو مسألة سياسية في أي صراع عرقي – سياسي. لقد شهدت الستون عاماً من تاريخ الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي مشاريع واقتراحات حل لا تحصى. إن هذه "الحلول" عبرت عن مراحل مختلفة من تاريخ المنطقة، وكل واحد منها كان يعبر عن مفهوم خاص للسلام. إن الآفاق السياسية في الوقت الحاضر غامضة جداً وهناك، في الوقت نفسه تحديدات مختلفة لما يسمى "مشاريع سلمية لحل الصراع": وهذه المشاريع تضم حلولاً بدولة واحدة، ودولتين وثلاث دول. كل الذين تحدثنا إليهم يرفضون بشكل قاطع كلا من هذه البدائل رغم وجود عدد متزايد يعتقدون أن الظروف على الأرض تقود أكثر وأكثر نحو دولة تميز عنصرها واحدة.

3. أنظر: أبحاث جان لوغرمان حول انتخابات عام 1996 و عامي 2004 و 2006 الأراضي الفلسطينية المحتلة.

إن هناك خلافات في الرؤيا ظاهرة للعين المجردة لضرورة الإستعجال نحو "سلام عادل ومتكافئ". يبدو أن أكثرية الإسرائيليين مرتاحة لما يعتقدونه حالياً بأنه نجاح في عملية إدارة الصراع التي تبدو لهم أنها تضمن أمنهم ومستوى عيشهم.

4- حقوق الإنسان

تفهم حقوق الإنسان بالعودة الى نفس إطار المراجع ك "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" و "اتفاقات جنيف". إن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقات جنيف، تشكل مرجعاً رئيسياً للفلسطينيين كما في صفوف المناهضين للإحتلال والناشطين القانونيين في إسرائيل. إن الرواية العامة في المجال الإسرائيلي العام وفي صفوف الإسرائيليين – اليهود (الصهاينة)، يتم التركيز على الشعب اليهودي كضحية تاريخية التي انتهكت حقوقها دائماً عبر الإضطهاد. في هذا الإطار، إن التعريفات الدولية لحقوق الإنسان لا تُذكر إلا نادراً.

أما بالنسبة للجماعات الدينية، إسلامية أو يهودية، فإنهم يميلون لوضع حقوق الإنسان ضمن إطار عمل مرجعية دينية كآية البقرة في القرآن أو ذكر القيم الإنسانية الأساسية في الكتابات اليهودية المقدسة. في السنوات الأخيرة، يبدو أن الخطاب حول حقوق الإنسان فقد من قيمته في عيون الكثر من الفلسطينيين كنتيجة لفشل عملية اوسلو، وتزايد وجود منظمات غير حكومية مشتبه بها وتعمل في مجال حقوق الإنسان بدون أي نتائج تذكر واخيراً، مقاطعة المجتمع الدولي لنتائج انتخابات 2006.

إن مبدأ حقوق الإنسان، يبقى رغم ذلك، مرجعاً للناشطين الفلسطينيين الذين يستمرون في تأطير نضالهم بما يتوافق مع الإعلانات الدولية لحقوق الإنسان. ولكن النفي المستمر، عملياً، لهذه الحقوق من قبل إسرائيل والمجتمع الدولي يقود إلى البحث عن إطارات عمل أكثر نجاعة كمرجعية في المعتقدات الدينية مثلاً و/أو التطرف السياسي:

5- ملاحظات أولية حول تصنيفات "شور" التحليلية

قبل الدخول في صلب التقرير نودُّ التعليق على التعبيرات التي طُبقت من قبل "شور" على الإطار الفلسطينيين – الإسرائيلي كما نودُّ التعليق أيضاً على صراعات آخر مأخوذة بعين الاعتبار. لقد علقاً في ما سبق على الصعوبات التي تواجه تطبيق التصنيفات المشكلة لتقييم تأثير الفاعلين على مجرى الصراع. ولكن، لأسباب معرفية ولهدف المقارنة، سنسعى إلى تطبيقهم، وفي نفس الوقت، سنشير الى أن معظم الذين أجرينا مقابلات معهم، يمكن أن يدخلوا في عدة أو أكثرية التصنيفات.

الملاحظة الثانية تتعلق بالهويات السياسية للفاعلين. فرغم النظرة الشائعة بأن الصراع هو حول " أرض واحدة لشعبين"، فإن السَّجَل التاريخي يشير الى أن الصراع هو بين مجتمعات منفصلة، الفلسطينيين والإسرائيليين.

ونتيجة لذلك، فإن مرجعية "الهوية السياسية المتعددة الثقافات" تبدو في غير محلها. ما هو الإطار المرجعي والأفق السياسي. لحل "الدولة الواحدة" أو "حل الدولتين"؟ هل سنعتبر منظمة غير حكومية فلسطينية "متعددة الثقافات" إذا دافعت عن الاعتراف عن هويات ثقافية منفصلة وإنما متساوية ترافق ولادة الدول الفلسطينية ضمن حدود 1967؟

أو داخل دولة مشتركة؟ وهل "التعدد الثقافي" هو الوسيلة الفضلى لوصف تعايش المسلمين والمسيحيين، أو الفلسطينيين والإسرائيليين، أو العرب واليهود؟ هل المسألة مسألة "ثقافة" أو الاعتراف بالطوائف الدينية؟ إن هويات "التعدد الثقافي وما بعد القومية والتدويبية" تحدد مبادئ التعايش لطوائف وجماعات مختلفة ضمن كيان سياسي واحد.

يبدو أن الفاعلين الذين يدافعون عن حل الدولتين لا يدخلون في أي من التصنيفات المُقدّمة.

6- تقديم العينية

خلال الأسابيع الخمسة التي أمضيها في العمل الميداني، التقينا حوالي سبعون شخصاً (70) من (COSOS) وأشخاص آخرون مهتمون بحقوق الإنسان. رغم عدم ادعائنا بتمثيلية هذا العدد في أي معنى إحصائي، إلا أن هذا الخيار يمثل مروحة عريضة من الفاعلين الأساسيين يأتون من شرائح مختلفة في المجتمعات الفلسطينية والإسرائيلية.

ليس كل هؤلاء في نفس الأهمية من ناحية الشهرة. ولكن لهدف تنوع عيّنتنا اخترنا ضم منظمات أهلية صغيرة لأعمالها تأثير على المستوى المحلي، كمركز الفينيق في مخيم الدهيشة والذي اسسته "اللجنة الشعبية في المخيم كـمجال تربوي وثقافي وإجتماعي، أو منظمة (رويت – صدقة) القائم في حيفا والذي يقوم بنشاطات مشتركة مع 150 (مئة وخمسين) طفلاً وشاباً يهودياً وعربياً.

إن عيّنتنا تضم: محامون ومستشارون قانونيون، نقابات وجمعيات وروابط، مواطنون، نشطاء سياسيين، نشطاء في مجال حقوق الإنسان، جماعات، ضغط، روابط أهلية، شخصيات دينية وروابط، ممثلون سياسيون ومديرون لوسائل اتصالات مختلفة. إن المنظمات غير الحكومية، في كل تـمـايزهم يشكـلون جزءاً كبيراً من عيّنتنا لأسباب مختلفة: في الأراضي الفلسطينية المحتلة لأنهم يـكـيـفون المجال العام ونشطون رغم تفاوت وجودهم اللامتساوي، عدداً وحجماً في كل المجالات. وفي اسرائيل، يبدو أن المنظمات غير الحكومية تشكل إطار مسألة الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني أو مسائل الأقليات.

I - الإطار

1- محطات تاريخية

في هذا الجزء، سنحاول أن نركز على المحطات التاريخية للمسألة الفلسطينية - الإسرائيلية منذ عام 1948: هذا الوصف التاريخي يمكن الحصول عليه بسهولة إن في الكتب المخصصة لهذا الموضوع أو في مقالات تحليلية معمقة منشورة في دوريات رصينة كـ "الموند ديبلوماتيك"⁽⁵⁾. على كحال وبهدف التحديد، هناك مسلسل تاريخي مقتضب في نهاية هذا التقرير للمراحل الأساسية لهذا الصراع. إن الهدف في هذا الجزء من التقرير هو إعطاء لمحة عامة للروايات المختلفة للتاريخ التي تطرحها الأطراف المختلفة المنخرطة في هذا الصراع: كان لهذه الروايات المختلفة تأثير دراماتيكي على ماضي وحاضر التطورات في هذا الصراع. ببساطة سنقدم بداية أبحاث المؤرخون الجدد "حول تأسيس دولة إسرائيل، والمعترف بها دولياً في الوقت الحاضر كأكثر المراجع مصداقية". بعد ذلك، سنتطرق الى المسائل الرئيسية الموجودة في قلب الروايات الفلسطينية والإسرائيلية للصراع.

أ- "المؤرخون الجدد" (6)

في عام 1978 فتحت إسرائيل محفوظاتها حول أحداث 1948. وهكذا أصبحت هذه المحفوظات في متناول الباحثين الأكاديميين والرأي العام. بعض المؤرخين الذين عملوا طويلاً على هذه المحفوظات أصبح يعرف فيما بعد "بالمؤرخين الجدد". هؤلاء المؤرخون قدموا نسخة جديدة منقحة للرواية الإسرائيلية التي كانت ما تزال مهيمنة حتى ذلك الحين حول انتصار إسرائيل على أعدائها. في كتابه الأخير "الحائط الحديدي" يذكر آفي شلايم باقتضاب، النسخة الصهيونية الرسمية لحرب عام 1948: "الدولة اليهودية الوليدة انخرطت في معركة ميؤوس منها، بطولية، وفي النهاية مظفرة ضد قوى تفوقها عدداً وعتيداً".

في هذه الحرب لجأ مئات الألوف من الفلسطينيين إلى الدول العربية المجاورة تلبية "لنداء زعمائهم بانتظار عودتهم المظفرة. وفي نهاية الحرب، كدَّ الزعماء الإسرائيليون من أجل إحلال السلام ولكنهم لم يجدوا شريكاً للتفاوض معه⁽⁷⁾:"

5. مسائل معمقة: <http://www.monde-diplomatique.fr> بالفرنسية و <http://www.monededipho.com> بالإنكليزية.

أنظر أيضاً: Histoires d'Israel 1948-2008, en manières de voir no98, Avril-mai 2008

6. أنظر: "إسرائيل تواجه تاريخها" بقلم أريك رولو، في النسخة الإنكليزية "للموند ديبلوماتيك" عدد أيار 2008.

7. ترجمة لور فوراست عن النسخة الفرنسية للكتاب.

آفي شلايم ومؤرخون جدد آخرون، كإيلان بابيه، توم سيغيف وبيني مورس، يقدمون رواية مختلفة بوضوح. وحسب هذه الرواية، فإن طرد الفلسطينيين الذي حصل عام 1948-1949 كان مخططاً له سلفاً من قبل الزعماء الصهيونيين وطبق عبر عمليات عسكرية هجومية ضد المدن والقرى العربية في الأسابيع التي سبقت قيام الدولة اليهودية.

فقد رفض دايفيد بن غوريون، الذي أعلن قيام الدولة في الرابع عشر من أيار، عام 1948، قبول الحدود التي رسمتها خطة تقسيم الأمم المتحدة عام 1948 وسعى إلى توسيع المساحة المخصصة للدولة اليهودية وضمان أن يكون 80% (ثمانون بالمئة) من سكان هذه الدولة يهوداً. وهكذا فرض إستراتيجية عسكرية تهدف إلى إبعاد ما بين خمسمئة إلى ثمان مئة ألف عربي من مدنهم وقراهم. في الخامس عشر من أيار، أعلنت الدول العربية المجاورة الحرب رافضة خطة التقسيم. وبالعكس الرواية الإسرائيلية المقبولة، وإن القوات المسلحة للدول العربية المجاورة كانت على قدم المساوات مع قوات الدولة الجديدة في الأسابيع

الثلاثة الأولى للحرب، بعدها، تمكنت القوات الإسرائيلية من السيطرة على الوضع بسرعة. تعرّضت دراسات المؤرخين الى جدال واسع في اسرائيل رغم اختلاف مواقفهم السياسية الواضحة⁽⁸⁾. إنه من الصعب تقييم التأثير الذي أحدثه "المؤرخون الجدد" على الرأي العام الإسرائيلي. ومهما كان ذلك، فإن عملهم يمكن أن يعتبر كزاوية أساسية كبرى لإسرائيل، إذا ما قبلنا أن السلام لا يمكن أن يسود إلا عندما نعترف بالعدالة التاريخية.

بعض الأشخاص في إسرائيل يعدون على أصابع اليد يسعون منذ سنوات الى إقرار اسرائيلي بالرواية الفلسطينية للنكبة التي ضربتهم عام 1948: "مذكرات" ZOCHROT، هو أحد أقدم شخصية الأكثر احتراماً الذين سعوا الى ذلك. وحسب "آيتان برونتشتين" نحن نعتقد أن معرفة هذه الرواية هو أمر أساسي من أجل معرفة الضياع الذي فرض على الفلسطينيين من قبل اليهود الإسرائيليين وهذا الإقرار هو خطوة أساسية لأي مصالحة في المستقبل⁽⁹⁾.

8. في عام 2004 أعلن "بيني مورس" علناً أنه من وجهة نظره كان طرد الفلسطينيين عام 1948-1949 عمل شيطاني ضروري كما أنه لا يستبعد إمكانية لجوء اسرائيل الى نفس الإستراتيجية مرة أخرى في المستقبل. ومن ناحية أخرى، يدافع "إيلان بابيه" عن الحقل الكامل لعودة اللاجئين الفلسطينيين وعن دولة اسرائيلية ثنائية القومية.

أنظر أيضاً مقال "يوري أفنيري" حول حرب 1948 على موقع: gushshalom.com 10/05/08
9. مقابلة مع "آيتان روشتين" زوشروت، تل أبيب 170 آذار/مارس عام 2008.

2- في المسائل الأساسية في صلب الروايتين

إن المسائل الأساسية في الرواية الفلسطينية معروفة بوضوح وتقع في صلب المطالب الفلسطينية: قضية اللاجئين، القدس، الإقرار بحصول النكبة، وإنهاء وجود المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967. إن الرواية الفلسطينية تناقض اللازمة الصهيونية الأصلية التي تقول بأن فلسطين كانت أرضاً بل شعوب، وتعود إلى شعب بلا أرض، الذي ادعى أنهم كانوا (الصهاينة)، المستوطنين الأصليين وإنهم عائدون إلى الأرض التي وعدهم بها الله.

أصبحت النكبة رمزاً لهوية الشعب الفلسطيني مع الأرض. إن مدناً كحيفا ويافا، وكانت مراكز ثقافية واقتصادية للفلسطينيين، أفرغت من أكثرية سكانها العرب في غضون أيام. " إن أكثرية اللاجئين الفلسطينيين المهجرين الداخليين من قراهم ومدنهم هجروا أثناء الصراع المسلح والحرب العربية – الإسرائيلية الأولى: أكثر من سبعمئة وخمسون ألف فلسطيني ابعدوا عن ديارهم أو طردوا ما بين نهاية عام 1947 والنصف الأول من عام 1949. حوالي عشرة آلاف فلسطيني من أصل مئة وخمسون ألفاً لم يطردهم من ديارهم في هذا الجزء من فلسطين الذي أصبح يعرف بإسرائيل، هجروا داخلياً. هناك حوالي أربعمئة فلسطيني هجروا، نصفهم تقريباً للمرة الثانية، أثناء الحرب العربية – الإسرائيلية عام 1967.

وهناك عدد أقل من الفلسطينيين تعرض لهجرة داخلية أثناء هذه الحرب وخصوصاً من القدس القديمة. إن طرد اللاجئين والنزوح الداخلي استمر منذ عام 1967 في فلسطين المحتلة وبلدان الشتات الفلسطيني. نقدر حالياً أن أكثرية الشعب الفلسطيني هو شعب نازح خارج حدود وطنهم التاريخي⁽¹⁰⁾.

تمثل مدينة القدس مطلباً مركزياً للفلسطينيين، ليس فقط لأسباب دينية (تعتبر القدس ثالث مقدسات المسلمين) بل لأن القدس كانت لقرون طويلة جزءاً من تاريخ فلسطين. تمثل هذه المدينة رمزاً قوياً، وطنياً ودينيّاً.

إن الموقف الفلسطيني أثناء عملية اوسلو للسلام يركز على المطالبة بالسيادة على القدس الشرقية كعاصمة لدولتهم الفلسطينية المستقبلية متنازلين عن المطالبة بالقدس الغربية التي احتلتها إسرائيل عام 1948. إن القاسم المشترك لكل الفلسطينيين منذ عام 1967 كان مقاومة الإحتلال، كحق معترف به دولياً. إن خيار وسائل المقاومة، عنيفة كانت أو سلمية، تعود إلى خيار الفاعلين ودرجة القمع التي يتعرضون لها حسب الظروف.

تعتبر "حماس" اليوم، كما اعتبرت الجماعات اليسارية الفلسطينية المسلحة في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، منظمة ارهابية من وجهة نظر المجتمع الدولي. وبدون أي تبرير لأعمالهم، إنه من المهم جداً أن نفهم أن هذه الجماعات ترى نفسها كمساهمة في نضال شعب مقموع ومستعمر يناضل من أجل حق تقرير المصير.

وكما ذكر أحد الذين قابلناهم "نحن لدينا شعور بالمواطنة متجذرة في الأرض، إن جواز السفر يمكن أن يعبر عن نفسه في كل مكان ولكن ليس المواطنة" (11)

في الجهة الإسرائيلية المقابلة تحتل الحرب العالمية الثانية والمحرقه ضد الشعب اليهودي موقعاً مركزياً. بالنسبة للرواية القومية والدينية. لم يكن الوضع على هذه الحال دائماً: فقد تطلب الأمر سلسلة لعدد من الأحداث الدراماتيكية حتى أصبح للمحرقه موقعاً مركزياً: قانون 1959 الذي كرّس "اليوم الوطني" وتأثير محاكمة "أدولف ايخمان" التي جرت في القدس عام 1961.

إن حربي العام 1967 و 1973، عندما شعر الإسرائيليون أنهم مهددون في وجودهم ساهم أيضاً في ذلك. إن الرواية الصهيونية بشكل عام، يعود أصلها الى نهاية القرن التاسع عشر مع ولادة الحركة الصهيونية التي طالبت بالحصول على "وطن قومي لليهود في فلسطين". عبر الإستهيطان الصهيوني وللاأرض. إن الحد الأدنى المشترك لكل هذه التعريفات هو النقاش حول حق إسرائيل في الوجود كدولة يهودية، ولكن هذا التعريف يبقى غامضاً كمؤشر لهوية سياسية.

11. مقابلة مع "ريتا جياكامان".

12. عودة الى الديمقراطية العرقية: حول وضع الديمقراطية في الدولة اليهودية" مي. بليدود نافو، "منبر الدراسات الإسرائيلية" عدد 20: 1/2005/ ص 27-30.

يتقاسم الشعبان رموز مشتركة من أجل دعم مطالبهم ولكنهم يعطون لهذه الرموز معاني مختلفة. رموز كالقدس، كالأرض، التكرار بأنهم كانوا ضحايا التاريخ، حق العودة من الشتات كل هذه الرموز تستعمل في خطابات الطرفين بشكل لافت وبجدها رواية الطرفين. كثيرون ممن أجرينا معهم مقابلات يشيرون بوضوح بأن إسرائيل حولت مسألة الأمن إلى قيمة قصوى على القيم الأخرى، بما فيها حقوق الإنسان، أن يضحى بها في سبيلها. وتحت غطاء مسألة الأمن، انتهكت الإسرائيلية، والبرلمان والمحاكم والجيش والاتفاقات والقوانين الدولية. إن الاعتبارات الأمنية متجذرة أيضاً في الأراضي الفلسطينية المحتلة ومرتبطة بالخوف المبين على التجربة. ولكن العبارة نفسها لا تستعمل ايديولوجياً في الخطاب السياسي للزعماء الفلسطينيين.

3- "قانون العودة" و"حق العودة"

أحد أمثلة الخلاف حول مسألة أساسية هو " قانون العودة " الإسرائيلي. إن الدولة الإسرائيلية وبعض الجماعات غير الحكومية الذين درسناهم، يعتبرون " أرض إسرائيل " (آرتز يسريل) " دولة يهودية"

و"وطن" للشعب اليهودي الذي عاش في المنفى، بغض النظر (عما اذا كانت اسرائيل داخل الخط الأخضر او اسرائيل الكبرى). "

اسرائيل كما كندا ونيوزيلاندا ليس عندهم دستوراً مكتوباً ولكن يملكون عدة " قوانين أساسية ". هذا الإعلان يُقر أن الدولة ستكون مفتوحة للهجرة اليهودية، " لإعادة التقاء وتجمع المهاجرين " الذين سيحصلون آلياً على المواطنة الإسرائيلية.

مثلاً هناك القانون الأساسي لعام 1980 الذي يجعل من القدس عاصمة لإسرائيل. والقانون الأساسي لعام 1992 المسمى "القانون الأساسي للحرية والكرامة الإنسانية" يقرر أن حقوق الإنسان الأساسية في إسرائيل يجب أن تحترم على أساس المبادئ التي تضمنها "إعلان قيام دولة إسرائيل". إن الأفكار التي تدور حول الحقوق " التاريخية" للشعب اليهودي في أرض الميعاد، في الأماكن المقدسة، تعطي أبعاداً دينية وقومية لهذه المطالب، كما يفعل ذلك، من ناحية أخرى، قضية المحرقة.

بالنسبة للفلسطينيين، إن "حق العودة" يعني حقوق اللاجئين المهجرين من ديارهم عام 1948 المعترف به في القرار 194 (1948).

وقسم من اللاجئين حالياً يضم هؤلاء الذين هُجروا بعد احتلال إسرائيل للضفة الغربية عام 1967.

"اللاجئين الفلسطينيين الذين يودون العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم أن يقوموا في أقرب تاريخ عملي ممكن وأن يُعوّضوا عن خسارة ممتلكاتهم على أساس مبادئ القانون الدولي من قِبال الحكومات والسلطات المسؤولة". (البند 11).

إن هذه المطالب اللامتقابلة لحق العودة يشكلون مبدئياً، مسألة أساسية لصراع " شعبيين وارض واحدة ". على المدى البعيد، إن مسألة المصالحة وحل الصراع سترتبط الى حد من الاعتراف بهذه الرؤى المختلفة وبالحوار والمساومات المرتبطة بهذه المفاوضات.

2- مجتمع مدني مجزأ وطبيعة الدولة في إسرائيل

أ- لوحة عامة كميّة وتفسيرها.

إن نسبة الفاعلين في المجتمع المدني من مجموع السكان مرتفعة جداً. إن المعلومات المتوافرة موجودة على موقع "شاتيل". وشاتيل منظمة متفرعة من "الصندوق الإسرائيلي الجديد" ⁽¹³⁾ تحدّد " شاتيل " نفسها كمنظمة تتصف بإمكانياتها في البناء ونجحت في دعم وتمكين المنظمات غير الحكومية الإسرائيلية لمدة عشرون عاماً. وتضم "شاتيل" اليوم 158 منظمة تشجع حقوق الإنسان، 107 منظمات تهتم بالتعايش، 60 منظمة تعمل في إطار التعاون الفلسطيني – الإسرائيلي، 134 منظمة تعنى بحقوق الإنسان و 76 منظمة تعمل في دعم السلام ⁽¹⁴⁾.

13. الصندوق الإسرائيلي الجدي عام 1979 من يهود أمريكيون ونجاح الحملات التبرعية. وهكذا أصبح " الصندوق " أحد العناصر الكبرى في التغيير الاجتماعي في إسرائيل. في عام 2005، كمّول "الصندوق" أكثر من ثمانمئة "جماعة" بأكثر من 200 مليون دولار، على المستوى الوطني والمحلي " أنظر الاجتماعية الجديدة" تحت إشراف مايكل م. لاسلكية، وألين ديكوف 2008، ترجمة لور فوريه.

14. <http://www.shatil.org.il/organizations>

2. مجتمع مدني مشردم وطبيعة دولة اسرائيل

أ. نظرة كمية شاملة وتحليلها

إن نسبة الفاعلين في المجتمع المدني في إسرائيل إلى عدد سكانها عالٍ جداً. المعطيات حول هذا الموضوع متوافرة على موقع "شاتيل" (SHATIL). هذه المنظمة هي إحدى الجمعيات المنبثقة من دعم "الصندوق الإسرائيلي الجديد" وتعرف عن نفسها بأنها تدعم بناء المنظمات وتمكينها. وتعتبر أنها نجحت في ذلك.

في عام 1998 كان في إسرائيل ما مجموعه 23,528 منظمة مجتمع مدني في قطاع الخدمات في إسرائيل. من بين هذه المنظمات كان هناك ما مجموعه 23,528 جمعية غير حكومية، 6,030 منها كانت تعتبر "نشيطه"، بمعنى أن تحويلات سجلت في حساباتها. من بين هذه الـ 6030 منظمة، 6% منها فقط كانت تهتم بقضايا دفاع قانونية، وجزء صغير منها كان يهتم مباشرة بالصراع. الخلاصة المستنتجة من كل ذلك هو أن هذه المنظمة الصغيرة من المنظمات الإسرائيلية التي تهتم بالدفاع القانوني وقلة من هذه لها علاقة بشكل خاص مع الصراع.

ومهما كان، وبما أننا مهتمون بشكل خاص في هذا البحث بموضوع الصراع ومنظمات المجتمع المدني، كان أكثر الذين قمنا بمقابلات معهم، يعملون في شريحة الـ 5%: هم جُلّ اهتمامهم مخصص لمسائل تتعلق بالأقلية الفلسطينية في إسرائيل أو أخرى مرتبطة بالوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة. أن يكون هناك نسبة صغيرة من المجتمع المدني الإسرائيلي مهتماً بمسائل الصراع على المستوى الداخلي (بحسب الذين قمنا بمقابلات معهم) يبدو أنه يعكس موقفاً عاماً بين الإسرائيليين، وهو الاستعداد لتجاهل الصراع وتميل لفصل أنفسهم عن الفلسطينيين. أنه لمن المهم أن نعلم أن مشروع الحائط الفاصل، الذي خطط له أولاً حزب العمل في بداية التسعينات، طالبت به منظمة أهلية تدعى "الحائط من أجل الحياة" والتي كانت قد تأسست عام 2001 وقامت بالضغط على الحكومة من أجل بناء الجدار. ويبدو أن الرأي العام الإسرائيلي يؤيد استراتيجية إدارة الصراع بالإختفاء خلف جدار الفصل. إن تعدد العناصر الفاعلة في إسرائيل يظهر تشرزماً داخل المجتمع: جماعات وتفرعاتها، مبينة على أساس العرق، الهوية، الدين، الإيديولوجيا والإقتناع السياسي، ممثلون في واحدة أو أكثر في مؤسسات المجتمع المدني للدفاع عن مطالب وهويات متناقضة. إن حدود المواجهات معقد ويتواجه على هذه الأرضية يهود وغير يهود، متدينون وعلمايون، علمانيون صهيونيون وصهيونيون متدينون، صهيونيون وغير صهيونيون، وأقليات عرقية مع الأكثرية اليهودية. هذا الوضع، حلته بعمق "ألين ديكوف" في كتابه "دولة إسرائيل"، الذي يضم بضعة مقالات تحلل أوجه عدة في المجتمع الإسرائيلي المعاصر. هذه الدراسات تظهر الأثر التشرذمي لعوامل التغيير الإقتصادية والإجتماعية: إن تفكيك دولة الرعاية الإجتماعية وفشل عملية سلام أو سلو قادا إلى تحول إلى الجناح اليميني من المسرح السياسي الإسرائيلي. وأكثرية الذين قمنا بمقابلات معهم، أشاروا إلى هذا التحول⁽¹⁵⁾.

15. أنظر أيضاً: "إسرائيل في حقبة حقوق الإنسان، التبرير الإخلاقي للدولة اليهودية" تأليف روجيه زخيم، الذي يلفت الإنتباه على التحول السياسي الأساسي للناخب الإسرائيلي ولليمين السياسي الإسرائيلي".

"عدالة"، (المركز القانوني للأقلية العربية في إسرائيل) أوضح أن هذا التحول حصل ليس فقط على مستوى الرأي العام، ولكن، أيضاً على المستويين التشريعي والسياسي: "إنك ترى اليوم تشريعات أكثر عنصرية يتبناها البرلمان. التغيير الأول يتجدد في واقع أن الحكومة هي التي تعرض مشاريع قوانين عنصرية على البرلمان. في السابق كان اليمين المتطرف هو الذي يفعل في الوقت الحاضر، اليمين يرطح مشروع قانون، يحال على الحكومة التي تتبناه ويعود إلى مجلس النواب

الذي يتبناه. ما كان سياسات عنصرية اصبح قوانين عنصرية تطرحها الحكومة، يتبناها مجلس اليوم وتقبلها المحاكم " (16) .
لقد أثرت الإنتفاضة الثانية جزئياً على هذا التحول الى اليمين على مستوى الرأي العام الإسرائيلي والسياسات التي تبنتها الحكومة كما أثر كذلك في هذا المجال ستبح الإرهاب الذي يلاحق الوعي القومي الإسرائيلي.
وفي الوقت نفسه، خسر اليسار الإسرائيلي المعادي للإحتلال أكثرية مؤيدة.

ب- الدولة اليهودية والديمقراطية

لقد كتب الكثير حول التناقض الظاهر في واقع ان اسرائيل تُعرّف نفسها كدولة يهودية وديمقراطية في الوقت نفسه: كيف يمكن أن يكون ذلك محدداً بخصوصية دينية / عرقية وإدعاء أن تكون دولة ديموقراطية ؟

وماذا يعني كلمة يهودية في هذا الإطار ؟ هل هذا التعبير يشير الى دين ؟ الى ثقافة ؟ ان دولة اسرائيل قامت على هذه الثنائية منذ بدايتها.

إن إعلان الإستقلال عام 1948 يؤسس الدولة على الخاص (يهودية) والعام (ديمقراطية):
" إن الدولة [دولة اسرائيل] ستؤمن لكل سكانها المساواة الكاملة في الحقوق السياسية والاجتماعية بغض النظر عن دينهم، جنسهم او عرقهم، انها ستضمن الحرية الدينية، حرية الضمير واللغة والتربية والثقافة، وستحافظ على الأماكن المقدسة لكل الديانات، وستكون أمنية على مبادئ شرعة الأمم المتحدة " [.....] "

16. مقابلة مع " اورنا كوهن "، عدالة، شفا عمر، 20 آذار / مايو، 2008.

" إننا ندعو الشعب اليهودي عبر الشتات لدعم يهود شعب اسرائيل في مهمات الهجرة والبناء والوقوف الى جانبهم في النضال العظيم من اجل تحقيق الحلم القديم – إعادة انبعاث اسرائيل " (17) منذ الثمانينات هناك نقاش يدور في إسرائيل حول طبيعة الديمقراطية الإسرائيلية وتتناول مسائل يطرحها الخلط بين الديني والسياسي زيادة على عنصر ثالث: الاتنية / العرقية.

إن الصهيونية في إسرائيل علمانية بشكل اساسي. ولكن يبدو أن الدولة اليهودية تميل الى الرجوع الى الأوجه الثقافية لليهودية" (هويات / قيم) أمثر من ميلها الى اليهودية كممارسة دينية.

وعلى كل حال، فإن رجال الدين يتمتعون في إسرائيل اليوم زارودو من مكانتهم داخل النظام التربوي وبشكل خاص في ما يتعلق بمسائل الأحوال الشخصية التي تمنع، مثلاً رسمياً الزواج بين أشخاص من ديانتين مختلفتين (18).

وعلى المستوى الفكري كان النقاش واستنتاجه حيويًا:

" إن مسألة [وضع المواطنين الفلسطينيين في اسرائيل] احتل المركز الرئيسي في النقاش حول الديمقراطية منذ نشر " سالمي سحوحة " مقابلته المميزة حول " وضع الأقلية في ديمقراطية اتنية / عرقية: وضع الأقلية العربية في اسرائيل " (سحوحة 1990). يقول " سحوحة " [أن ما سماه " ديمقراطية / عرقية " .

ما زالت تعتبر ديمقراطية حتى ولو كانت من نوعية أقل.

17. أنظر: WWW.OMFA.GOV.IL

18. أنظر تفاصيل أخرى في: "دولة يهودية وديمقراطية، ألين ديكوف، في " دولة إسرائيل"، تحت إشراف أ. ديكوف/ فايار 2008 ص 25-38. WWW.OMFA.GOV.IL

لقد تبنّى "بليد"، مع بعض التغييرات، (1992) مع "غافيزون (1998) " إطروحات "سموحة"، ولكن آخرون، ومن بينهم "يفناتشيل" (1997) انتقدوا هذه الأطروحة الذين ادعوا أن ديمقراطية إسرائيل يجب أن تُسمى ديمقراطية إثنية / عرقية"، ومن "سعدي" (2002) و "بليغ" (2004) الذي وسم الديمقراطية الإسرائيلية "بالديمقراطية اللابيرالية" وناقوت (2002) الذي ادعى أن إسرائيل ليست دولة ديمقراطية وإنما " دولة أكثرية " (19) .
" بليد " و "نوفو" يرون ان تاريخ دولة اسرائيل ينقسم الى أربعة مراحل:

1966-1948:

وهذه مرحلة الإدارة العسكرية حين كان النظام السياسي يوصف كنظام قائم على العرق [حكم العنصر اليهودي وليس العنصر الديمقراطي، في نفس هذا الوقت، كان هناك "حملة كبيرة "لتهويد" المجال الجغرافي"].

1992-1966:

مرحلة الديمقراطية الإثنية [نهاية الإدارة العسكرية].

2000-1992:

بداية تطبيق السياسة اللبيرالية [مترافقة مع تبين سياسة اقتصادية انفتاحية وتوقيع اتفاق اوسلو، المحكمة العليا تتبنى قرار قعدان الذي يقول " أنه لا قانوني أن تميز الدولة أن تميز بين مواطنيها اليهود ومواطنيها العرب في مجال توزيع الأرض، إن المصلحة العنصرية – القومية الصهيونية في تهويد مناطق مختلفة من البلاد، حسب رئيس المحكمة باراك، ويمكن أن يكون لها أولوية على مبدأ المساواة اللبيرالية " (20)]

من عام 2000 -.....:

انتكاسة سياسية واحتمال التحول نحو نظام سياسي أكثرية: [.....] حيث أكثرية جماعة معينة يعمل بدأب لإنتراع حقوق الإقلية من التمتع بكامل حقوقها في المساواة المواطنة، وحين تكون الأكثرية ليس فقط أكثرية دائمة وإنما تسعى الى الحفاظ على حالها كأكثرية " المثال الأعلى للدولة " (21) .

19. " عودة الى الديمقراطية العرقية " . حول وضع الديمقراطية في الدولة اليهودية " . بليدود نافو: فوروم الدراسات الإسرائيلية: 20: 2005/1 ص 27 - 30 .
20. " عودة الى الديمقراطية العرقية " حول وضع الديمقراطية في الدولة اليهودية بليدو د. نافو، منبر الدراسات الإسرائيلية 20: 1، 2005 ص 3-27
21. نفس المرجع ص 16.

هذه المسألة تحتل موقعاً مركزياً في النشاطات القانونية التي تقوم بها منظمات مهمة متواجدة في المجتمع المدني الإسرائيلي كـ "عدالة" و "أكري".

على الطرف الآخر من المسرح السياسي، يوجد مستوطنون كـ "اسرايل هرل"، الذي كان رئيساً "لمجلس ياشا" (ممثل تنظيم كل المستوطنين) لمدة خمسة عشر عاماً، ويرأس حالياً معهد الإستراتيجيات الصهيونية، يقارب الديمقراطية من زاوية أخرى. على موقع معهد الدراسات الصهيونية يمكننا أن نقرأ ما يلي:

" إن دولة اسرايل مهددة من داخلها ومن الخارج رغم التهديدات العسكرية والإرهابية المباشر الكبيرة والفعلية والضغوط السياسية الدولية الضخمة، يبقى التحدي المنذر للسوء (المشؤوم) لمستقبل أمننا قد يكون الإستنزاف الداخلي والتردد في عزمنا الذي بدأ يصيبنا في المرحلة الأخيرة. إن الحكومات الإسرائيلية المتتالية يقودونا البلاد في وجهة تتجاهل مسؤولياتهم لإعلاء شأن مستقبل يهودي للدولة والأمة في اسرايل.

إن الحكومة ومراكز السلطة المتحكمة بالوضع (المحاكم، وسائل الإتصالات، الوسط الأكاديمي والمواقع الأمنية العليا) يفشلون حالياً في تقوية هويتنا وحتى أن بعضهم، يضعفها " (22) من كل هذا، يمكن أن نستخلص فكرتين:

الفكرة الأولى، هي أنّ الأمن له أولوية مطلقة في زمن التهديد الوجودي. وإسرائيل وجدت نفسها في هذه الظروف منذ إنشائها. والفكرة الثانية هي أنّ تدعيم الهوية اليهودية ضروري في هكذا ظروف. وفي هذا الإطار تصبح الأقلية الفلسطينية في إسرائيل مصدر تهديد داخلي يهدد "الهوية اليهودية". "أنا ضد حقوق الإنسان عندما تهدد هذه الحقوق الشعب"، ختم "هارل". إننا نشك في أن تكون مواقف "هارل" تمثل رأي الأكثرية في إسرائيل.

3- المجتمع المدني في الأراضي الفلسطينية المحتلة

يمكن تقسيم المجتمع المدني الفلسطيني الى ثلاثة أجزاء على اساس توجهها السياسي: الأول ذات ميول ليبرالية / يسارية التي سيطرت على الشبكة الفلسطينية للمنظمات غير الحكومية. هذه المنظمات، ونظراً لتركيزهم على الحقوق والحريات الفردية كان لهم موقعاً مهماً لدى المتبرعين الغربيين وحركات التضامن الخارجية. ولكن، كما سنرى لاحقاً، يبدو أن هذه المنظمات تفتقد التجدد في محيطهم المحلي والداخلي. عنصر آخر من المجتمع المدني الفلسطيني يتشكل من الحركات التقليدية الوطنية والجماهيرية المرتبطة بحركة فتح بما فيها الإتحادات المهنية والعلمية الذيك كانوا أعضاء في منظمة التحرير الفلسطينية.

هذه الشريحة نعمت تقليدياً بوضع مميز لعلاقاتها الحميمة وتأييدها لزعامة فتح / منظمة التحرير الفلسطينية. أما العنصر الثالث الذي يتشكل منه المجتمع المدني الفلسطيني يتمثل بالمنظمات والجمعيات الخيرية المنتشرة عبر الضفة الغربية وقطاع غزة. ويبدو أن المنظمات الأخيرة هي الأكثر تجذراً في المجتمع المحلي الفلسطيني، إنهم محترمون جداً لنوعية الخدمات التي يقدمونها والتي يقوم بها ناشطون يكرسون نشاطهم على أساس تطوعي.

إن ميزة المنظمات الإسلامية الأخرى، هي أنها تقدم الخدمات كجزء من سلة متكاملة تضم رسالة دينية وسياسة واضحة.

وفي نظر إيداد السراج، احد النشطاء المعروفين في مجال حقوق الإنسان في غزة، إن العنصر الليبرالي من المجتمع المدني الفلسطيني فشل بسبب استبعاد أنفسهم عن الناس: " يجب ان نقوم بنقد لذاتنا، ان منظمات المجتمع الليبرالي لم يستطيعوا التجذر في المجتمع " (25)

25. " مقابلة مع إيداد السراج برنامج الصحة العقلية / غزة / 28 آذار 2008.

أ- تأثير الإحتلال الإسرائيلي على المجتمع المدني الفلسطيني

إن غياب دولة فعلية دفع العاملين في المجتمع المدني للقيام تقريباً بكل المهمات التي يفترض أن تقوم بها عادة هذه الدولة.

في البداية، حاولت السلطة الفلسطينية بعد قيامها بالسيطرة على قطاع منظمات المجتمع المدني ولكنها أدركت سريعاً أنه ليس باستطاعتها إدارة الوضع القائم من دونها. ولكن هناك أيضاً وهن داخلي في السلطة يعود له جزئياً السبب في عدم قدرة السلطة الفلسطينية للقيام بواجبات الدولة.

ولكن السبب الرئيسي لذلك هو الإحتلال لا يعتبر نفسه ملزماً بمسؤوليات سلطات إحتلال ويعتبر، زيادة على ذلك، ان على السلطة الفلسطينية أن تأخذ على عاتقها الشؤون المدنية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويجب هنا القول أن المنظمات غير الحكومية الفلسطينية كان لها دور بارز في تنسيق وتشكيل المقاومة اليومية للإحتلال. ولإلقاء الضوء على أهمية المنظمات غير الحكومية كوسيلة لمقاومة الإحتلال، إنه يكفي القول أن 47,5% من المنظمات غير الحكومية الناشطة في عام 2001 كانت قد تأسست بين عامي 1968 و 1993 (26).

هذا يعني أن هذه المنظمات تأسست قبل وأثناء الإنتفاضة الأولى.

إن الإحتلال ومفاعيله المباشرة وغير المباشرة يشكل الإهتمامات الرئيسية لناشطي المجتمع المدني. وهناك عاملان مرتبطان بحميمية: عامل الإحتلال العسكري (لجهاز قانوني وحضور كثيف على الأرض) ووحو المستوطنات، وبتقدير منظمة بتاسلام b'tselem ، ان عدد الفلسطينيين نمت من 140,684 عام 1996 الى 249,573 في عام 2005 (27).

وهذه الأرقام لا تضم مستوطنات القدس الشرقية، التي يرتفع عددها الى حوالي 200,000 (مئتي ألف) مستوطن.

ان التوسع الإستيطاني الإسرائيلي الهائل خلال مرحلة العملية السلمية أضعف ثقة الفلسطينيين بالمفاوضات ودفعهم الى الشك بنوايا إسرائيل التفاوضية.

إن مئة في المئة من المستوطنات الصغيرة والكبيرة تعتبر غير قانونية بحسب القانون والمواثيق الدولية. إن سبب وجود المستوطنين في الأراضي الفلسطينية المحتلة يهدف، بحسب الحكومة الإسرائيلية، إلى إيجاد وتثبيت درجة عالية من الأمن في الأراضي المحتلة. إن مسألة الاستيطان تشكل حجرة عثرة اساسي ان تم تركن العثرة الأساسية لحل النزاع (28).

26. The power to proriot and exclude: external support for palestininan avil society, Benoît Challand, phd, European university institute, 2005, p.131.

27. "west bank access and closure, april 2008", published http://www.btselem.org/english/settlements انظر: by the UN office for the coordination of humanitariuan affaires – www.ochaopt.org.

28. إن الإحتلال يحرم الفلسطينيين المقيمين في الأراضي الفلسطينية المحتلة من حرية الحركة عبر إقامة أكثر من 622 حاجزاً وعائقاً مادياً (29) وشبكة معقدة من الطرق مخصصة فقط لإستعمال المستوطنين.

إن النقل معرقل داخل الضفة الغربية وبين الضفة الغربية والخارج. إن تأثير هذا الوضع على الإقتصاد والحياة الإجتماعية والنفسية للأفراد لا تقدر. معظم الذين قمنا معهم بمقابلات يعتبرون ان الإحتلال، أولاً وقبل كل شيء، يحرم الفلسطينيين "الحق في الحياة".

اقتصادياً، "يقدر البنك الدولي ودراسة "ماس MAS" الكلفة الإجمالية لإلغاء اذون العمل وسياسات إغلاق الحدود بـ 850 مليون دولار لعام 1995. إن هذه الأرقام تمثل ثلاثة أضعاف المساعدات الدولية التي تتلقاها السلطة الفلسطينية" (30). هذه الأرقام تطبق على المرحلة التي كان ما زال يسمح فيها للعمال الفلسطينيين بدخول إسرائيل، ولكن، ومنذ الإنتفاضة الثانية، أصبحت سياسات الإغلاق الفلسطينية قاسية جداً وهذا ما يسمح لنا بالقول هذه الكلفة أصبحت أكثر بكثير من تلك المذكورة أعلاه.

بعض الذين قمنا معهم بمقابلات، يعتبرون واقع الاحتلال نفيًا للحقوق الأساسية لحيات الشعب الفلسطيني وانتهاكاً لحقوق الإنسان الأساسية بسبب تأثير هذا الاحتلال على كل نواحي الحياة في الأراضي الفلسطينية المحتلة (31).

هناك ناشطون ومتفوقون شكلوا انماطاً تحليلية جديدة للإمام بوضع الأراضي الفلسطينية المحتلة. هناك أكثر يفهمون هذا الوضع عبر مقارنته بنظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا. ولكن صالح عبد الجواد، استاذ العلوم السياسية، ينتقد هذه المقارنة على أساس انها تخفي أكثر مما تظهر. هذه المقارنة ممكن ان تكون ذات معنى اذا ما طبقت على وضع الأقلية الفلسطينية في إسرائيل، ولكن الاستراتيجيات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة تمثل شكلاً من أشكال الإنتحار الإجتماعي "sociocide"، وهذا ليس فقط فصلاً وتميزاً ضد جزء من السكان وانما تفويضاً منتظماً لكل التركيبات الإجتماعية والإقتصادية والثقافية:

29. المرجع: OCAA, APRIL 2007 .

30. أنظر: JAMIL HILAL, in problemating democracy in Palestine

31. هذا لا يعني أن كل انتهاكات حقوق الإنسان يرتكبها الجيش الإسرائيلي والمستوطنون: هناك عدة منظمات غير حكومية تعمل على جعل السلطة الفلسطينية مسؤولة عن الإنتهاكات التي تقوم بها أجهزتها الأمنية.

" أن مرتكبي المجزرة يستعملون بشكل اساسي وجوهري الحرب والعنف المباشر والواسع [....] بينما الإنتحار الإجتماعي يُمثل عملية طويلة الأمد تستعمل فيها ترسانة مؤلفة من تركيبات تحتية اقتصادية وقرارات بيروقراطية "صامتة". الحقوق السياسية والمدنية تنكسر ببساطة وبطريقة منتظمة. كل وجه من وجوه الحياة، بما فيها حرية التنقل [....] تخضع للحواجز والتحقيق. القسم الجوهري من هذه السياسة يهدف الى تجميد أو شل عملية تطور المجتمع وهذا ما يقول الى تآكل المجتمع كهدف نهائي" (32)

باروخ كيمرلينغ، المحلل السياسي الإسرائيلي، أشار الى الإنتحار السياسي : للفلسطينيين:
" إن الإنتحار السياسي يُمثل عملية تغطي مروحة، عريضة من النشاطات الإجتماعية والسياسية والعسكرية هدفها تدمير الإمكانية القابلة للحياة، سياسياً ووطنياً لجماعة كاملة أو شعب، وهذا ما يحرم هذا الشعب تقريراً مصيرياً فعلياً.

الإغتيالات، المجازر الموضعية، تصفية الزعامات والنخب، التدمير المادي للمؤسسات والبنى التحتية العامة، الأرض والإستيطان، التجويع، العزلة السياسية والإجتماعية، كل هذا يشكل الأدوات الكبرى المستعملة لتحقيق هذا الهدف (33)

هذه المفاهيم هي مفاهيم تكاملية: هذه الإستراتيجيات المختلفة تدعم أحدها الأخرى، فبدون وجود سياسة ووطنية قابلة للحياة، لا يمكن لأي مجتمع أن يتطور بشكل عادي، إن الإعتداءات المتكررة والدائمة على

البنى التحتية الإجتماعية تهدف الى زعزعة وأضعاف المركز المعنوي للسلطة الفلسطينية التي يفترض بها حماية شعبها.

soicide: the Israeli Policy Toward the paletinian people since 1967, saleh abdel jawad p.1 (not published) .32
" Politicide, the real legacy of Ariel Sharon Baruch Kimmerling", kerso, NLR, UK/USA, 2006 (2nd edition, p.3 .33

2- لمحة عامة كميّة

إن الأعداد تختلف من مرجع الى آخر.

ولكن، حسب "شالان"، إنه من الصعب الحصول على أرقام رسمية من "لجنة شؤون المنظمات غير الحكومية" وبالتالي يصحح من الغير الممكن تقريباً أن نقرر أي مرجع هو أكثر دقة. "شالان" يقدر عدد المنظمات الحكومية في الأراضي الفلسطينية المحتلة ما بين ثمانمئة وألف⁽³⁴⁾ بما فيها الجمعيات الخيرية الدينية. ان الميزانية الكاملة للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية يزيد بكثير عن ميزانية السلطة الفلسطينية غير الحكومية في إسرائيل⁽³⁵⁾.

أثناء الإنتفاضة الثانية، قدم المانحون الدوليون اعدادات تقدر بـ 300 – 400 مليون دولار للأراضي الفلسطينية المحتلة⁽³⁶⁾ ولكن منذ انتخابات العام 2006 وقرار المجتمع الدولي بمقاطعة حكومة حماس، شكل الاتحاد الأوروبي " آلية دولية مؤقتة " تهدف الى تمويل المنظمات غير الحكومية ورئاسة السلطة الفلسطينية من دون تدخل من قبل الحكومة التي تسيطر عليها حماس. أعطى الاتحاد الأوروبي بهذه الطريقة مبلغ 455 مليون اورو عبر هذه الوسيلة من أصل 616 مليون اورو تشكل القيمة الكاملة لما تبرّع به الاتحاد الأوروبي.

34. هناك 888 منظمة غير حكومية يجب الإضافة إليها منه منظمة خيرية بين المحافظات الشمالية. انظر "شالان" ب، 2005 ص. 140.
35. مقابلة مع "شلوبلو زويرسكي، F "ADVA" 19 آذار /مارس 2008 " ان الميزانية الكاملة للمنظمات غير الحكومية في اسرائيل لا تمثل شيئاً مقارنة بميزانية الحكومة. عكس ما هو الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة ".
36. "شالان" ص 318.

3- لمحة تاريخية

بعد حرب 1967، يمكن التمييز بين ثلاثة مراحل. حتى بداية التسعينات ونهاية الإنتفاضة الأولى، نمت المنظمات غير الحكومية حتى وصلت لحدود الألفين. هذه المنظمات غير الحكومية كانت أكثريتها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالأحزاب السياسية التي كانت تهدف الى تقوية مواقعها بين الناس عبر الخدمات والنشاطات التي كانت تقدمها. أكثرية الذين قمنا معهم بهذه المقابلات، يتذكرون تلك المرحلة يشء من الحنين. حسب هؤلاء، كان الناس في ذلك الحين يعتبرون أنهم منخرطين شخصياً في تنظيمات مختلفة على اساس تطوعي. " ريتا جياكمان"، من معهد الجماعة والصحة العامة، تُذكر:

" قبل عام 1987، كان الحراك الإجتماعي مهم جداً ": كان هناك نساء وشبيبة وجماعات تهتم بالصحة البنية التحتية الاجتماعية كانت جاهزة للإنتفاضة: لقد حكمت " القيادة الموحدة للإنتفاضة " البلاد بشكل جيد. لقد استفادت من هذه النبي التحتية، حيث كانت كل أجزاء السكان مُحتملة، كل واحد كان له دور وشعر ان عنده شيئاً يُقدمه (بعكس الإنتفاضة الثانية التي كانت أكثر عسكرية. وإن لم يكن لديك سلاحاً فلا فائدة منك). هذه الديناميات دمقرطتنا، لأنها انطلقت من داخلنا. كان هناك الكثير من انتهاكات حقوق الإنسان، ولكن كان هناك أمل ايضاً ! كنا نملك النشاط والهمة، سلطة الشعب " .

بعد اتفاقات اوسلو، اعاد المتبرعون الدوليون توجيه مساعداتهم الى السلطة الفلسطينية الوليدة على حساب قطاع المنظمات غير الحكومية. وظهر سريعاً التوتر ما بين السلطة الفلسطينية (وآلاف "العائدين" معها) والمنظمات غير الحكومية (الجمعيات الأهلية كانت تعتبر أنها أكثر أهلية). حينها، أصدر ياسر عرفات قانون يهدف إنشاء وزارة تدعى " وزارة شؤون المنظمات غير الحكومية " للسيطرة على نشاطات وتمويلات هذا القطاع.

وفي بداية عام 1993، اجتمعت مئة منظمة حكومية وأسست منظمة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية". في عام 1996-1997، ضغطت هذه المنظمة بقوة على السلطة الفلسطينية من أجل التخفيف من سلطات "وزارة شؤون المنظمات غير الحكومية " " إن اليات التسجيل تسمح لوزارة الداخلية أن ترفض إنشاء روابط جديدة، نافية بذلك حرية التجمع في روابط أهلية. وقد تجمد التسجيل عملياً منذ عام 2002، لأن السلطة الفلسطينية تفضل تفعيل منظمات غير حكومية موجودة على الورق على إنشاء منظمات غير حكومية جديدة " (37)

وفي العام 2002 انشئت " لجنة شؤون حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية " وأخذت مكان الوزارة. وحصل ذلك من أجل التجاوب مع حالة الطوارئ الناجمة عن اندلاع الإنتفاضة الثانية وإعادة احتلال المنطقة "أ" من قبل الجيش الإسرائيلي.

في هذه الفترة، انخفض بشكل لافت عدد المنظمات غير الحكومية الى 1400 عام 1994 والى حوالي 1000 (ألف) عام 2000. وبشكل متزامن "ظهر شكل جديد من المنظمات غير الحكومية في هذه المرحلة: منظمات الأبحاث والدفاع. بكلمة " دفاع " يجب أن نفهم المنظمات غير الحكومية النشطة في حقول حقوق الإنسان، والديمقراطية وترفع شأن السلام.

ومع أن هناك تنظيمات أسست قبل عام 1990 (الحق، رائدة في مجال حقوق الإنسان، أسست عام 1979)، ولكن الأكثرية من هذه المنظمات كانت نتيجة جانبية للسنوات التي تلت اوسلو. إن أكثرية المنظمات الحكومية الحديثة هي منظمات تهتم بالديمقراطية والسياسة والرأي العام. هناك اخيراً نوع أخير من المنظمات يختصون بترفع شأن السلام وبرامج من شعب الى شعب (38)

إن قسم حقوق الإنسان في "المنظمات غير الحكومية الفلسطينية " ضعفت جداً نتيجة للخلافات حول الموقف من " قانون المنظمات الحكومية " الذي يتطلب من المنظمات غير الحكومية أن تسجل في وزارة

الداخلية. أن تجمع " المنظمات غير الحكومية الفلسطينية " قبلت هذا الطلب ولكن البعض من أهم المنظمات، بما فيها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان " والميزان " في غزة، رفضوا التسجيل في وزارة الداخلية وتركوا على هذا الأساس جماعة " المنظمات غير الحكومية الفلسطينية ".⁽³⁹⁾

ان برامج (من شعب لشعب) (P2P)، ولدت بدعم وترويج من قبل المجتمع الدولي أثناء المفاوضات الأخيرة حول اتفاق اوسلو. لقد أسست هذه البرامج على افتراض ان الوسيلة الفضلى لتحقيق السلام هي تشجيع المشاريع المشتركة بين الطرفين، وأن هذه المشاريع يجب أن يقوم بها الناس أنفسهم بدل أن تأتي من دوائر القرار العليا كميات هائلة من الأموال صرفت على هذه المشاريع.

37. انظر: " شالان " ص. 135-136

38. نفس المرجع، ص 139.

39. مقابلة مع أمجد شوا، مُنسق منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية : في غزة 29 آذار مارس 2008.

ولكن خلافات كبيرة وقعت وقادت الى فشل مجمل العملية. أناس من الطرفين كان همهم تطبيق برنامج مانحهم بدل التركيز على المسائل التي تهم الجماعتين.

ان اللامساواة البنائية، الناتجة عن الإحتلال والصعوبات الإقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لم تؤخذ بعين الإعتبار أثناء تنظيم وتحويل هذه النشاطات، والأهم من ذلك، هو أن الفلسطينيين والإسرائيليين اختلفوا على طبيعة هذه النشاطات: من جهة، حاول الفلسطينيون استعمال هذه النشاطات منصة سياسية كان الإسرائيليون متحفزون للمساهمة في هذه النشاطات انطلاقاً من اهتمامات اجتماعية وثقافية، متجنين المسائل السياسية من جهة أخرى. وفي النهاية، كان فشل عملية اوسلو سبباً في تزايد الشك المتنامي بين الطرفين، وبشكل خاص من جانب الفلسطينيين:

" وفي النهاية اصبح من الصعب جداً استقطاب مشاركين جدد لحد أن بعض القائمين على المشاريع اضطروا لتوظيف الفلسطينيين للإلتحاق ببعض المشاريع. وكان الشعور المنتشر بين الفلسطينيين هو أن نشاطاً (P2P) لن تغير شيئاً في الموقف السياسي خصوصاً على ضوء واقع ان اسرائيل لم تتخذ قراراً بتطبيق اكثرية ما جاء في اتفاق اوسلو، في القوت الذي انهارت فيه أكثرية المفاوضات الرسمية"⁽⁴⁰⁾.

ان اندلاع الإنتفاضة الفلسطينية الثانية وضع حداً لمشاريع (P2P) ويبدو اليوم ان المناجين، بما فيهم الاتحاد الأوروبي، ترفض كل المشاريع المقدمة من قبل الفلسطينيين والاسرائيليين عبر منظماتهم غير الحكومية اذا كانت تلك المشاريع تشبه من قريب او بعيد برامج (P2P).

لقد فرضت الإنتفاضة الثانية تغييرات كبيرة على نشاط منظمات غير حكومية عديدة، ففي التسعينات من القرن الماضي "تخلت بعض المنظمات غير الحكومية تدريجياً عن النشاطات الخدمائية كما في حالة المنظمات الناسئية وبعض المنظمات التي كانت تعمل في مجال الصحة والتربية. في الحالات الأخيرة، حتى ول كان هدفهم نبيلاً (إعلان شأن الديمقراطية في الأراضي الفلسطينية المحتلة) فإن التخلي عن بعض الخدمات لحساب بعض المفاهيم المجردة فشلت فيه عملية السلام في تحقيق أية أهداف.

" كان يبدو كأن الأولوية كانت معطاة لتقوية مفاهيم مجردة قبل الحصول على أرض ثابتة وعلى الطرف الآخر من المشهد، كان نجاح المنظمات الإسلامية يعود الى نوعية الخدمات التي يقدمونها والى شعبية الخطاب الديني " ⁽⁴¹⁾.

40. " حوار ما بعد اوسلو: تقييم، انجازات وفشل (برامج) من شعب لشعب من وجهة نظر فلسطينية " ناديا ناصر-نجاح، المجلة الفلسطينية - الإسرائيلية، السنة 12، عدد 4 والسنة 13 رقم 1.

41. انظر: شالان. ص 320.

أن المنظمات الخيرية الإسلامية أن الوضع في هذا المجال كان أكثر ملاءمة لها. وكما عبّر عن ذلك بوضوح ممثل عن "رابطة المجمع الإسلامية".
في غزة:

" نحن، الرابطة الإسلامية، نهتم بالحاجات الأساسية للشعب، بينما تركز المنظمات العلمانية على البرامج الثقافية " (42).

وهذا ما يعترف به ممثل "مفتاح" (المبادرة الفلسطينية لترفيح شأن الحوار العام والديمقراطية):
" بعد اوسلو، ولثلاث أو اربع سنوات، نسيت المنظمات الحكومية وجود الإحتلال، كما نست ذلك أيضاً السلطة الفلسطينية.

لقد اعتقدنا أننا كنا دولة مستقلة، وأن علينا البدء ببناء دولتنا. ولذلك قمنا بتركيز ضغتنا على المستوى الأعلى من صانعي القرار في السلطة الفلسطينية ... وهنا بدأت الفجوة بالإتساع بين الناس وبين المنظمات غير الحكومية لأننا كنا نعمل لصنع نظام سياسي متعدّد، ديمقراطي، عبر الحوار وممارسة الضغوط مفاهيم كبيرة، شعارات ... في الوقت نفسه، استمر الإسلاميون في العمل في قطاع الخدمات وفي كل المجالات.

وبعد ذلك، وأثناء الإنتفاضة الثانية، تذكرنا اننا نرزح تحت الإحتلال وعلينا الآن أن نعمل على الجبهتين [الدفاع عن الحقوق وتأدية الخدمات] (43).
وكننتيجة لذلك، قامت بعض المنظمات غير الحكومية بعبادة توجيه جزءاً من نشاطاتها نحو حالات الطوارئ والإعانة أثناء الإنتفاضة الثانية.

42. مقابلة مع أبو إسلام في رابطة المجمع، غزة 27 آذار / مارس 2008.

43. " طاولة نقاش " رام الله. 5 نيسان / أبريل 2008.

4- الفاعلون في المجتمع المدني الديني

في عام 2005 " كان عدد " المنظمات ذات الإتجاه الديني نحو 400 منظمة غير حكومية (29%). وهذه المنظمات يمكن أن تكون مسيحية أو إسلامية مع توجه سياسي واضح. تسيطر حماس، عبر شبكة مكونة من الجوامع والمدارس والعيادات الطبية، على قسم كبير من هذا النمط من التنظيمات المستفيدون من هذه الخدمات يحصلون عليها مجانياً. منظمة الجهاد الإسلامي تسيطر على عشرات من هذه المنظمات" (44).
سنركز، هنا، في هذا المقطع على المنظمات الإسلامية. أكثرية هذه المنظمات تأسست في السبعينات واتسع التأييد لها في الثمانينات وخصوصاً مع بداية الإنتفاضة الأولى: كان هناك عقبتان تقفان في مواجهة اتفاقات اوسلو: الجماعات اليسارية من جهة والجماعات الإسلامية من جهة أخرى.

إن القوة التنظيمية والاستقلال المالي جعل من الجماعات الإسلامية البديل الوحيد ذي المصادقية لكل الفلسطينيين الذين لم يقبلوا معايير أو سلو.

ان نجاح الكتلة الإسلامية، التي قادت الى فوز حماس في الإنتخابات البلدية والتشريعية عام 2005 و 2006، يمكن أن يفسر ايضاً بالشهرة التي تتمتع بها حماس حول نزاهتها واستقامتها وبعلاقتها العضوية مع جمهورها. إنه من المهم التمييز بين كلمة إسلام وإسلامية: " إن تعبير منظمة غير حكومية مسلمة يجب أن يفهم على أن هذه المنظمة تبين توجهها العام على اساس المبادئ الإسلامية، كما تعمل المنظمات المسيحية بدون مطالب أخرى حول الأهمية العامة للدين.

من الجهة الأخرى، إن المنظمة غير الحكومية التي تتعت نفسها بالإسلامية هي منظمة تشكل جزءاً من مجرة المنظمات الإسلامية المناضلة التي تجعل من الإسلام المطلب السياسي الرئيسي لنشاطهم ويتحدون علناً النظام السياسي القائم" (45).

إنه من الصعب في يومنا هذا التمييز بين الجمعيات الإسلامية والجمعيات المسامة اذا ما أخذنا بعين الإعتبار ان درجة الإنتماء الى الحركات السياسية النشطة تختلف كثيراً. ولكن ما يمكننا قوله بيقينية، هو أن أكثرية هذه الروابط تعمل بعيداً عن الجماعات المناضلة.

44. انظر: شالان. ص. 141.

45. شالان، نفس المرجع. ص. 145.

كانت حماس أصلاً فرعاً من جماعة الإخوان المسلمين الذين استقروا في فلسطين في اربعينات القرن الماضي. أثناء الإنتفاضة الأولى، وعبر التسعينات، ملأت الجمعيات الإسلامية الفراغ الذي تركه تقلص المعونة الدولية للمنظمات غير الحكومية من اجل اعطائنا للسلطة الفلسطينية. وكان لإنسحاب بعض المنظمات غير الحكومية العلمانية نحو الأعمال القانونية والدفاع عن حقوق الإنسان أثره على ذلك أيضاً. يعتقد أن حماس تدير ميزانية قيمتها سبعون مليون دولاراً سنوياً (46) تسعون بالمئة منها تخصص للقطاعات الخدمائية (47).

أن أكثرية قطاع المنظمات غير الحكومية الإسلامية لا علاقة له بحماس مباشرة، وانما مرتبط بالتركيبة الاجتماعية والدينية التي كان دائماً وجود فاعل في المجتمع الفلسطيني، هذه الجمعيات التقليدية هي جمعيات خيرية. ودليل مهم على ذلك هو وجود لجان الزكاة: هي واحدة من اسس الإسلام الخمسة: وبحسب التوجيهات الدينية، على كل مسلم أن يدفع 2,5% من عائداتهم شرط أن تكون أملاكهم بتعد مستوى الحد الأدنى، والمسمى "ينسب"، والذي يساوي اليوم ما معدله 2000 دولار (الفين).

إن لجان الزكاة التي تديرها وزارة الأوقاف، تجمع وتعيد توزيع الحسنات والصدقات "على الفقراء والمحتاجين"، هؤلاء الذين لا يستطيعون تلبية حاجاتهم عبر القيام بعمل ما: كالزواج والأيتام والمعوقين (48).

لكن الإطار القانوني الجديد المتعلق بالمنظمات غير الحكومية وغياب المؤهلات القيادية، قادت الى انخفاض حاد في أعداد لجان الزكاة: من 62 لجنة عام 1998 الى ثلاثين عام 2001 (نصفها موجود في غزة)، إلا أنهم ما زالو يوزعون بنشاط ويجب اعتبارهم جزءاً من المجتمع المدني الفلسطيني. لقد اعتبرت السلطة الفلسطينية ان لجان الزكاة تشكل جزءاً من حماس، وهكذا اصبحت هذه اللجان مستهدفة من قبل السلطة بعد سيطرة حماس على غزة. وفي حراك منسق في تشرين الأول / اكتوبر- تشرين الثاني/ نوفمبر عام 2007، أقالته السلطة الفلسطينية كل زعماء لجان الزكاة من مفاهيم وأحلت

مكانهم مؤيدين لها من فتح. خالد العمایره، نائب رئيس لجنة الزكاة في قرية الدورة القرينة من الخليل، كان من بين الذين أقالته السلطة الفلسطينية من مناصبهم. أنه يتذكر أنه:

46. حماس في السلطة وماذا بعد " تأليف اود سينيول / منشورات ميلان / تولوز ص. 56.

47. انظر: شالان. ص. 145.

48. " كيف يتعامل الفلسطينيون مع الأزمة " Gros Hasselchipe tv وماريان اوسلو / فافو 2007. ص 72.

" وصلتنا رسالة رسمية من وزارة الأوقاف تعلمنا فيها ان السلطة الفلسطينية ستشرف وتدير لجنة الأوقاف. لقد جوبه هذا القرار باحتجاج صامت محلياً، توقف الناس من دفع الزكاة ووجدت حماس قنوات بديلة لإستمرار الحصول على التبرعات الخيرية التطوعية – كأطباء مثلاً يعملون دون أجر. وبهذه الوسيلة استمرت بعض نشاطات لجان الزكاة الأصلية بطريقة غير رسمية ولكن عدد المستفيدين انخفض" (49).

ويدعي عمایره، الذي يعمل أيضاً كصحفية أن قرارات وزارة الأوقاف كانت قرارات غير مبررة وتسلطية لحكومة رام الله لأن لجان الزكاة وأكثر من مئة جمعية إسلامية أخرى كانت مسجلة في وزارة الداخلية وتقدم تقاريرها المالية كما هو مفروض.

إن الجمعيات الإسلامية، وبشكل خاص تلك التي يعتقد أن لها علاقة بحماس والجهاد الإسلامي، كانت تقمع باستمرار من قبل السلطة الفلسطينية وبنفس الوقت كانت مستهدفة من قبل الجيش الإسرائيلي: "لقد هوجت الجمعيات الخيرية بعنف أثناء عمليات حماس الثارية في عام 1994 (غداة مقتل 29 فلسطينياً في الحرم الإبراهيمي من قبل مستوطن) وبعنف أكثر عام 1996 [...].

وبكل بساطة، ختمت السلطة الفلسطينية بالشمع الأحمر عشرات من المنظمات الحكومية التي لها علاقة بحماس (وبشكل خاص عام 1996 وعام 1997، ومن جديد عام 2001) (50) الأشخاص الذين التقيناهم القريبون من حماس الذين التقيناهم في الضفة الغربية يشكون لحرارة على نتيجة ومقاطعة حماس على المنظمات غير الحكومية الإسلامية والتي تضررت بقساوة من جراء ذلك.

وإن أكثر ما يستفز السكان هو الطريقة التي تعمل بها السلطة الفلسطينية وجيش الدفاع الإسرائيلي بتناسق ضد المنظمات غير الحكومية الإسلامية، بعض هذه التنظيمات مستهدفاً من قبل السلطة الفلسطينية والبعض الآخر من قبل جيش الدفاع الإسرائيلي.

مثل عن ذلك، هو مثال الجمعية الخيرية الإسلامية التي تدير عدة مياتم ومدارس في منطقة الخليل. غسان محمد، الذي يعمل في هذه المنظمة، رافقنا في زيارة الى أحد المياتم التي أغار عليها الجيش الإسرائيلي في 26 شباط / فبراير وصادر خلالها الحواسيب الموجودة في المكاتب.

بعد اسبوع عاد الجنود وأغاروا على قسم البضائع والموجودات وعلى فرن المنظمة الذي أغلق وختم بالشمع الأحمر.

49. مقابلة مع خالد الما عايرة / الدورة 6 نيسان / ابريل 2008.

50. انظر: " شالان " ص. 134-135.

وبحسب راوية محمد، " جاء الجنود ليلاً، وأيقظوا الأولاد الذين بدأوا مرعوبون، وبعدها صادروا كل شيء، بما في ذلك الثياب والأحذية وحتى البراد الموجود في المطبخ ". بعدها، تلقى الميتم أمراً عسكرياً بإغلاق كل الأبنية بما فيها الميتم، ولكن هذا القرار – أثناء زيارتنا – كان ما زال معلقاً أمام المحكمة الإسرائيلية بعد تقديم الجمعية الخيرية الإسلامية طلباً بإلغاء الأمر العسكري أمام هذه المحكمة. محمد نفى

وجود أي علاقة للجمعية الخيرية الإسلامية خطاباتهم بأنفسهم. هناك أصوات اليوم في فلسطين تدعو للإلغاء هذه الحرية.

في غزة يوجد موقف معاكس: حماس سيطرت على السلطة بقوة السلاح ولكنها ما زالت تدعي تمثيل السلطة الشرعية عبر استمرار حكم حكومة حماس. إن المنظمات غير الحكومية القريبة من حماس ونشاطها تدعي انها مهددة من قبل سلطة حماس.

وعلى كل حال، فإن المنظمات الإسلامية نفسها لا تشعر أن بإمكانها أن تعمل بحرية أكثر اليوم أكثر من ذي قبل: " إن حكومة حماس تراقب نشاطاتنا أكثر مما كانت تفعله حكومات فتح السابقة. فحكومات فتح لم تهتم كثيراً بتقاريرنا. حماس تتابع اليوم عن قرب كيفية التصرف بأموالنا ".

الآفاق الحالية

لقد تدهور الوضع باستمرار في المناطق الفلسطينية المحتلة. بعد أربعين عاماً من الاحتلال، إن الصراع بين فتح وحماس حرم السكان الفلسطينيين من أي أمل في أفق سياسي قابل للحياة في المستقبل المنظور. يبدو أن مجموع السكان، بمن فيهم المنظمات غير الحكومية، أكثر ضياعاً من أي وضت مضى. إن التشرذم الجغرافي للمجتمع الفلسطيني كنتيجة لسياسات وممارسات الاحتلال الإسرائيلي قاد إلى تشرذم آخر، كان في البدء سياسياً ولكنه أصبح تشرذماً اجتماعياً ونفسياً.

هذه الحالة الفكرية كانت منتشرة بين الذين قابلناهم وهذا من الممكن ان يكون الوجهة الأكثر دراماتيكية داخل عند الفاعلين في المجتمع المدني وخصوصاً منذ الإنشقاق في الأراضي الفلسطينية المحتلة (فتح تحكم في الضفة الغربية وحماس تحكم في غزة، وهناك منظمة عربية اسرائيلية، "إتجاه"، جعلت مسألة التشرذم أولوية لعملها. "إتجاه" هي منصة للمنظمات غير الحكومية العربية الإسرائيلية، مقرها حيفا هدفها الأول كان، عند تأسيسها عام 1995 المطالبة بالإعتراف بوضع خاص للأقلية الفلسطينية في اسرائيل، دعم عملية بناء المنظمات وإقامة الشبكات من أجل تقوية المجتمع المدني الفلسطيني في اسرائيل. ولكنه منذ اندلاع الإنتفاضة الثانية، وعلاوة على مشاريعها، بدأت "إتجاه" تعمل على الدعوة لإنهاء تشرذم الشعب الفلسطيني، وحاولت إقامة علاقات مع مختلف تجمعات الإنتشاد الفلسطيني في البلدان العربية، في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي اسرائيل لمحاولة بناء معنى لوحدة فلسطينية.⁽⁵³⁾

يعكس المجتمع المدني الفلسطيني إنقسام الفلسطيني نفسه. فمنظمات المجتمع المدني العلمانية، المحلية والدولية، تتمتع بسمعة سيئة في أوساط السكان لأنها متهمه بالسعي الى الربح وتركز عملها على مفاهيم مجردة لا فائدة منها.

إصلاح حاد، استاذاة الحبس والتنمية في جامعة بيرزيت يقدم لمحة نقدية شاملة لوضع المنظمات غير الحكومية في فلسطين عبر دراسة تطور الحركات النسائية منذ عام 1980.

53. مقابلة مع أمير مخول، "إتجاه" / 20 آذار مارس / 2008.

إنها في دراستها، تلقي الضوء على عدة مسارات عملية أثرت كثيراً على مشهد المجتمع المدني في فلسطين منذ بداية التسعينات: أصبح العمل في المنظمات غير الحكومية مهنة (وليس تطوعاً)، ادخال المانحون الدوليون "منطق المشروع"، (لهذه المنظمات على مصادر التحويل. وحسب رأيها، "فإن منطق المشروع" دفع المنظمات غير الحكومية لقطع هذه المنظمات عن قواعدها، لأنها:

"تدفع الى مشاركة عامودية نحو الأعلى [بيرقراطية زائدة] وليس نحو الأسفل بمشاركة افقية: [...] وهذا يقود الى زيادة في تركيز السلطة بين أيدي المديرين. هذه التركيبة تدفع المنظمات غير الحكومية الى أن تكون أكثر إقصائية بدل أن تكون احتوائية [هناك نشطاء من المجتمع الأهلي تم إقصاءهم عن منظمات المجتمع المدني لأنهم لا يتكلمون الإنكليزية الحقّة وليس لهم معرفة كافية بتقديم الطلبات من أجل التمويل] .

وهذه الحالة تقود الى تحويل قضية من أجل التغيير الإجتماعي الى مشروع، مع تصميم، وافق زمني مع ميزانية محددة "المخصصة" لتقديم التقارير واستعمالها من اجل المحاسبة حيال المحولين" (54) .

تقول إصلاح جاد، إن تحول العمل في المنظمات الحكومية الى مهنة قاد الى زيادة التشرذم في المجتمع المدني الذي يعمل بعناء في إطار منافسة المدني الذي يعمل بعناء في إطار منافسة قوية من اجل الحصول على التمويل، عدم وجود التنسيق الكافي والتعاون وانتشار الخطابات المتشابهة التي تقود الى محو الخطوط بين ناشطي ذو أهلية واولئك الذين لا أهلية لهم. من أجل الحصول على التمويل، تبنى الفاعلون في المنظمات غير الحكومية المفردات التي يستعملها المانحون والتي تخفي خلفها غالباً برامج موجودة أو غير موجودة (وهذا رأي يتفق حوله الجميع: المنظمات غير الحكومية نفسها، الباحثون، الفاعلون الدوليون الذين يعملون في الأراضي الفلسطينية المحتلة):

"أنا اعتقد ان المنظمات غير الحكومية النسائية والخطابات الجديدة التي رفعوها في المجال العام في عزلة نسبية عن المجموع الإجتماعي، والإقتصادي والسياسي عملت، ربما بشكل غير مقصود لإضعاف ونزع الشرعية وشرذمت الفاعلون في المجتمع المدني العلماني وحركاتهم.

" Women at the cross-roads ... the palestinian women's moment ... " istah jad, soas / London .54

إن خطاب المنظمات غير الحكومية استعمل من أجل إنشاء مجال على المسرح العام على حساب المنظمات المبنية على تأييد جماهيري: " (55) إن الخطاب النسائي القديم الذي أنتجته "فيدرالية لجان العمل النسائي" وجماعات أخرى، لا يعتمد على تطبيق برامج دولية لفرض حقوق المرأة وتمكينها. إن المنظمة وسّعت عضويتها كنتيجة لعمل يومين وعلاقة مع النساء وهجومهم مما شكل برنامجها من أجل تمكين النساء " (56)

إن عدم اعتراف المجتمع الدولي بنتائج انتخابات 2006 أصبحت شهرة المنظمات غير الحكومية التي تهتم بالدفاع عن حقوق الإنسان والحريات والديمقراطية أكثر سوءاً من أي وقت مضى. إن هذه المنظمات بنت شرعيتها على مفاهيم لم يعترف بها المجتمع الدولي، الذي هو مصدرها. وبشكل متزامن، كان لفشل عملية اوسلو وبرامج (من شعب لشعب)، تجذر الإحتلال والتوسع الدائم في المستوطنات قاد الفلسطينيين الى تطوير شعور قوي بالعداء اتجاه التطبيع.

" كان التطبيع " المحرك لبرامج (P2P) والناس الذين اعتقدوا ان السلطة الفلسطينية كانت في طريقها لأن تصبح دولة حقيقية.

ونتيجة لهذا الإعتقاد، ساد شعور أن الوقت قد حان من أجل الضغط القوي على السلطة من أجل ديمقراطية اوسع على حساب المشاريع التي كانت تهتم بالخدمات الشعبية. والتطبيع هذا لم يكن يعني فقط تطبيع الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وإنما أيضاً تطبيع العلاقة مع إسرائيل وكان الإحتلال لا سيزول في صباح اليوم التالي.

وكننتيجة لكل ذلك، اصبح أكثرية الفلسطينيين يشككون كثيراً في النشاطات المشتركة مع لاسرائيليين وفي المشاريع التي يوجد فيها اسرائيليون او عاملون دوليون يهتمون بمسائل بناء السلام او حل الصراعات: لقد رأى الفلسطينيون الكثير من نهؤلاء، لقد كان هناك مؤتمرات وطاولات نقاش، ولكن الوضع لم يكن في يوم من الأيام أسوء مما هو عليه اليوم. ونتيجة لكل ذلك، هناك اليوم العديد من الأشخاص الذين يتشردون في إبداء أي اهتمام بالمشاريع كمشروع "شور". ومن بين الأسباب لذلك هو خوفهم من إقصائهم من الوسط الفلسطيني.

وهذا ما يفسر الإشتراك المحدود في طاولات الجوار التي أقامها برنامج "شور" في القدس ورام الله.

55. نفس المرجع: ص: 198.

56. نفس المرجع، ص 197.

(II) - حول وسائل وتأثير نشاطات CoSo

إذا ما أخذنا بعين الاعتبار المواقف المعقدة والمختلفة على ضفتي الصراع وفي داخل كل من الجماعتين، نلمس أكثرية الأعمال التي قام بها المجتمع المدني كان لها نتائج "تطمينية"، أكان ذلك هذه الأعمال أم لا. وهذا ما يجعل تصنيفات "شور"، التي تسعى إلى معرفة تأثير أعمال "CoSo" عليها في مجال التطمين/اللاتطمين/ نزع التطمين، صعبة الإستعمال. كنتيجة لذلك، ومن أجل أن نكون أكثر تجديداً، الكف عن تصنيف الأشخاص الذين قابلناهم على هذا الأساس وسنعمد بدل ذلك إلى الوسائل التي استعملوها من أجل أن يكون لأعمالهم تأثير على أوجه مختلفة من هذا الصراع.

وفضلاً عن ذلك فإن تعقيد هذا الصراع قادنا لإجراء أكثر من 25 مقابلة كان قد نصحنا بها برنامج "شور". ومع ذلك، فإن هذا القسم لا يتناولهم كلهم، بل بالأحرى، فقد تم إختيار أمثلة ذات مغزى من هذه المجموعة.

1- النشاطات القانونية

أ) الجهاز القانوني

إن أكثر الخطابات المؤثرة التي سمعناها كانت خطابات المحامين وأولئك المنخرطون في النشاطات القانونية للدفاع عن حقوق الإنسان والحقوق المدنية، إنهم يتعاونون مع الجهاز القانوني الذي تستعمله الدولة الإسرائيلية لتبرير الإحتلال من جهة، ووضع الأقلية الفلسطينية الرهائن في إسرائيل.

عبر أمثلة محددة، أظهرنا بوضوح أن الطبيعة الديمقراطية لدولة إسرائيل ممكن أن تكون مطروحة في مجال المساءلة: بأن بعض التشريعات مطبقة على قاعدة عنصرية ومجحفة، وأنه منذ الإنتفاضة الثانية، تبنت دولة إسرائيل قوانين جديدة مجحفة بحقوق مواطنين إسرائيليين على أساس عنصري.

الإجحاف عبر الوسائل القانونية وبالممارسة

مسألة الأرض.

تشكل الأرض هماً مركزياً ورمزياً في الصراع الذي يتواجه فيه الإسرائيليون والفلسطينيون. وعبر وسائل التشريع التي تتعلق بملكية الأرض، تمارس إسرائيل تمييزاً ضد السكان الفلسطينيين داخل دولة إسرائيل.

وبناء على دراسة قامت بها "عدالة" حول "الأراضي التي يسيطر عليها الصندوق القومي اليهودي المخصصة لإستعمال اليهود فقط".

" منذ عام 1948 قادت قوانين إسرائيلية بانتظام، إلى مصادرة ونقل أراضٍ يمتلكها فلسطينيون إلى الدولة والمؤسسات الصهيونية، بما في ذلك المنظمة الصهيونية العالمية والصندوق القومي اليهودي وخصّصت لإستعمال اليهود حصرياً، أكانوا مواطنون في دولة إسرائيل أم لا. وبناء للقانون الإسرائيلي، هذه الأراض لا يمكن أن تباع لأية أشخاص، وبالأحرى، فإن (ILA)، وهي وكالة حكومية، تدير إجازات الصندوق القومي اليهودي للإستعمال الحصري لليهود.

إن أراضي الدولة، أو "أراضي إسرائيل" تمثل 93% من مجموع أراضي إسرائيل، بمل فيها الأراضي التي يسيطر عليها الصندوق القومي اليهودي، والتي تديرها وكالة (ILA).

إن الصندوق القومي اليهودي يتلك حالياً أكثر من مئتين وخمسة ملايين دونما من أرض إسرائيل، وهذا ما يساوي 13% من أرض الدولة. أكثرية هذه الأراضي حصل عليها من اللاجئين الفلسطينيين ومهجر والداخل. يدعي الصندوق القومي اليهودي أنه استعمل تبرعات يهودية أتته من العالم أجمع لشراء مليون ومئتين وخمسون ألف دونم من الأرض من الدولة مباشرة بعد قيام هذه الدولة. ومع ذلك، فإن الصندوق القومي اليهودي حصل على 78% من الأرض التي يملكها من الدولة عامي 1949 و1953 عندما حولت له (الدولة) ما يقارب مليوني دونم من أرضها.

ومع ذلك فإن أراضي الدولة، ورغم أنه لا يمكن نقلها إلى كيان كالصندوق القومي اليهودي الذي لا يحترم حقوق الإنسان الأساسية للمواطنين ولا القانون الدولي".⁽⁵⁷⁾

.57. "Adalah, News Update", 29 Juillet 2007, 29.

2002: الحظر المفروض على الفلسطينيين من استعمال الطريق 443

بنيت الطريق 443 في الثمانينات لتخفيف الضغط عن الطريق السريع التي تربط القدس بتل أبيب. جزء منها يعبر الضفة الغربية عبر أراضٍ مصادرة من الفلسطينيين. وبنظر محام إسرائيلي، دان يكير، المستشار الرئيسي لأكري، "كانت وجهة نظر الحكومة الرسمية أن هذه الطريق بُنيت لمصلحة وراحة الفلسطينيين في الضفة الغربية، وعلى أساس هذا المنطق قبلت المحكمة العليا بها. ولكن في العام 2002، تم غلقاء الحجارة وقنابل المولوتوف على هذه الطريق، ومنذ ذلك الحين، منع على الفلسطينيين استعمالها".⁽⁵⁸⁾

2003: قانون الدخول والجنسية (الأمر المؤقت)، والمعروف "بقانون المواطنة والتوحيد العائلي"

في الثالث والعشرون من تموز/يوليو عام 2003 صادق الكنيست/البرلمان الإسرائيلي على قانون "المواطنة والدخول إلى إسرائيل" (الأمر المؤقت) والمعروف أيضاً بقانون "المواطنة والتوحيد العائلي"،

لمدة سنة مع الحق في تمديده لمدة سنة الى ما لا نهاية لمدة اقصاها سنة واحدة كل مرة. هذا القانون يُحرم زوجات مواطنين اسرائيليين من الحصول على حق الإقامة والمواطنة لسكان الضفة الغربية وغزة.

إنه يُجمد عملياً إجراء التوحيد العائلي لزوجين اسرائيليين وفلسطينيين ويحظر على زوجين مختلطين من تقديم طلبات من قبل الفلسطينيين للحصول على حقهم في العيش معاً مع زوجه أو زوجته داخل اسرائيل.

وكن مؤخراً، عُدل هذا القانون للسماح للرجال الفلسطينيين ما فوق الـ 35 عاماً والنساء ما فوق الـ 25 عاماً للبدء بعملية تقديم الطلبات كما " سمح هذا التعديل بالتساهل باتجاه ضوابط أخرى. ولكن على كل حال، فإن القانون يمنع أولاد الزيجات المختلطة، والذين عمرهم ما فوق الـ 14 عاماً، والذين لم يولدوا في اسرائيل وليس لديهم هوية اسرائيلية من العيش مع عائلتهم الإسرائيلية داخل اسرائيل.⁽⁵⁹⁾

58. مقابلة مع "دان ياكير"، أكري، تل أبيب 17 آذار/مارس 2008.

59. أنظر: حقوق الآن أن الإسرائيلي الفلسطيني" لرفايل كوهن المغور " / مركز الدراسات الديمقراطية / جامعة حنيفا، 2006/ ص. 6-7.

2005: قانون الأخطاء المدنية (مسؤولية الدولة) – 1952 (والمعروف أيضاً بقانون الإنتفاضة)

لقد صوتت الكنيست / البرلمان على هذا القانون في تموز / يوليو عام 2005. يحرم هذا القانون على الفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية من حق التعويض نتيجة لإساءات قام بها جيش الدفاع الإسرائيلي، بما في ذلك القتل وتخريب أملاك والجروح.⁽⁶⁰⁾ وبعد جملة من نشاطات ناشطوا حقوق الإنسان في إسرائيل وعرضهم هذه القضية أمام المحكمة العليا، تم إلغاء هذا القانون في كانون الأول / ديسمبر عام 2006.

2006: حرم تأشيرة الدخول من قبل الحكومة الإسرائيلية عن الفلسطينيين الذي يحملون جوازات سفر أجنبية.

" في آذار عام 2006، بدأت الحكومة الإسرائيلية بتطبيق سياسة تأشيرة دخول لأفراد من أجل فلسطيني يحملون جوازات سفر أجنبية. وقد حرمت اسرائيل بشكل تعسفي حقوق الإقامة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

الكثيرون من هؤلاء الأشخاص عاشوا لسنوات طويلة في الأراضي الفلسطينية المحتلة دون أن يتمكنوا من الحصول على حقوق بالإقامة رغم أن هؤلاء الأشخاص جعلوا من الأراضي الفلسطينية المحتلة مقر إقامتهم الدائمة ومكان عملهم وأعمالهم، وتزوجوا مع فلسطينيين مقيمين، أنجبوا أولاداً في فلسطين. [.....] وترفض اليوم وزارة الداخلية (كانون الأول / ديسمبر 2006) تقبل طلبات وتمديد التأشيرات. وكن نتيجة "لسياسة" رفض الدخول الإسرائيلية"، هناك عائلات تعيش منفصلة عن بعضها وتعليم الأولاد مفك والكارثة الاقتصادية تتبع كل ذلك".⁽⁶¹⁾

وهناك العديد من السياسات المحلية التي تميز ضد الأقلية الفلسطينية في إسرائيل. ومثالاً على هذه السياسات هناك خطة تنظيم الأراضي وتحديد المناطق للمدن والقرى. وهذا يعطي وسيلة للمسؤولين الإسرائيليين لمحاولة المنع القانوني لزيادة عدد السكان الفلسطينيين.

60. " ملخص الى اللجنة حول ازالة التمييز العنصري، " أمستي انترناشيونال " كانون الثاني / يناير 2006.

61. تقرير صحفي من اللجنة الإسرائيلية لحق الإقامة " (ICRR)

إن خطة تنظيم الأراضي في القدس الشرقية لا تلائم النمو الطبيعي للفلسطينيين الذين يمنعون من بناء منازل جديدة أو أي توسيع لبيوتهم في أكثرية المناطق. وقد أمرت الحكومة الإسرائيلية بهدم عشرات المنازل شهرياً على أساس الإدعاء أن بناء هذه المنازل كان غير قانوني.⁽⁶²⁾

وبحسب هلا خوري بيشارات، كان نجاح الحملات القانونية التي قامت بها عدالة محدود جداً.

النجاح النسبي لجماعات حقوق الإنسان في إسرائيل

1999: حالات التعذيب

بعد سنوات من شرعة تعذيب الموقوفين والمعتقلين الفلسطينيين من قبل، العسكريين الإسرائيليين، قرّرت المحكمة العليا أن التعذيب ممنوع كوسيلة تحقيق (ولكن هناك تقارير عدة تشير إلى أن التعذيب ما زال ساري المفعول).

حزيران / يونيو 2004:

قررت المحكمة العليا أن مسار الجدار يجب أن يتبدل قرب "بيت سوريق" لأنه يتعدى بشكل غير مناسب على حياة السكان المحليين معترفة بذلك التأثير الإنساني للحائط على سكان "بيت سوريق" وأبرزت الحاجة الى إيجاد توازن بين الإهتمامات الأمنية من جهة مع حقوق الإنسان المحليين من جهة أخرى (ولكن هناك قراراً مماثلاً بخصوص بلدة بلعين لم يُطبّق أبداً).

تشرين الأول / أكتوبر 2005:

" حالة الدروع البشرية ": ألغت المحكمة العليا استعمال الفلسطينيين كدروع بشرية من قبل العسكريين الإسرائيليين، ورغم ذلك، فإن الأشخاص الذين قابلناهم من منظمة "كسر الصمت"،⁽⁶⁴⁾ إدعوا أن هذا النوع الممارسات ما زالت تحصل.

62. أنظر: " دان أكري " و " اللجنة الإسرائيلية ضد تهديم المنازل ".

64. " كسر الصمت"، منظمة تضم قدامى من الجيش الإسرائيلي وتجمع شهادات جنود خدموا في الأراضي المحتلة أثناء الإنتفاضة الثانية. الجنود الذين يخدمون في الأراضي هم شهود عيان وشاركون في عمليات عسكرية تغير كثيراً من ظروف حياتهم. إن حالات انتهاك حقوق الفلسطينيين، السرقة وتدمير الأملاك كانت القاعدة لسنوات طويلة وما زالت هذه الأعمال تحصل الى يومنا هذا كضرورات عسكرية أو كأعمال نادرة.

رغم سعي جماعات حقوق الإنسان في إسرائيل الى ديمقراطية النظام القانوني الإسرائيلي، علينا أن نناقش ما إذا كان لأعمالهم نتائج "تطمينية". ففي العام 2006، بعد أيام من إلغاء "قانون الأخطاء المدنية"، ذهب "أهارون باراك" الى التقاد وخلقه السيد "دانيال فريدمان"، وهذا الأخير كان مناهضاً لإلغاء الحالة السابقة الذكر ودعى علناً الى الحد من سلطات المحكمة العليا.

" المحكمة نفسها أصبحت أضعف. إنها مقيدة بالتوتر القائم مع السلطات التشريعية والتنفيذية:

هناك أصوات في الكنيست / البرلمان وحتى في وزارة العدل، تدعو الى الحد من سلطة المحكمة وقطع علاقتها مع المسائل الأمنية أو مسألة إلغاء القوانين ". (65)

إنه من المفيد لفت الإنتباه أنه من كل مؤسسات الدولة، تبقى المحكمة العليا المؤسسة الوحيدة التي ما زال عندها نوع من الإنخراط للدفاع عن الأقلية الفلسطينية في إسرائيل والفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة بقدر ما لا تعيق هذه الحقوق المتطلبات الأمنية، بنظر المحامي "أورنا كوهن" من عدالة.

إن تعريف المحكمة العليا لمسألة الأمن أضيق من تعريفات المؤسسات الأخرى:

" إن إسرائيل مشهود لها بأنها تملك نظاماً قانونياً مهنيًا جداً وشجاعاً، وهذا صحيح في بعض المسائل، كالمسائل المتعلقة بالعائلة واللواط... ولكن عندما يصبح الأمر متعلقاً بمسائل لها علاقة بالأقلية العربية، ستجد المحاكم أكثر تردداً في الدفاع عن حقوق الإنسان. الكثيرون يجادلون بأن الأمن يُقرر هذه الحدود... وآخرون سيسمون ذلك عرقية أو عنصرية. (66)

65. " أورنا كوهن " من " عدالة " .

66. نفس المرجع.

هذا لا يدفعنا للقول بأن جماعات حقوق الإنسان في إسرائيل مسؤولة عن عما سمته " او كوهن " " إنتهاكات أساسية أصبحت أكثر جدية ". بالعكس، هذه الجماعات تعارض الإتجاه في إسرائيل الذي يقبل القوانين التمييزية بإسم الأمن. " وكما ذكر "دان ياكور" من (ACRI)، " إن القانون والمحاكم هو كل ما نملك ضد إنتهاكات حقوق الإنسان ". وهذا ما يؤكد الأهمية الأساسية لعمل جمعيات كـ " عدالة " و " أكري " وآخرون. على أي حال، فإن لجؤهم المستمر للمحاكم يزيد الشك داخل الطبقة الحاكمة اتجاه المحاكم وتهدد بالجد من سلطات هذه المحاكم.

وسائل قانونية أخرى

الدفاع الدولي عن حقوق الإنسان:

المنظمات غير الحكومية الفلسطينية التي تدافع عن حقوق الإنسان تسعى لتحقيق أهدافها بالإستعانة بالمنظمات والمؤسسات الدولية التي يمكن أن تساعد في ذلك. ومن هذه المؤسسات والمنظمات المستهدفة من أجل ذلك: محكمة الجراء الدولية، محكمة العدل الدولية، المحكمة العليا للعدل التابعة للإتحاد الأوروبي

وأيضاً الأمم المتحدة، الإتحاد الأوروبي والدول الأجنبية.

مسؤولية الدولة الثالثة:

بعض الجمعات والمنظمات الحكومية التي تعمل على مسائل قانونية تسعى الى إنخراط دولة ثالثة في الصراع. عملياً، أنهم يسعون هنا الممارسة الضغط على حكومات أجنبية مستهدفة من أجل إعادة النظر باتفاقات وقعوها مع إسرائيل والتي تدعم مباشرة أو غير مباشرة الإحتلال.

وهذا هو النشاط الذي تقوم به اليوم منظمة "ماتن" (Mattin): " وماتن " ليست منظمة غير حكومية وإنما نوع من وكالة استشارات مركزها مدينة رام الله، إنها تشجع منظمات غير حكومية تملك الأهلية، كمنظمة "الحق" من أجل القيام بذلك.

القوانين الدولية:

استعملت من قبل اليهود بعد الحرب العالمية الثانية لملاحقة المجرمين النازيين. هناك مسؤولون (كأفراد) عن جرائم أوقفوا وحوكموا وصدرت أحكام بحقهم على اساس البلد الأكثر ملاءمة للتعاطي مع هكذا قضايا.

الشخص المحكوم عليه يوقف وينفذ الحكم الصادر بحقه إذا ما حصل ودخل هذا البلد حيث تمت محاكمته. "الحق"، إحدى أهم المنظمات غير الحكومية التي تعمل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، تعتمد دروياً على عقيدة القوانين الدولية.

منذ العام ألفين ممكن أن نذكر ثلاث حالات ناجحة في هذا المجال:

:2001

دعوى في بلجيكا ضد " آرييل شارون " على أساس قانون بلجيكي، متعلق بالقصاص من انتهاكات كبرى للقانون الدولي الإنساني لعام 1999.

:2005

صدور مذكرة توقيف في المملكة المتحدة ضد الجنرال "دورون ألموغ" على أساس قرار 1957 لإتفاقات جنيف.

تشرين الأول / ديسمبر 2006: " نيوزيلاندا "

تصدر مذكرة توقيف ضد الجنرال " موشي ياعلون " على أساس قرار اتفاقات جنيف لعام 1958 وقرار الجرائم الدولية والمحكمة الجزائية الدولية لعام 2000.⁽⁶⁷⁾

67. هلا خوري بشارت، 2007.

ب) عدالة، أكرى، الحق، (PCHR) المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

" عدالة ":

المركز القانوني للأقلية العربية، تأسس عام 1996 ويهدف للدفاع عن الحقوق المدنية والإنسانية للأقلية الفلسطينية في إسرائيل: " سعت إسرائيل " الى تطوير خطاب جديد حول حقوق الإنسان بطرح مسائل متعلقة بوضع حقوق الإنسان للمواطنين الفلسطينيين في دولة إسرائيل أمام المحاكم، ليس فقط بالنسبة لحقهم في الإدماج، ولكن أيضاً بالنسبة لحقهم في المساواة، وحقهم في الحصول على خدمات منفصلة، والحفاظ على هويتهم وحرمتهم في اختيار مخالف " .⁽⁶⁸⁾

" عدالة " تلاحق حالات لها أساس حقوقي في ظل القانون الإسرائيلي، وفي بعض الأحيان تعتمد على القانون الدولي للقيام بذلك. هذه الحالات، المبينة على مطالب فردية أو جماعية، لها دائماً أفق جماعي. توجد مكاتب عدالة في شفا عمرو، مدينة فلسطينية كبيرة نسبياً في منطقة المثلث، قرب حيفا. أنهم قريبة في ممارسة عملها من السكان الفلسطينيين وجمعيات أهلية أخرى من منظمات المجتمع المدني.

عولجت في الماضي مسألة الأقلية الفلسطينية في إسرائيل على أساس الإستيعاب والانصهار.

ولكن " عدالة " تعتبر أن هذه المقاربة تمثل حرماناً لحق السكان الفلسطينيين بهويتهم الخاصة والتمتع بالمساوات في حقل الخدمات العامة والإعتراف بحقوقهم الجماعية.

وإذا ما أخذنا بعين الإعتبار الإطار السياسي والتاريخي لدولة إسرائيل، نرى ان مسائل الإنصهار والإستيعاب أصبحت غير ذات أهمية بالنسبة لظروف السكان الفلسطينيين في إسرائيل.

حقوق العمل الاساسية في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان هي التالية:

68. هلا خوري بشارت، 2007.

- الأرض وحقوق التخطيط، الوسائل الكبرى التي تمارس اسرائيل عبرها التمييز ضد الأقلية العربية.
- الحقوق السياسية والمدنية.
- الحقوق التربوية.
- الحقوق الإقتصادية والإجتماعية.
- الحقوق الدينية.
- حقوق المساجين.
- وأخيراً، الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

تقد "عدالة" عرائض مختلفة لكل مستويات النظام القانوني: لجان التخطيط، القضاة، المحاكم، المحاكم المحلية والمحكمة العليا. حتى تاريخ نيسان / أبريل عام 2008، تقدمت "عدالة" بـ 37 حالة ما زالت معلقة، 25 منها قدمت للمحكمة العليا.⁽⁶⁹⁾

وفي ما يلي مثل عن نشاطات "عدالة"، اقتطفت من مقابلة مع "اورنا كوهن"، محام في "عدالة":

" قضية عدالة الأولى كانت قضية مستوصف الأم – الإبن لقرى البدو غير المعترف بها. هناك مستوصفات من هذا النوع حتى في أصغر التجمعات اليهودية في المنطقة. ولكن ليس في القرى غير المعترف بها: في الماضي، كان هناك فقط مستوصفات نقالة تديرها جمعية الجليل. كانت وزارة الصحة تعطي بعض الأموال لهذه المستوصفات النقالة ولكنها توقفت فجأة عن ذلك. وهنا قدماً اعتراضاً ليس لعودة المستوصفات النقالة الى الطرقات ولكن للحصول على مستوصفات محلية. في صفوف البدو، نسبة موت الأطفال هي نفس النسبة في البلدان الإفريقية. ذهبنا الى المحكمة بوكالة عن "جمعية الجليل"، وعن نساء واطفال ومنظمات نسائية محلية. وهنا ولدت دينامية تمكين معهم. ربحتنا هذه القضية: في النهاية، أنشئت عشر مستوصفات محلية."

69. أنظر: الملحق رقم 4 وموقع "عدالة".

وختمت أورنا كوهن حديثها كما يلي:

" إن ما يولد الفشعريرة في يومنا هذا، هو أن أحكام المحاكم والتشريعات، يتعدى كثيراً ما يسمى حالات أمنية: إذا تقدمت اليوم بطلب مماثل لطلب مستوصفات الأم – الإبن، فلن تحصل على بناء عشر مستوصفات من هذا النوع. نحن نناضل اليوم من أجل توصيل مياه الشرب الى منازل القرى غير المعترف بها، نحن لا نتحدى الجدار أو هذا النمط من الاشياء! أنا مرعوبة الآن أكثر من اي وقت مضى"

" أكرى " (ACRI) ، رابطة حقوق الإنسان في إسرائيل

تأسست "أكري" عام 1972 وهي أقدم منظمة لحقوق الإنسان في إسرائيل. اهتمامها الرئيسي هو التعديلات على حقوق الإنسان في إسرائيل وبشكل خاص ضد الأقلية الفلسطينية.

تقوم "أكري" على ثلاثة أقسام:

القسم الأساسي هو القسم القانوني الذي عبره، تقوم بتحضير وتنظيم عدة ملفات تخصص أكثرها " حالات شخصية التي يمكن أن يكون لها تأثيراً على السياسة التشريعية " (70)

القسمان الآخران يهتمان بالتربية في مجال حقوق الإنسان في المدارس، مع الشرطة وحراس السجون ووسائل الاتصالات والرأي العام.

70. " دان ياكير "، " أكري " .

" أكري " منظمة معتبرة ويصغى إليها باحترام في مختلف لجان الكنيست، في الأوساط الحكومية والمحاكم. " أكري " تتعاون بانتظام مع منظمات أخرى كـ " عدالة " و " هاموكد HAMOKED " وتتبادل المعلومات مع منظمات في الأراضي الفلسطينية المحتلة " كالحق " و " ومعهد مندلة "MANDELA" .

منظمة الحق:

فاعل أساسي في المجتمع المدني الفلسطيني في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان. تنشر "الحق" تقاريرها بانتظام حول انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة السلطة الفلسطينية كما تلك التي يرتكبها جيش الاحتلال الإسرائيلي. في عام 2008 كانت أولوياتها ما يلي:

- تطبيق حكم القانون داخل السلطة الفلسطينية.
- الضغط على الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة لتحويل تصارحهم ونياتهم حول حقوق الإنسان إلى إجراءات سياسية.
- تسعى إلى محاسبة الأشخاص المجرمين أمام المحاكم الوطنية أو الدولية كما تسعى إلى محاسبة دولة إسرائيل أمام الأمم المتحدة باعتمادها على العقيدة القانونية الدولية والعامّة.
- تحصل الحق على تمويل أساسي كما تحصل على تمويل مشاريع مُحددة.

تشارك منظمة الحق في حملات مختلفة، وبعض الأحيان مع منظمات اسرائيلية تشاركها نفس الأهداف، وهذه المشاركة جرت بشكل خاص في بداية التسعينات (ضد القصاص الجماعي، وهدم المنازل والتعذيب والسعي لتوحيد العائلات). بالنسبة لمنظمة الحق، إن الشرط الوحيد المسبق للسلام هو احترام حقوق الإنسان من قبل الطرفين.⁽⁷¹⁾

71. مقابلة مع " شوان جبارين "، من منظمة الحق، رام الله / 4 آذار / مارس 2008.

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

تأسس هذا المركز في غزة عام 1985 ويركز نشاطه على مآلتين: انتهاكات حقوق الإنسان الإسرائيلية من جهة وانتهاكات السلطة الفلسطينية لهذه الحقوق من جهة أخرى (بغض النظر بما إذا كانت فتح أو حماس في السلطة). الإهتمام الرئيسي للمركز فيما يتعلق بإسرائيل، يشمل استمرار الاحتلال والإغتيالات، تدمير البيوت والمزارع، حق الحصول على التطبيب والتنقل، وهذا الإختناق الإقتصادي والإجتماعي الناتج عن سياسة الحصار والإغلاق الإسرائيلية.

على الجهة الفلسطينية، يتهم المركز بمسألة الأمن، إساءات استعمال السلاح، سوء الإدارة، القرارات اللاقانونية، والإجراءات غير القانونية أيضاً التي يقوم بها الجهاز الأمني – الإعتقالات، التعذيب، حق

التجمع، استهداف الصحفيين. وحسب ما قاله لنا "جابر وشاه"، نائب مدير منظمة الحق، إن إهتمام المنظمة الأساسي هو الأثر التدميري لكل هذه الانتهاكات على الحياة الديمقراطية والصراع السياسي الداخلي الذي قاد الى الإنقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

يتشكل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان من عدة وحدات تشمل الوحدة القانونية ووحدة الديمقراطية والإنماء، وحدة العمل الميداني. كما يوجد هناك وحدات متفرعة من كل وحدة أساسية. الوسائل الأساسية ونتائج نشاطات المركز تشمل المراقبة، التقارير، التوثيق والتدخل لمصلحة الأفراد الذين يتعرضون لإمتهان حقوقهم. مع الأزمة الحالية، يجري التركيز على الحاجات المباشرة واهتمامات الناس في ظل الحصار، كالمشاكل الناتجة من رفض الإسرائيليين لعبور المرضى على الحواجز أو منعهم من السفر الى الخارج من أجل الطبابة. يتابع المركز هذه الحالات عن قرب ويلحقها في بعض الأحيان أمام محكمة العدل الإسرائيلية. " عندما نتدبر أمرنا لإنقاذ حياة عدة أشخاص عبر تدخلنا المباشر، نعتبر ذلك نجاحاً كبيراً " لنا "، بحسب " وشاح " .

2- المنظمات الأهلية

تعمل المنظمات الأهلية في احتكاك مباشر مع السكان في محيطهم المباشر على مستوى محلي. إن عملهم المباشر يسعى لدعم أو خلق ديناميات إجتماعية وتمكين السكان. هناك أحجام مختلفة للمنظمات ولها وجود في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة.

إن نشاطات هذه المنظمات هي نشاطات أساسية لحياة الجماعة.

إنه من الممكن أن يكون لكل هذه المنظمات تأثير على بناء السلام بقدر ما يركزون على اللاعنف والتربية. في نفس الوقت، إنهم يستعملون المقاومة للإحتلال " كدينمو "، وذلك بتقوية الهوية والثقافة الفلسطينيين. وهذا يفرض تثقيف السكان حول سيرة النكبة وفقدان الأرض وميراث وتقاليدهم الثقافية الفلسطينية.

وهكذا، فإن لعمل هذه المنظمات تأثير تطميني. إن النشاطات المختلفة لمنظمة واحدة ممكن أن يكون لها تأثيرات متناقضة فيما يتعلق بعلاقة التطمين مع بناء السلام.

في الأراضي الفلسطينية المحتلة التقينا جماعتين: " مركز الفينيقي " في مخيم الدهيشة (في ضواحي بيت لحم) و " مركز شبيلية الشرق في مدينة جنين. وسنزيد على هذا القسم تعريف بجماعة " الجولان من أجل الإنماء "، لتشمل مسألة العرب السوريين في هضبة الجولان السورية.

" مركز الفينيقي " :

يتميز بالأهمية القصوى التي يعطيها للنشاطات الإجتماعية. إن " اللجنة الشعبية " في مخيم الدهيشة هي التي أسست هذا المركز. ومخيم الدهيشة أنشئ عام 1949 الإستقبال للاجئين من 46 قرية في ضواحي القدس الشرقية. تدير المخيمات " وكالة الأمم المتحدة للاجئين الفلسطينيين " (UNRWA) تجنبت السلطة الفلسطينية إدارة المخيمات من أجل لفت الإنتباه الى المسؤولية الدولية في قضية اللاجئين الفلسطينيين وذلك حتى إيجاد حل لهذه القضية ضمن إطار اتفاق سلام شامل مع إسرائيل. لقد قام السكان بتنظيم أنفسهم في المخيمات وأسسوا اللجان الشعبية لتلبية حاجات لا يمكن لو كان اللاجئين التابعة للأمم المتحدة أن تلبئها، ولا سماع صوتهم ومطالبهم لممثلي هذه الوكالة. يتمتع " مركز الفينيق " أكثر من غير من الجمعيات بإمكانيات الإستمرارية ويقوم بنشاطات اجتماعية وثقافية مختلفة.

نشاطات للشباب والأولاد (مسرح، تعليم الرسم، مخيمات صيفية ...)، أماكن للإجتماعات مخصصة للعائلات والسكان، صالتان للإيجار مخصصة لحفلات الزواج بسعر مقبول. مشاريعهم المستقبلية تشمل بناء مكتبة عامة، بيت للضيافة ودروس في مجال اللياقة وبشكل خاص لياقة المرأة.

ويشمل عملهم الإجتماعي مساعدة العائلات الفقيرة والتوسط في النزاعات بين الجيران والمساعدة النفسية.

مركز شبيبة الشرق

هو فرع من " شبكة شبيبة الشرق " التي لها فروع في كل محافظة في الضفة الغربية وقطاع غزة. إن فرع الشبكة القائم في جنين تآثر بقطع المعونات عنه من قبل البلدية التي تسيطر عليها حماس منذ عام 2006. إن مهمة " شرق " الأساسية هي الإهتمام بالأولاد والشباب من " حديقة الأطفال " وحتى سن الثامنة عشرة. إن هذه الجمعية تؤمن لهم مجالات أمنة للعب وتُعرفهم على ما هي حقوقهم وما هي واجباتهم. إنهم يعملون مع المجتمع. وقد أسسوا أربعة حدائق أطفال في جنين تدعمها " اليونسيف ". ويقوم هذا التجمع علاقة وثيقة مع منظمات مُميزة نسائية وعلمانية.

رابطة الإصلاح

مركزها في دير البلح. إنها المنظمة الخيرية الإسلامية الأكبر في قطاع غزة. فروعها المختلفة متجذرة جداً في محيطها المحلي. إنها تدير عدة مدارس وحدائق أطفال ومستوصفات طبية ومراكز نسائية. وكما هو الحال مع معظم المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة، تركز رابطة الإصلاح نشاطها حالياً على تلبية الحاجات المباشرة والملحة لسكان القطاع المحاصر من قبل جيش الإحتلال. وزيادة على ذلك، فإن هذه الجمعية تدير برامجاً لتدريب الناس والشببية حول أهمية المشاركة الديمقراطية. علياء شاهين، مديرة المشروع، تشدد أن أحد أهم الأهداف لرابطة الإصلاح هو تأمين حياة لائقة لاي محتاج. وتقول أنها محبطة من سياسة الدول الغربية الذين قطعوا المساعدات عن رابطةها بعد صدور إدعاءات عن الولايات المتحدة وإسرائيل بوجود علاقات بين جمعية الإصلاح ونشاطات إرهابية. " كان ممثلوا الإتحاد الأوروبي يكرّرون على مسامعنا بأننا تمثل، كجمعية أصلاح، إحدى أهم المنظمات في فلسطين. وفجأة، وبعد الإنتخابات، أوقفوا مساعدتنا لأسباب محض سياسية. حتى أن سويسرا نقضت اتفاقاً وقع معنا منذ مدة

وجيزة بدون أي تبرير. يبدو أن الإتحاد الأوروبي يريد منا أن ننسى أننا فلسطينيون وعلينا أن نوقف نضالنا من أجل نيل حقوقنا "

رابطة الجولان من أجل الإنماء،

رابطة الجولان من أجل الإنماء، منظمة ملفتة جداً للانتباه. ورغم أن هضبة الجولان ليست جزءاً من فلسطين التاريخية ولا يسكنها فلسطينيون؛ إنها جزء من الأراضي التي احتلتها إسرائيل بعد حرب 1967 وتستحق الاهتمام كمثل ما يمكن أن يكون المجتمع المدني حين يعمل. تعتبر هذه الرابطة أنها "حكومة السوريين المحتلين". في عام 1967، كان هناك في الجولان 139 قرية. بعد تلك الحرب، لم يبق هناك إلا خمسة قرى في القطاع الشمالي الذي تحتله إسرائيل. يسكن هذه القرى في يومنا هذا ثمانية عشر ألف عربي سوري. وهذا العدد يساوي عدد المستوطنين الإسرائيليين في المنطقة:

"نحن السوريون في الجولان المحتل، فهمنا باكراً أنه ليس علينا انتظار الأمم المتحدة من أجل مساعدتنا. وهكذا بدأنا بتنظيم أنفسنا. وفكرة إنشاء منظماتنا بدأت مع الفكرة السياسية التي تهدف إلى تقديم الخدمات للناس من أجل تحريرهم من الضغط الإسرائيلي. في العام 1993 فتحنا مستوصفاً يعمل 24 ساعة يومياً. بينما الإسرائيليون قاموا بفتح عيادة في قرية واحدة مخصصة لثلاثة عشر ألف فرد وتعمل فقط عدة ساعات في اليوم. بعد ذلك سجلنا جمعيتنا "ممنظمة غير حكومية". في عام 1981 أسسنا "جمعية الجولان الأكاديمية" ونظمنا الشوارع واستقدمنا أطباء من الضفة الغربية وبنينا حدائق أطفال وقمنا بمشاريع زراعية... ثلاث مائة أكاديمي وغير أكاديمي انخرطوا في هذه المشاريع. لقد حصلنا على المال من الناس... إننا ملتصقون بالناس: كنا نقول اننا سنقوم بترتيب شارع يوم الجمعة أو السبت... وكان يحضر ألف شخص من مختلف أنحاء الجولان. مثل ذلك هو ما قمنا به لبناء نظام المجاري: بدأنا ببنائه ولكن الشرطة الإسرائيلية وضعت الناس في السجن، وحينها عملنا ليلاً... وهكذا بنينا نظام المجاري.

في أواخر الثمانينات أدركنا أنه علينا أن نكون جاهزين لاحتلال طويل الأمد. فقد بدأ الإسرائيليون بإجبار السكان على دفع الضرائب إلى البلديات بدون أن نكون قد انتخبنا بلديات: هؤلاء الناس هم متعاملون عينتهم الحكومة الإسرائيلية وكلها يأتون من إسرائيل. الشخص الذي يشرف على القرى الخمسة يأتي من إسرائيل: الأول كان يتعامل مع إسرائيل قبل العام 1967 وكان سجيناً سياسياً في سوريا. مرتبط كاملاً بإسرائيل. وإذا كنت تريد أن تحصل على أي شيء كان عليك أن تتوجه إلى هؤلاء الأشخاص.

في العام الماضي اقتلعت إسرائيل عشرة آلاف شجرة. نحن لا نتوجه إلى المحاكم لأن ذلك يشكل ضياعاً للوقت. في صباح اليوم التالي لحصول الاقتلاع، أتى مئات الناس وزرعوا أشجاراً جديدة.

إن القطاع الصحي من أكثر القطاعات نشاطاً في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وهذا يعود للحاجات الجمة في هذا القطاع ولفشل السلطة الفلسطينية بتقديم الخدمات الكافية في هذا المجال. ونظراً لطبيعة الخدمات المقدمة، كل أشكال المبادرات، من المؤسسات الأهلية إلى المنظمات الحكومية والمستشفيات الخاصة والعامة، تعمل باحتكاك مباشر مع السكان. هذه المبادرات تغطي كل الحقول الطبية: من التربية على أهمية النظافة إلى الدعم النفسي والاهتمام الصحي بقدر ما يوجد من آليات طبية وأدوية. يدير الدكتور محمد أبو غالي "مستشفى جنين" التي تتفقد للوجود الدائم لكل التسهيلات في إحدى أصعب مناطق الضفة

الغربية حيث يقوم جيش الدفاع الإسرائيلي بحملات يومية. في رام الله، أنشأت "رينا جياكمان" معهد "الجماعة والصحة العامة". ويقدم هذا المعهد دعم اجتماعي-نفسى غير طبي وخصوصاً للمراقبين عبر نشاطات جماعية.

"نحن نساعد المراقبين للتعامل مع مستوى عال من الكرب والعم عبر إشراكهم في نشاطات متعددة كزيارة القدامى والجماعات... عبر هذه النشاطات يبدأ المشاركون بمساعدة بعضهم البعض وإعادة بناء دينامية تضامنية وجماعية في الوقت الذين هم مهددون من قبل الاحتلال الإسرائيلي. الأسباب الرئيسية للتألم هي اجتماعية. وللجواب على هكذا حالة يجب أن يكون الجواب اجتماعياً وليس طبياً. ان نمطاً طبيّاً حيويّاً لا يمكن أن يحل هذه المشكلة"¹.

من جهته، أسس الدكتور إياد السراج مستوصف للدعم النفسى في غزة "برنامج جماعة غزة للصحة العقلية". يوجد لهذا البرنامج فروع في ستة مناطق من قطاع غزة وتقدم خدمات في أحد المجالات حيث أكثرية السكان وخصوصاً الأطفال يتعذبون اضطرابات نفسية ناتجة من العنف الدائم الذي يحيط بهم. إن العمل الذي يقوم به السراج هو عمل رائد في ما يتعلق بخدمات الصحة العقلية في مجتمع اعتبر تقليدياً المرض العقلي والنفسى من المحرمات ويجب أن يُخفى عن الآخرين لأنه يعتبر عاراً بالنسبة للعائلة وللمريض نفسه. وقد ساهم هذا البرنامج أيضاً في زيادة اليقظة تجاه تأثيرات الاضطرابات الناتجة من الحرب على المدى البعيد لضحايا العنف والتعذيب واللاأمن الجسدي بما في ذلك آثار كل ذلك على العنف المنزلي.

3 – النشاطات السياسية

المدافعة عن السلام

إن النشاط السياسي في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة لا يتخذ نفس الشكل ولا يسعى لتحقيق نفس الأهداف. في إسرائيل الناشطون السياسيون الذين يتبنون مواقف علنية قليلون جداً ومعروفون في الخارج أكثر من الداخل. ومع الاعتبار بأن الناشطون الإسرائيليون الذين يعملون من أجل السلام والمصالحة وحقوق الإنسان لهم تأثير عملي على عملية بناء السلام، فإن وضعهم الهامشي في السياسة الإسرائيلية يجعل تأثيرهم غير ذي أهمية إطلاقياً. إن تأثيرهم على الصراع موضعي (عملي وليس حركات لها توجه للدفاع عن الحقوق السياسية) ودولي، وبشكل أساسي عبر اتصالاتهم مع شبكات التضامن الدولي.

على كل حال، إن جميع هؤلاء الناشطين السياسيين يملكون إطاراً مشتركاً لنشاطهم: حل الصراع عبر احترام حقوق الشعبين المعترف بها دولياً. إن أعمالهم تهدف إلى بناء السلام عبر سيادة العدالة على أساس القوانين الدولية. من ناحية أخرى، إنه من الممكن لتأثيرهم المحدود أن يوجب الصراع عبر استفزاز عمل مضاد وتنشيط هؤلاء الإسرائيليين الذين يدعمون سياسات الحكومة الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة واتجاه الفلسطينيين/الإسرائيليين.

تحدد "اللجنة الإسرائيلية ضد هدم المنازل"، والتي يرأسها الدكتور "جاف هلبير"، نفسها كمنظمة سياسية تنتمي إلى جماعات حقوق الإنسان ومعسكر السلام في إسرائيل. تأسست هذه اللجنة عام 1997. وأهدافها تتمثل بالسعي إلى تحقيق نتائج عملية على الأرض. الإستراتيجية التي اتبعتها تكمن في إعادة بناء المنازل

¹مقابلة مع "رينا جياكمان".

التي دمرها الجيش الإسرائيلي، خصوصاً في منطقة القدس. يعي "هلبير" تماماً أن أعمال اللجنة لها حضور على المستوى السياسي الرمزي: "يسمح لنا الفلسطينيون بإعادة بناء منازلهم لأن هذا البناء يمثل أعمال مقاومة للاحتلال" وليس عملاً إنسانياً. منذ عام 1967 هدم الجيش الإسرائيلي ثمانون ألف منزلاً. يتخذ "هلبير" موقفاً نقدياً تجاه عدد من روابط حقوق الإنسان في إسرائيل لأنهم، حسب وجهة نظره، يفصلون حقوق الإنسان عن السياسة. بالنسبة له هذه مواقف "تخدم نفسها بنفسها":

"أكثرية المهتمين بحقوق الإنسان هنا هم صهيونيون يريدون التخلي عن الأراضي الفلسطينية المحتلة بطريقة مناسبة لدولة إسرائيل. بالنسبة لهم، إن انتهاكات حقوق الإنسان تتعلق فقط بالاحتلال. ويجب وضع حد للاحتلال لأنه يعرض الدولة اليهودية للخطر. كل المسائل التي تهدد الصهيونية تعتبر سياسية وليست مسائل حقوق إنسان.

[...] نحن لن نملك حلاً معيناً لأننا نعتقد أنه يجب أن يكون للفلسطينيين الأولوية في ذلك. إن لهم الحق في تحديد الوجهة التي يسعون إليها. لذا نحن نقول أنه لا يوجد حلاً سياسياً واحداً: أي حل يجب أن يتطابق مع نمط حقوق الإنسان، وبشكل محدد:

- أن يعبر عن الوجود الوطني للشعبين كأمم وليس كجماعات عنصرية مختلفة
- اقتصاداً قابلاً للحياة.
- احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان
- بخصوص اللاجئين: لا يجب أن يكون حق العودة مرتبطاً بإسرائيل.
- مقاربة إقليمية
- حل المسائل الأمنية².

إن هذه "اللجنة" تُعتبر في إسرائيل منظمة سلام يسارية متطرفة. تأثيرها الأكبر دولي ويظهر عبر الدفاع عن مبادئها وعبر الزيارات التي تنظمها في منطقة القدس، بما في ذلك المستوطنات الكبرى الواقعة شرق القدس. إن هذه الزيارات المنظمة تهدف إلى إظهار قالب السيطرة (Matrix) الذي أقامته إسرائيل عبر الأراضي الفلسطينية المحتلة من أجل جعل الاحتلال دائماً³.

إن هذه الزيارات المنظمة والتي تستعمل فيها لغات عدة، يطالب بأكثريتها الناشطون الدوليون ونادراً ما يطلبها الإسرائيليون: من أصل 250 زيارة سنوية، هناك فقط ثلاثون زيارة ترافقها اللغة العبرية. يمكن أن تعتبر هذه "اللجنة" أنها تعمل لبناء السلام من ناحية، وأنها في نفس الوقت، وعبر نشاطاتها تقوم بتأجيج الصراع: بناء السلام لأنها تمثل رؤياً إسرائيلية للتعايش؛ وتؤجج الصراع لأن أفعالها تخالف التيارات السياسية الكبرى في إسرائيل وتشجع اليمين واليمين المتطرف على البقاء على مواقفهم.

"الفوضيون عبر الحائط"، كما يعبر عن ذلك اسمهم، ليسوا منظمة ولا جمعية. يحدد مؤيدوهم أنفسهم كمعادين للصهيونية حول مسائل محددة ومعادون للرأسمالية. يقومون بالتوجه نحو العمل المباشر: مثلاً، مشاركتهم في المظاهرات الأسبوعية ضد الحائط في قرية بلعين وبعض أعمال العصيان المتكررة والمختلفة. إن الشخص الذي قابلناه يحلل خطاب الفوضويين السياسي نحو الصراع كما يلي: بالنسبة له

²مقابلة مع "جف هلبير"، القدس، 26 آذار/مارس 2008.

³انظر مقابلة "جف هلبير" على موقع اللجنة.

أكثر التعابير سطحية وتستعمل كأن الجميع يوافقون على معناها. ولكن في الواقع، لا أحد يوافق على أي معنى:

" "انهوا الاحتلال": هذا الطلب لا إلى طريق واضحة. "رجل واحد صوت واحد" ممكن أن يكون ذات هدف انصهاري. وما معنى حل الدولتين؟ ما هو المحتوى؟"⁴

تجمع اتجاه يشكل منصة للمنظمات غير الحكومية في إسرائيل. وتعتبر اتجاه، حسب معرفتنا، المنظمة الفلسطينية الوحيدة التي توسع نشاطاتها وتحوّلها إلى نشاط سياسي يستهدف كل الفلسطينيين بهدف الوقوف ضد التشرذم ولإعادة تشكيل هوية وطنية فلسطينية مشتركة. إن تأثيرها اليوم محدود ولكنها نظمت مؤتمراً في قبرص عام ألفين ضمّ ممثلين عن الأراضي الفلسطينية المحتلة وعن الفلسطينيين في لبنان كما عن الفلسطينيين في إسرائيل.

"مبادرة حل الدولة الواحدة" تمثل لقاء مفكرين فلسطينيين وإسرائيليين يدافعون عن حل الدولة الواحدة. عمر البرغوثي يُعتبر أبرز الفلسطينيين في هذه الحركة ودعم هذا المطلب منذ عشرين عاماً. بالنسبة له، إن قيام دولة ديمقراطية ستكون الحل الأخلاقي لأنها ستتنصف الجور الذي ارتكبه الصهيونية ضد الفلسطينيين. هذا الحل سيجب ترحيل السكان في الأراضي المختلف عليها نظراً لوجود المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة وترحيل الأقلية الفلسطينية في إسرائيل. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار التشرذم الحاصل حالياً في المجال الجغرافي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، يكون حل الدولتين حلاً لا أخلاقياً وعلى كل حال غير ممكن لأن الدولة الفلسطينية التي ستقوم على هذا الأساس لن تكون قابلة للحياة⁵.

هناك دراستان أجريتا عام 2007. الأولى تحت إشراف جامعة بيرزيت الثانية تحت إشراف "استشارات الشرق الأوسط". كلا الدراستان توصلتا إلى نفس النتائج: ثلثي السكان الفلسطينيين (2/3) في الأراضي الفلسطينية المحتلة قد تؤيد فكرة دولة ثنائية القومية، ولكن كل الذين أجريت المقابلات معهم يشعرون أن هذا الحل ليس واقعياً. في عام 2007، انعقد مؤتمران في مدريد ولندن وأعلنوا "إعلان الدولة الواحدة" (الملحق الخامس) بعد أشهر من المشاورات بين الإسرائيليين والفلسطينيين والأمريكيين والأوروبيين. يصرح هذا الإعلان بأن أرض فلسطين تعود لسكانها. إن النقاشات المتعددة التي أجريتها مع فاعلين في المجتمع المدني وأفراد آخرون أظهرت أن الحلين (حل الدولة الواحدة وحل الدولتين) ليسا واقعيين نظراً للمأزق السياسي. إن حل الدولة الواحدة له بعض الصدى في الأراضي الفلسطينية المحتلة ولكنه يبقى وهماً للأكثرية الساحقة من الإسرائيليين الذين يخافون من النمو السكاني للعرب التخلي عن تحديد يهودية دولة إسرائيل.

إن حل الدولة الواحدة يواجه الأسباب العميقة للصراع عبر تحدي البرامج الوطنية لكلا الجانبين المهمين حالياً ويقدم رؤية بديلة قائمة على المساواة بين سكان الأراضي المتنازع عليها في إسرائيل/فلسطين. إن مبادرة حل الدولة الواحدة تشكل إحدى الطروحات النادرة التي يمكن أن يكون لها تأثير تغييرية.

4 – الدفاع الداخلي عن الحقوق

⁴مقابلة مع "جونتان بولاك"، "فوضيون ضد الحائط"، يافا، 17 آذار/مارس 2008.

⁵مقابلة مع "عمر البرغوثي"، رام الله، 8 آذار/مارس 2008.

يشمل هذا القسم أشخاصاً ومنظمات تحاول تغيير مجتمعاتهم في إسرائيل كما في الأراضي الفلسطينية المحتلة في مجالات ليست دائماً على علاقة بالصراع. بعض هذه المبادرات، كمبادرة "زوشروت/zochrot" في إسرائيل، تتجه نحو تحويل أو تغيير طبيعة الصراع ولكنهم – كحال مبادرة الدولة الواحدة – مبادرات استثنائية. أكثرية هذه المبادرات، وخصوصاً في الأراضي الفلسطينية المحتلة، يطورون تحاليل تهدف لحل الصراع ولكن عملهم اليومي يهدف لتحويل المجتمع والنظام السياسي بانتظار حقبة لاحقة بعد حل الصراع.

أ. في إسرائيل

اهتمام "زوشروت" الرئيسي يهدف إلى إعلاء شأن مسألة الاعتراف بالنكبة داخل الوعي الوطني الإسرائيلي كطريق وحيد نحو السلام؛ والاعتراف أيضاً بحق اللاجئين الفلسطينيين من عام 1948 و عام 1967 بالعودة والتطبيق العملي لهذا الحق. الدفاع عن مسألة الاعتراف بالنكبة تطور عبر أبحاث ونشرات مختلفة وأيضاً عبر حملات على الأرض كبرنامج الاعتراف بالقرى التي دُمّرت في عام 1948. بدأت "زوشروت" منذ ست سنوات بحملة تستهدف "حديقة كندا"، المزروعة بواسطة الدولارات الكندية على مواقع ثلاث قرى فلسطينية دمرت عام 1948. في هذه الحديقة علقت إشارات تشرح تاريخ الأمكنة المختلفة مع تذكير بزمن التوراة والإمبراطورية الرومانية أو البيزنطية، ولكن ليس هناك إشارة واحدة تتعلق بالقرى المدمرة. بعد صراع طويل قاد إلى المحاكم، استطاعت "زوشروت" أن تعلق إشارة على موقع هذه القرى، شارحة كيف كان تنظيمهم والإطار الذي من خلاله اختفوا عن وجه الأرض. إنهم يعملون اليوم لكي يشمل هذا المشروع حدائق وطنية أخرى في إسرائيل.

إن الدفاع من أجل الاعتراف بحق العودة للاجئين الفلسطينيين يعتمد على برامج أبحاث ومنشورات ومدخلات، بما في ذلك التحقيق الوحيد حول الظروف العملية التي في إطارها يمكن للاجئين الفلسطينيين أن يعودوا إلى ديارهم. يقوم البحث على تحليل جغرافي، ديمغرافي وعمراني. ويظهر هذا البحث أنه عملياً هناك مكان كاف في إسرائيل لعودة اللاجئين الفلسطينيين.

"نحن لا نتعاطى مع "حق" العودة، وإنما في كيفية معالجة هذا الحق. سندعو إلى تقديم دراسات حول حق العودة في مؤتمر سنعقد في شهر حزيران/يونيو. ندعو المشاركين لتقديم اقتراحات حول كيفية تطبيق هذا الحق. إحدى المشاكل التي نواجهها على ضفتي الصراع هو عدم وجود تفكير عملي حول هذا الموضوع، ولا تحديد عملي لهذا الحق في العودة. نحاول أن نرى إمكانيات على الأرض: يمكن إعادة بناء بعض القرى في نفس المكان، والبعض الآخر قريباً من موقعها السابق. ليس من الضروري أن يعود اللاجئين إلى أمكنتهم الأصلية. من الطبيعي أن هكذا مخرج يطرح أسئلة كثيرة حول طبيعة الدولة في إسرائيل. ولكن هذا المخرج مفيد لأنه يبرهن أن الادعاء بأن عودة اللاجئين غير ممكنة عملياً هو ادعاء إيديولوجي ويجب أن يطرح في مجال التساؤل. أصبحت "زوشروت" منظمة محترمة ولها بعض التأثير في المجال العام. إن جهودها الساعية إلى تغيير عقلية الإسرائيليين حول الصراع يهدف إلى تغيير طبيعة الصراع بشكل غير مباشر ويمكن أن تسبب تحركات تطمينية من قبل فاعلين إسرائيليين آخرين.

إن "مركز أدفا من أجل المساواة والعدالة الاجتماعية" معهد أبحاث مستقل يركّز عمله على التركيب الاقتصادية والاجتماعية الإسرائيلية ويراقب اللامساواة الاجتماعية. يسعى لأن يكون له تأثير على السياسات وعمليات اتخاذ القرارات السياسية. وينظر "شلومو سويرسكي"، المدير الأكاديمي، "إن

الخطوط التوجيهية (المساواة والعدالة الاجتماعية) التي نستعملها تتطلب جهداً أكبر من ذلك الذي تجدونه عند الرأي العام المهتم بحقوق الإنسان". إنه يحدد مهمة "أدفا" كما يلي:

"إن توجهننا الأساسي هو الدفاع عن الحقوق – وليس العمل النضالي – وهذا يشمل البحث وإنتاج الكرسات حول مواضيع مختلفة ودراسات وإيصالهم إلى صانعي القرارات، المنظمات غير الحكومية ووسائل الاتصالات. وفي بعض نقوم بدافع نشط ونقابل أوساط حكومية ومسؤولو وزارات مختلفة وأعضاء في الكنيست⁶".

تتظر "أدفا" إلى المجتمع الإسرائيلي ككل:

اليهود الشرقيون، الفلبينيين، التايلانديين، الاثيوبيين، السودانيين والفلسطينيين-الإسرائيليين.

"نحن نضع في متناول الناس أدوات تسمح لهم بالدفاع عن مصالحهم. نحن نأمل أن يكون في استطاعتنا أن نجمع كل هؤلاء الناس. ولكن في الوقت الحاضر، نحن نعطي المعلومات حول الحق في التربية والتمييز الذي يتعرض له العرب أو الاثيوبيون في إسرائيل. إنه من المهم بالنسبة لهم أن يتم تحديد هذه المشاكل. ولكن يجب أن يكونوا على يقين أنهم يشاركون أجزاء أخرى في المجتمع الإسرائيلي في التعرض لهذه المشاكل.

"وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار حجمنا والوسائل المادية المتوفرة لدينا، فإن تأثيرنا أكبر بكثير مما نتوقعون. في شكل عام نحن نعتبر مرجعاً محترماً للمعلومات والتحليل. تعرف الناس موافقنا بالنسبة إلى المسائل الأساسية ويوتون أن يستمعوا إلينا حتى وإن كانوا يخالفوننا الرأي. وهذا ينطبق على أناس كثر من أوساط مختلفة في هذه البلاد: المسؤولون الحكوميون المشرعون، الأكاديميون في الجامعات، المشرعون، المنظمات غير الحكومية، الأحزاب السياسية... هؤلاء هم من يستمعون إلينا ويستعملون معلوماتنا".

في المدة الأخيرة، نشطت "أدفا" بشكل خاص مسألة الميزانية الوطنية وأرادت أن تضع في تصرف المشرّعين والمواطنين تحاليل مستقلة:

"إن ميزانية الدفاع سرّية بالكامل. لا أحد يعرف حتى في الكنيست. نعرف الحصة العامة لميزانية الدفاع بشكل عام وهذا هو كل شيء. قمنا بتحليل شامل للاقتصاد كوحدة كاملة. في عام 2005 مثلاً، أصدرنا تقريراً حول العلاقة بين الاقتصاد والاحتلال بعنوان "كلفة الاحتلال".

وعلى الطرف الآخر من المشهد السياسي هناك "مراقب المنظمات غير الحكومية" (The NGO Monitor). إن مهمة هذه النشرة هي مراقبة ما يسمونه "المنظمات غير الحكومية التي تدّعي" أنها تهتم بالحقوق الإنسانية، فلسطينية وإسرائيلية". تصدر هذه المنظمة تقارير معمّقة. مثلاً، في نيسان عام 2008، أصدرت تقريراً يحمل العنوان التالي: "اليد الخفية للاتحاد الأوروبي، تمويل الإتحاد الأوروبي لمنظمات غير حكومية سياسية في الصراع العربي-الإسرائيلي: تحليل العمليات والتأثير". تحت غطاء تقديم تحليل نقدي لهذا القطاع، تستنكر "مراقب المنظمات غير الحكومية" بعنف كل المنظمات التي تدّعي أنها تحاول تحقيق أهداف "معادية لإسرائيل". وهنا، "معاداة إسرائيل" تعني معارضة سياسات الحكومة الإسرائيلية في ما يتعلق بالاحتلال والأقلية الفلسطينية في إسرائيل. وهنا تبدو منظمات "كعدالة" و"إيكاد" و"هاموكد"

⁶مقابلة مع "شلومو سويرسكي"، "أدفا"، تل أبيب، 19 آذار/مارس 2008.

و"ماشوم ووتش" و"الرابطة العربية لحقوق الإنسان"، و"مساواة" و"مفتاح"، وكثيرون آخرون، كمنظمات إيديولوجية خطيرة معادية لإسرائيل ويجب ألا تحصل على دعم مالي من جانب الإتحاد الأوروبي نظراً لأن لديهم برنامجاً سياسياً. إن اعتبار "مراقب المنظمات غير الحكومية" أن ترفيع قضية حقوق الإنسان ونقد الاحتلال يشكلون تهديداً لإسرائيل، يعطي لهذه المنظمة تأثير تطميني.

ب. في الأراضي الفلسطينية المحتلة

إن المنظمات المدافعة عن الحقوق في الأراضي الفلسطينية المحتلة لا حصر لها ولا عدّ، أكانت هذه التنظيمات تهتم بحقوق الإنسان أو الديمقراطية لآليات السلطة الفلسطينية أو مسائل التربية من أجل الديمقراطية. وعلى رغم كل ذلك، ما زال هناك أناس في الأراضي الفلسطينية المحتلة يعتقدون بأن الديمقراطية في النظام الملائم لدولة المستقبل. إن ديمقراطية المؤسسات والعقليات هي عملية طويلة الأمد. وقد عبّر لنا علي السراطوي، أستاذ الحقوق في جامعة النجاح في نابلس، ووزير العدل السابق في حكومة الوحدة الوطنية، عن وجهة نظره عن حالة الديمقراطية في فلسطين:

"إن عندنا مشاكل داخلية جدّية ليست ناتجة عن الاحتلال. وفي هذا المجال هناك دور مهم على المجتمع المدني أن يلعبه.

الديمقراطية يجب أن تستقر في الفكر وليس فقط في العملية الانتخابية. لا يفهم الناس هنا معنى الديمقراطية. وهذا الفهم لا يمكن أن يأتي إلا عبر التربية من المدارس وعلى مستوى العائلة⁷."

لقد ذكرنا في بداية هذا التقرير النقاش الدائر حول الديمقراطية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وفي هذا الجزء من التقرير، سنذكر منظمتان مهمتان تعملان في حقل الديمقراطية والمواطنة في الأراضي الفلسطينية المحتلة: "منظمة مواطن"، من جهة، و"مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان" من جهة أخرى.

تأسست "مواطن"، المعهد الفلسطيني لدراسة الديمقراطية، في عام 1992. أسس منظمة "مواطن" جمع من الجامعيين والأكاديميين. تعمل "مواطن" للمساهمة في عملية ديمقراطية التحول في الأراضي الفلسطينية المحتلة؛ إنها تسعى لتحقيق أهدافها عبر إقامة شبكة من حلقات العمل والنشاط: البحث والنشر، تحضير مواد تربوية وتوزيعها على المدارس وإيصالها للرأي العام، تدريب أفراد عبر تنظيم ورشات عمل وندوات ومحاضرات. "مواطن" هي في نفس الوقت "صندوق تفكير" (Think-tank) ومنظمة ضغط (lobby)، تقترح الإصلاحات على السلطة الفلسطينية كمركز بحثي وتربوي يستهدف الشبيبة وبشك خاص طلاب الجامعات.

تأسس "مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان" عام 1998 وهو مركز أبحاث يهدف أن يكون له تأثير ملموس على طرق التفكير في الأراضي الفلسطينية المحتلة: "نحن نعمل لتقريب الثقافة الفلسطينية من مفاهيم حقوق الإنسان والديمقراطية عبر ثلاث محاور رئيسية:

1. محور التسامح والدين: الحق بالوجود وبالتفكير بشكل مختلف وكيف يتعامل الإسلام السياسي مع الديمقراطية ومسائل حقوق الإنسان.

⁷مقابلة مع علي السراطوي، نابلس، 9 آذار/مارس، 2008.

2. الحق في التربية وخصوصاً الحرية الأكاديمية.

3. الديمقراطية.

"نحن نحاول أن ننشر تقارير حول وضع الحريات في فلسطين. نحن نعمل بشكل رئيسي مع الشباب وطلاب الجامعات وبعض الأحيان في المدارس والنوادي الشبابية وخصوصاً في القرى"⁸.

إن قضية التفاعل بين الدين والسياسة ومسائل أخرى كالعلمانية كانت أحد أهم القضايا التي ركزوا عليها لسنوات طويلة: بدؤوا مع مسألة التربية الدينية ومكان الدين في الجامعة قبل توسيع حقل أبحاثهم وعملهم ليشمل الجوامع ولدراسة الخطاب الديني في المجال العام. ونشروا كتاباً حول مسألة حقوق الإنسان في خطابات الجمعة. وهم يعملون اليوم بشكل خاص، على دراسة العلاقة بين الدين والسياسة في الأراضي الفلسطينية المحتلة:

"يوجد هناك فرق بين العلماء وسياسيو حماس. سياسيو حماس، وإلى حدّ ما، أكثر برغماتية من سياسيي فتح. إنه من الممكن أن تجد عندهم بعض الليبرالية في مواقفهم الأخلاقية وأفكارهم. وبالعكس ذلك، إن العلماء أكثر أصولية وبيشرون بالقرآن كمرجع وحيد. الشيخ ياسين (الذي كان أستاذاً يدرس اللغة الإنكليزية) كان الرجل الوحيد الذي يحمل صفتين: علم وسياسي. كانت خسارته كبيرة عندما قتل. كانت خسارته فادحة لأنه كان الشخص الأوحى الذي بإمكانه إقامة علاقة مع فتح.

إن عمل "مركز رام الله لدراسة حقوق الإنسان" هو فعلاً عملاً متميزاً لأنه المنظمة الوحيدة حتى الآن التي تركز عملها بشكل شامل على مسألة الدين. ليس للعلماء دور سياسي وإيديولوجي فقط ولكنهم أيضاً أعضاء فاعلون عبر حل المشاكل بين العائلات وترفيف شأن المصلحة بين الجناة وضحايا العنف أو جرائم أخرى. عندما شلّ نظام المحاكم في غزة بسبب النزاع بين حكومة غزة وحكومة الضفة الغربية، أخذ العلماء دوراً في حل قضايا كانت، عادة، من اختصاص نظام المحاكم. رئيس علماء غزة، مروان أبو الراس، يشرح بأن العلماء يعملون على مستويين لحل الصراعات والمشاكل بين الناس. سيبدءون أولاً بتشكيل لجنة مصالحة من ممثلين عن الجهتين في صراع ما وسيحاولون التوصل إلى اتفاق حل، الذي ممكن أن يضم إعلان اعتذار أو تعويض، أو الاثنين معاً. وهذا التعويض تدفعه عائلة الجاني إلى الضحية. إذا لم يحصل أي اتفاق فإن القضية إلى مجلس من المشايخ لكي يقترح هذا الأخير حلاً لها.

ومع أن العلماء هم مستقلون شكلياً عن أي حزب سياسي، إلا أن "أبو الراس" هو برلمايناً معروفاً من حماس ويرأس لجنة حقوق الإنسان في المجلس التشريعي الفلسطيني وله موقف نقدي من مؤسسات حقوق الإنسان في فلسطين:

"أنا على اتصال مع رابطات حقوق الإنسان. ولكن، للأسف، هذه الرابطات لا يخدمون الشعب. إنهم ممولون من مراجع خارجية ولهم برنامج مخفي ويجمعون الإحصاءات لمصلحة المعسكر الوطني [فتح]. إن الفرق بينهم وبيننا هو أننا لا نراقب الحقوق، كما يفعلون؛ نحن نعطي الحقوق للشعب – نرد الحق إلى أصحابه"⁹.

⁸مقابلة مع إياد البرغوثي، "مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان"، رام الله، 11 آذار/مارس 2008.

⁹مقابلة مع مروان أبو الراس، غزة، 30 آذار/مارس 2008.

تبني العلماء تقليدياً موقفاً متصلباً من محادثات السلام. في بداية التسعينات، أصدر العلماء عدة فتاوى تمنع "الهدنة مع اليهود" أو "التطبيع مع العدو" - لاعبين بهذه الطريقة دوراً أمنياً في المراحل الأولى من مفاوضات السلام. ولكن يبدو أن العلماء خففوا من تشدهم حالياً حول هذه المسألة تماشياً مع إشارات اعتدال من جانب حركة حماس توقفت مع مقاطعة حكومتها عام 2008. يشدد "أبو الراس" أن المشكلة ليست مشكلة حوار مع إسرائيل من وجهة نظر دينية. إن المشكلة تكمن في الجو السياسي: "هل تعتقدون أن أحمد قريع ومحمود عباس، من موقعهم الحالي، يستطيعون تمثيل الفلسطينيين في حوار مع إسرائيل؟ أنا لست ضد المفاوضات ولكن الطاقم الحالي الفلسطيني ضعيف جداً ولا يستطيعون الدفاع عن حقوقنا". وتابع أبو الراس: "يجب أن لا تربط مسألة المفاوضات بمسألة الاعتراف بإسرائيل". إن هكذا تصريحات من قبل عالم ديني يتمتع بنفوذ كبير لها أهمية حاسمة في الخطاب السياسي الفلسطيني، لأنه من الممكن، حين تصبح الظروف مناسبة، أن تساعد هذه التصريحات في تأمين الدعم الضروري لعودة المفاوضات.

النشاطات المختلفة بين الطرفين

لقد ذكرنا سابقاً أن النشاطات المشتركة كانت قد انخفضت جداً بعد فشل برامج "ب2ب p2p" واندلاع الإنتفاضة الثانية. لهذا النوع من النشاطات، في يوم هذا، سيطر سنتين، ان كان في إسرائيل أو الأراضي الفلسطينية المحتلة. ورغم أن دراسات أخرى "لشور" لنشاطات مشتركة بين جماعتين، تلعب دوراً مهماً في حل الصراعات، إلا أن العلاقة اللامتكافئة الموجودة بين الجماعتين كانت كبيرة جداً لتسمح لأي أشكال من الحوار المباشر في إعطاء نتائج سياسية. إن أكثر محدثينا يعتبرون إن صراعاً كالصراع بين إسرائيل والفلسطينيين معقد جداً لكي يحل عبر الحوار. وإن الحل ممكن أن يحصل بوسائل وقرارات سياسية شجاعة. يقدم "جورج جيكامان" موقفه من الحوار مع الإسرائيليين كما يلي:

" (مواطن) تحترم وتقبل بشكل عام وجهتان من مفهوم يرفض ولا يحترم:

- تأييد التعاون مع مؤسسات إسرائيلية لها مواقف واضحة اتجاه الإحتلال وحقوق الفلسطينيين.

- ترفض التطبيع مع مؤسسات إسرائيلية ليس لها موقف من الإحتلال.

إن المسألة المركزية لها علاقة بما ينظر إليه الفلسطينيون كعملية نهب الأرض من قبل الإسرائيليين والمستوطنين، الحائط ... هذه المسائل لا تحل عبر الحوار بين المنظمات غير الحكومية الإسرائيلية والفلسطينية، أنها ليست مسألة معالجة نفسية. ليس هناك صراعاً حل عبر الإستشارات".⁽⁸⁷⁾

ويشرح "جيكامان" بعد ذلك الشعور السائد ضد التطبيع في الأراضي الفلسطينية المحتلة كما يلي:

" ينظر الى الحوار كشيء متطابق مع التطبيع، بينما التطبيع يجب أن يأتي كنتيجة في نهاية عملية السلام، وليس في بدايتها".

ورغم ذلك، فما زال يوجد بعض مبادرات الحوار ذات تأثير محدود.

" نيفه شالوم " / واحة السلام،

قرية تعاونية حيث يعيش العرب (مسلمين ومسيحيين) مع اليهود سوية. تأسست هذه القرية عام 1970 على أرض استأجرت من دير اللطرون وتوجد على مسافة متساوية من القدس ورام الله وتل أبيب. أقامت العائلات الأولى في هذه القرية عام 1970. يوجد اليوم في هذه القرية 150 قروياً: أربعون عائلة وسبعون طفلاً. هكذا مبادرات ممكن أن تعطي بعض الأمل وتظهر أن التعايش اليومي ممكن. وكيفما كان، فإن تأثير هذا على الرأي العام الإسرائيلي لا وجود له ولا علم تقريباً للطرف الفلسطيني بوجودهم.

تشكل " رويت - صدقة (الصداقة) " مبادرة ثقافية تربوية كلاسيكية. جعلت مهمتها توفير مجال مفتوح للأطفال عرب ويهود حيث يمكن أن يلتقوا ويتعرفون على بعضهم البعض عبر نشاطات مختلفة. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار وجود نظام تروي يفصل بدرجة عالية بين مدارس عربية وأخرى لليهود، ندرك أنه لا يتوفر مناسبات للأطفال للقاء بعضهم البعض. أسست " الصداقة " عام 1983. ولكنه منذ العام 2002 قامت بتغييرات كبيرة في تركيبها ووسعت نشاطها. إن المنسقين والمساعدين يديرون عشر مجموعات لمدة سنة تشمل 150 شاباً تحت سن الـ 18: هؤلاء الأشخاص يجمعون من مختلف المدارس العامة المحلية ويلتقون اسبوعياً لمدة سنة على الأقل. هذا النشاط يشغل جزءاً من نظرة طويلة الأمد. مقابل مئة شاب عربي يريد أن يشارك في هذه اللقاءات، هناك خمسة شباب يهود فقط يظهرون نفس الإهتمام. وهكذا، يركز المسؤول عن هذه الرابطة اهتمامه على المدارس اليهودية. في السنة الأولى، تتكون النشاطات الأساسية من عرض اليسر التاريخية المختلفة والمسائل الخاصة لكل مجموعة.

إن هدف الرابطة هو " بناء حركة بديلة ثنائية القومية " محولين بذلك بعض هؤلاء الشباب الى فاعلين في عملية التغيير ". المرحلة التالية تهدف الى دفعهم لأن ينخرطوا في النشاط مباشرة:

" خلال الصيف الماضي، نظمنا حملة كبيرة ضد تدمير المنازل في حيفا حيث هناك أوامر حالياً بتدمير خمسمئة منزل. في عام 1948، 3% فقط من سكان حيفا بقوا فيها. وفي ظل قانون الغائب، الذي صوت عليه في بداية الخمسينات كل الأراضي حولت الى أراضي دولة. وأحدى النشاطات التي قمنا بها كانت توزيع أوامر إخلاء مزورة على الأغنياء (حالياً يهود) في أحياء يافا.

حقوق الإنسان قيم عامة وتحتاج الى ترجمتها الى وقائع في اسرائيل. نحن نعتبر ان عملنا هو إجراء هذه الترجمة عبر التربية والنشاط. لقد بدأنا العمل مع المدارس حول السير المختلفة ولكن بطريقة بناءة. لقد نجحنا في إشراك المعلمين في هذا العمل ولدينا اليوم طلبات لكي نقوم بنفس العمل أكثر ما نستطيع القيام به. علينا أن نبني عروضنا بطريقة لا تهديد فيها: الحديث حول النكبة شيء مُحرم في المدارس اليهودية. نأتي ونقيم خمسة أو ستة ورشات عمل سنوياً لكل صف. نبدأ البرنامج بالحديث عن المجتمعات المتعددة الثقافات والعلاقات العربية اليهودية، النظرات المختلفة للتعايش، الى آخره ... نعمل بعدها على تحديد مسائل بسيطة.

نتكلم بعدها حول الذاكرة الجماعية عبر مسرحية يقوم بتمثيلها الطلاب الفلسطينيين واليهود مع طرف ثالث يلعب دور الشاهد. هذا النشاط يعطي نتائج جيدة ".

ممكن تقييم تأثير " رويت - صدقة " على أساس الضغط الذي تعرضوا له مؤخراً. " وضعت البلدية في تصرفنا بناية لأننا نعمل من أجل أهل المدينة. ولكن منذ الحملة التي قمنا بها ضد تدمير المنازل، حاولوا استردادها. توجهنا للمحاكم وربحنا القضية، والحمد لله ! بجانب ذلك، بدأنا بمواجهة مشاكل بإشراك

متطوعين شباب من الجهة اليهودية لإدارة هذه الجماعات: عندما ينهوا دراستهم السنوية، يتقدم الشباب اليهود والعرب بطلب للتطوع. عندنا بيت يمكن أن يعيشوا فيه بدون مقابل ... ولكن لكي يفعل اليهود ذلك، عليهم أن يطلبوا من الجيش بتأجيل خدمتهم العسكرية. ولكن مراجعة حديثة أظهرت أن كل المتطوعين اليهود معنا سيرفضون الخدمة: ليس هناك شخصاً واحداً التحق بالجيش، رافضاً الخدمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وهنا هدد الجيش بعدم اعطائهم أي إذن في المستقبل. والإتفاق بيننا الآن أن يذهب واحداً من متطوعينا الى الخدمة في الجيش كل سنة وحينها تكون الأزونات مضمونة. وإلا ... " (88)

أنه من الممكن أن نعتبر نشاط " رويت - صدقة " كنشاط يدخل في إطار فلسفة تحويل الصراعات، ولكن ليس لها أي موقف رسمي حول الحل السياسي الأفضل، ليس لديها أي فكرة حول ترسيم الحدود النهائية أو إذا كان يجب أن يكون هناك أية حدود. إنها تعمل على مستوى أعمق محاولة خلق ظروف مناسبة في كلتا الجماعتين / الطرفية تسمح لحل أن ينشأ.

88. مقابلة مع " فادي شبينة "، " رويت صدقة " حيفا / 18 آذار / مارس عام 2008.

6- أوساط رجال الأعمال

بالنسبة لـ " سارة روي "، المتخصصة في مجال الإقتصاد السياسي، إن الإقتصاد الفلسطيني في ظل الإحتلال الإسرائيلي لا يتميز فقط بالتخلف ولكن أيضاً بما تسميه " تراجع الإنماء ". وهذا التراجع هو نتيجة لسياسة المصادرة والسلب الإسرائيليين. (89)

" روي " تقول أن الإستعمار اليهودي قبل وبعد العام 1967 سعى الى الحصول على الأرض الفلسطينية وليس على قوة العمل الفلسطينية.

إن ضرورة " الأرض قبل الشعب " الإسرائيلية عنت أن السياسة الإقتصادية كانت تستعمل كوسيلة لسيطرة الدولة. وهكذا أصبح العامل الإقتصادي عامل تابع. ونتيجة لذلك، لم تسع إسرائيل أبداً الى خلق تطور رأسمالي في الأراضي الفلسطينية.

لقد تغير الإقتصاد الفلسطيني منذ بداية الإحتلال عبر تطبيق قوانين اسرائيلية ناظمة. لقد قلصت إسرائيل من تصدير الإنتاج الزراعي الفلسطيني الى الخارج وفرضت ضرائب تصدير على الإنتاج الفلسطيني الموجه للسوق الإسرائيلية حيث لا يوجد حواجز جمركية للمصادرات الإسرائيلية نحو السوق الفلسطينية في الأراضي المحتلة.

(نقيب 2003 : 5-5) (90)

وهكذا، حوّل اتجاه التجارة الفلسطينية نحو إسرائيل وتحولت الأراضي الفلسطينية المحتلة الى سوق مفتوحة للمصادر الإسرائيلية. ولقد ساهم عمل العمال الفلسطينيين في إسرائيل في النمو الإقتصادي في الضفة الغربية وغزة ولكنه شكل نفس الوقت عاملاً لربط الإقتصاد الفلسطيني والتحاقه بإسرائيل.

وبعكس توقعات أكثرية الفلسطينيين، فإن عملية السلام التي تلت اتفاق أوسلو فشلت في تحسين الحياة الإقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ورغم مستوى المساعدات غير المسبوق للمساعدات الدولية التي قدمت - 195 دولار أميركي لكل فرد عبر سنوات العملية السلمية (روي 2007-252) - إلا أن مجمل الإنتاج القومي نسبة للفرد انخفض طوال أكثرية سنوات السلام.

The Gaza strip. The political economy of development, Sara Roy, Washington D.C Institute for Palestine .89 studies, 1995, p.117.

Economic aspects of the palestine Israeli conflict: the collapse of the OSLO Accord Fadle M. Nagib Journal of .90 International Development, Vol. 15 (2003) pp. 499-512.

وهذا يعود الى تطبيق إسرائيل شكلين من أشكال السيطرة: سياسة الإغلاق من جهة وشرذمة الجغرافيا الفلسطينية في الضفة الغربية (عبر مصادرة الأراضي والتوسع الإستيطاني وطرق الإلتفاف وإقامة الحواجز العسكرية). إن تطبيق سياسة الإغلاق في الأراضي الفلسطينية المحتلة كان العامل الأساسي المدمر للإقتصاد الفلسطيني طوال سنوات اوسلو.

غداة اندلاع الإنتفاضة الثانية عام 2000، شددت إسرائيل أكثر وأكثر سياسة الإغلاق أكثر وأكثر خارجياً (نقاط عبور الحدود) وداخلياً (بين المدن والقرى الفلسطينية). وهكذا حوّلت الأراضي الفلسطينية المحتلة الى جزر معزولة يحاصرها الجيش، مفسخة الإقتصاد الفلسطيني بقدر كبير. وافقت إسرائيل منحها التصاريح لـ 120,000 فلسطيني كانوا يعملون في إسرائيل سابقاً وهذا ما قاد الى إغراق الفلسطيني تقريباً. وحدثت سياسة الإغلاق أيضاً من حركة كل المواد الزراعية وغير الزراعية وحدثت بذلك من النشاط التجاري. وتراجع دخل الفرد بنسبة 40% ما بين سنة 1999 و 2006، بحسب البنك الدولي وتحول الإقتصاد الفلسطيني الضعيف " من اقتصاد يعتمد على الإستثمار الخاص والقطاع الإنتاجي الى اقتصاد مدعوم من قبل الحكومة وعبر الإستهلاك ومساعدة المانحين". (البنك الدولي 2007).⁽⁹¹⁾

واستمر التدهور أكثر وأكثر، بالمقاطعة الدولية لحكومة حماس التي شكلت عام 2006 إثر انتخابات المجلس التشريعي. ولقد بلغ هذا الإنحدار في الوضع الإقتصادي الفلسطيني بفرض إسرائيل حصارها الكامل تقريباً على قطاع غزة بعدما سيطرت حماس عليه بالقوة في حزيران / يونيو عام 2007.

تمنع اليوم إسرائيل دخول كل المواد والسلع باستثناء ما تعتبره ضرورياً من المواد الغذائية والطبية التي تمر عبر المعابر التي تسيطر عليها.

يدعي " بسام س. مرتجى، أن الإقتصاد الفلسطيني لم يكن في يوم من الأيام، وخلال العقود الأربعة الحالية من الإحتلال، في وضع كارثي كما هو عليه الآن. إن النقص في المواد الأولية شل بالكامل القطاع الصناعي في غزة. عدم توافر الباطون فقط سبب خسارة ثلاثون نمطاً من فرص العمل. 3700 معمل من مجموع 3900 أغلقت أبوابها بسبب عدم توافر المواد الأولية.

وما تبقى منها قيد العمل يعمل جزئياً. 7500 عامل في غزة يعملون في القطاع الخاص فقدوا وظائفهم بسبب الحصار. " إن أعضاء غرفة التجارة الـ 12000 كانوا يوفرّون فرص العمل أغنياء إناس مهنيين ومتلقي مساعدات ينتظرون ريبطات غذائية من وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين او الجمعيات الخيرية الخاصة لأن شركانهم أعلنت إفلاسها". يقول مرتجي بأسى مرتجي متأثر مباشرة بالإحتلال. فالشركة التي تملكها عائلته تنتظر مواد للبناء محجوزة في مرفأ أشدود الإسرائيلي منذ حزيران 2007. بعدما رفض طلبه باستيراد مواد إلى غزة، حاول ان بوجهها الى الضفة الغربية. لكن الحر والتأجيل أضر كثيراً " بال سيليكون Silicon " المستورد وأفقدته ذلك ثلاثون ألف دولار.⁽⁹²⁾

قامت غرفة التجارة في غزة بخطوات قانونية من أجل حل هذه المشكلة عبر تقديم عريضة إلى المحكمة الإسرائيلية باسم مئة من تجار غزة من أجل رفع الحجز عن بضائعهم في ميناء أشدود الإسرائيلي. فبين حزيران 2007 وأذار الـ 2008، حجزت إسرائيل 1500 حاوية من البضائع المستوردة الى غزة وقيمتها خمسون مليون دولاراً. وبلغت مرتجي الانتباه إلى أن ما يطلبه ليس التعويض. ما نطلبه هو أن تحترم إسرائيل الاتفاقات القائمة فيما يختص بالاقتصاد والتجارة والتي وقعتها حكومة إسرائيل. نطالب أن تفرج إسرائيل عن كل البضائع التي لا تمثل خطراً أمنياً".⁽⁹³⁾

تقليدياً، يتبنى التجار الفلسطينيون توجهات براغماتية وهم معتادون على التعاون مع مختلف الحكام الذين مرّوا على فلسطين. لقد خبروا كيف يتأثر سلبياً الاقتصاد بسبب التوتر السياسي والصراع العنيف. وحسب ما تقوله نظرية السلم الليبرالي – التي تدعي أن " الروح التجارية " تولد تحفزات للفاعلين في الصراع من أجل ترفيع شأن السلام – فإن التجار الفلسطينيين يجب أن يشكلوا قوة من أجل بناء السلام. ويؤكد مرتجي أنه، كما رجال الأعمال الآخرون، يريدون ويحتاجون السلام. ولكنه أعلن في نفس الوقت أن عملية اوسلو كانت اختباراً سيئاً جعلت الكثيرين من رجال الأعمال يفقدون أوهامهم حول الإيجابيات الاقتصادية لهذا السلام.

92. مقابلة مع بسام مرتجي / غزة 31 آذار / مارس.

93. مقابلة مع مرتجي. ما يشير إليه بشكل خاص رئيس غرفة التجارة هو البروتوكول الموقع في باريس عام 1994 بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل.

" لقد حلمنا أن غزة ستكون كت (سينغور) – ولها مرفؤها ومطارها. وبدل ذلك، فلقد أتبع اتفاق اوسلو بعوائق فرضت على علاقتنا مع الإسرائيليين. ونحن نعيش الآن في سجن كبير. عندما أقرن الوضع الحالي بما كان سائداً قبل الانتفاضة ، يجب أن أعترف أن الوضع آنذاك كان جيداً جداً.

كنا قد اعتدنا أن نعيش كجيران. لقد زرناهم في منازلهم [للإسرائيليين] وزاروني في منزلي ".

ورغم هذه الخبرة السيئة مع الحوار السابق، لا يزال مرتجي يتبنى موقفاً براغماتياً في ما يتعلق بمسألة الاتصال بإسرائيل: " يجب أن نتفاوض مع الإسرائيليين لأنهم يمثلون السلطة. إنهم يسيطرون على كل

شيء. كنا نجتمع أسبوعياً مع الإسرائيليين في معبر " أراز " [Erez] من أجل حل مشكلة "الأشخاص المهمون جداً" [VIP] الذين حرّموا من الإذن بدخول إسرائيل.

هذا النوع من الاتصالات يجب أن يستمر ". " مرتجي " يلوم " العدوان الإسرائيلي " وبعض " المتطرفين في غزة"، كما "جماعة تونس الذين جاؤوا مع الفساد"، من أجل إلقاء الضوء على حالة الإحباط الموجهة ضد كل الفاعلين الأساسيين في هذا الصراع المسؤولون عن الوضع الكارثي الحالي".

النقطة الأخيرة التي تشغل بال غرفة التجارة في غزة هي مسألة التأثير الاقتصادي للمساعدات في الظروف الطارئة. هذا يطرح مشكلة إيقاف المشاريع ذات الأهداف التنموية في الوقت الذي تتصاعد فيه أهمية مساعدات الطوارئ. زيادة على ذلك، وفيما سبق، كان المانحون ينتشرون كل ما يمكن شراؤه من المنتجات المحلية بهدف دعم الإنتاج المحلي. ولكن بسبب منع استيراد المواد المحلية، لم يعد هناك الشيء الكثير الذي من الممكن للإتحاد الأوروبي والمانحين الآخرين أن يشتروه في غزة. وهذا ما يجعل الاعتماد على المساعدات أكثر ضرراً على الحياة الاقتصادية.

7- العلاقات ما بين الجنسين [Gender]

يوجد في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة عدة منظمات نسائية. سألنا أكثرية اللواتي أجرينا مقابلات معهن، ما إذا كان للصراع تأثير على العلاقة بين الجنسين وعلى وضع النساء بشكل خاص. عندما نتكلم عن العلاقات بين الجنسين وعلاقة ذلك بالصراع، إن الحديث يطبق بشكل خاص على الوضع الفلسطيني. ولكن هناك منظمات إسرائيلية ذات أهمية تركز على مسألة الاحتلال:

أ- المنظمات الإسرائيلية:

" إن النساء المتشحة بالسواد" ليست منظمة بكل معنى الكلمة، وإنما حركة أهلية. إن نشاطهم الأساسي هو التظاهر أسبوعياً في وسط المدن الرئيسية في إسرائيل من أجل إنهاء الاحتلال في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

حين بدأت هذه الحركة نشاطاتها عام 1988، كانت مظاهراتها تضمّ حشداً مهماً ومؤثراً. ولكنه منذ أواسط التسعينات، وبشكل خاص بعد بدء الانتفاضة الثانية، لم تعد هذه التجمعات تلفت الانتباه.

" منظمة ماشوم للرقابة " [MACHSOM] تأسست عام 2001 وطورت نشاطان أساسيان: إنهم الأكثر شهرة لوجودهم المنتظم على المعابر والحوافز في الضفة الغربية، من أجل ممارسة الضغط على الجنود الإسرائيليين للتصرف بلياقة اتجاه الفلسطينيين.

بعض الأوساط الفلسطينية انتقدت هذا النشاط لأنها رأت فيه وسيلة للإسرائيليين " للحصول على مكان في الجنة"، إنهم يقولون أن ما يجب الحصول عليه ليس " احتلالاً لائقاً " وإنما نهاية هذا الاحتلال.

ما عدا مراقبة الحواجز، طوّرت هذه المنظمة في السنوات الأخيرة فرعاً قانونياً من أجل مراقبة المحاكم العسكرية.

" سمدار بن ناتان "، أحد مستشاريهم القانونيين، يشرح مصير السجناء الفلسطينيين وآلية عمل المحاكم العسكرية،

" نحن ننظر الى المحاكم العسكرية كجزء من الاحتلال. رسمياً، المحاكم العسكرية مفتوحة لعامة الناس. ولكن لا أحد يدخل. أكثرية الفلسطينيين الذين يعتقلون حالياً يحاكمون في واحدة من احدى المحاكم العسكرية: " سالم " و " اوfer ". يمكن للمحامين أن يحضروا المحاكمة. ولكن قرارات تمديد مدة الاعتقال تقرر في المحكم العسكرية الموجودة داخل إسرائيل ولا يحق للمحامين الإسرائيليين أن يدخلوا هذه المحاكم. المحاكمات تجري بالعبرية، هناك مترجم للمتهم يكون عادة جندي، أحد الأشخاص الذي يعرف التعابير الأساسية.

هناك قصة تروى حول أحد الذين أطلق سراحهم لأن الجندي / المترجم لم يكن يعرف معنى كلمة " إطلاق سراحهم " بالعربية !

كان هناك محكمة عسكرية في "أريز"، ولكنها ألغيت بعد فك الارتباط مع غزة، كل الذين يوقفون اليوم في غزة يحاكموا أمام محاكم إسرائيلية (في بير شابا). المحاكم الجنوبية تعرض عليها حالات كثيرة لا طاقة لها لمعالجتها: كل مرة يدخل الجيش إلى غزة ويوقف 30 أو 40 شخصاً، اي 30 أو 40 قضية جديدة لا يستطيع المحامون الاهتمام بهم "

بدأ الفرع القانوني حالياً بتنظيم برنامج جديد بالتعاون مع "نادي الأسير" القائم في رام الله والذي يكرس نشاطه للدفاع عن حقوق السجناء.

هذا البرنامج يهدف إلى تزويد المحامين الفلسطينيين بالوسائل التي تسمح لهم بالتعاطي مع القانون الجزائي والعسكري الإسرائيلي، كما التعامل مع القانون الدولي. هذه المواضيع لا تدرس في الكليات القانونية الفلسطينية رغم أن هناك الكثير من المحامين الفلسطينيين الذي عليهم أن يدافعوا عن معتقلين أمام المحاكم الإسرائيلية. وبحسب " بن ثان ":

" ميزانيتنا لا تكفي لتدريب كل المحامين الذي يودون الاشتراك ببرنامجنا. نوزع كتب مرجعية عن القانون العسكري الإسرائيلي والعسكري والجزائي كما عن القانون الدولي، بالعربية والعبرية. جزء من المشروع يهدف الى نشر كتاب من النصوص القانونية باللغة العربية يكون بمتناول الرأي العام. سنبدأ قريباً بالعمل مع منظمة " الحق " لتحقيق ذلك. (النصوص القانونية موجودة باللغة العربية ولكنها ليست بتناول الجميع). المحاضرون في هذا البرنامج هم خليط من العرب واليهود. نحن حذرون جداً ولا نريد أن ينظر إلينا كأننا نعلم العرب ".

2- المنظمات العربية الإسرائيلية

يبدو في صفوف الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل، أن المجتمع المدني ينشط بشكل أساسي حول مسألة المرأة. ثلاث منظمات، في هذا الوسط، لفتوا انتباهنا: اثنتين منهما ذات اتجاه علماني (منظمة الطفولة ومنظمة المرأة ضد العنف). يرأس هذه المنظمات شخصيات فلسطينية مرموقة: نبيلة اسبنولي،

وعيدة توما – سليمان. المنظمة الثالثة هي منظمة ذات ميول إسلامية (منظمة نساء آفاق). هذه الروابط هي أقل اهتماماً بالصراع منه بمسائل التي تتعلق بالمرأة في أوساط الأقلية الفلسطينية في إسرائيل.

يرأس منظمة الطفولة ناشطة نسائية صلبة. تقوم هذه المنظمة في مدينة الناصرة، في بناية مجهزة تجهيزاً جيداً وتستقبل سنويا 56 طفلاً في حضانتها وتنظم عدة نشاطات تربوية مخصصة للأطفال والنساء.

« بدأت الطفولة عملها في عام 1997 كمنظمة نسائية أدركت أن الدولة تمارس التمييز ضد النساء العاملات العربيات بعدم تقديمها لهم خدمات عناية بالطفولة كما تفعل هذه الدولة للأمهات العاملات اليهوديات.

تتم ممارسة التمييز ضد المرأة الفلسطينية عبر ثلاثة وسائل كأعضاء:

1. من الأقلية الفلسطينية

2. كمرأة في المجتمع الإسرائيلي.

3. كأفراد في مجتمع محافظ كمجتمعنا.

إن الصراع يؤثر تأثيراً مباشراً على التمييز ضد المرأة الفلسطينية: فمثلاً، إن "قانون المواطنة والتوحيد العائلي" كان له نتائج كارثية على حياة العائلة، المرأة على أساس أن المواطن الإسرائيلي لا يمكن أن يعقد زواجه (أو زواجها) مع أي شخص من الضفة الغربية وغزة¹⁰.

وزيادة على نشاطاتهم المحلية، فإن لأعمالهم تأثيرات ونتائج مختلفة:

« لمدة خمس سنوات خلت، كنا نعمل مع نساء يقطن،ن في قرى غير معترف بوجودها أو اعترف بوجودها منذ زمن قصير محولين إقناعهن بتنظيم أنفسهن من أجل المطالبة بحقوقهن. في البداية كانوا يصطحبون معهم الرجال من أجل رواية تاريخ القرية. بعد ذلك بقليل قاموا بتجميع تواريخ شفوية... وفي النهاية، بدأوا بسرد القصص التاريخية بأنفسهن وبكلماتهن. وبعد ثلاث سنوات من ذلك، قررت هؤلاء النساء إنشاء مراكز ونوادي للأطفال. وساعدناهم في ذلك. وهذا قاد إلى تغيير موقع المرأة الاجتماعي، ثم، بهذه الوسيلة، تحضير المرأة للانخراط في المجال العام. لقد أسس هؤلاء النساء مراكز في القرى، أشرفوا عليها كمتطوعين منذ عامين. إنهم واثقون من أنفسهم اليوم في العمل الذي يقومون به.

النساء اللواتي يديرون هذه الجمعية مثقفون جداً، ويزاجون بين معرفتهم العميقة للنظريات النسائية، التاريخية والمعاصرة، التي طوّرت عالمياً وبين النصوص والتقاليد الإسلامية. إن مؤسّسة "منظمة نساء آفاق" تتابع حالياً دراساتها الجامعية للحصول على درجة الدكتوراة في جامعة "بار ايلان" في إسرائيل. تقدم سعيدة محسن - بيادسي، منظمته للمرأة الفلسطينية بديلاً ليبرالياً لتفسيرات وشرح النصوص الإسلامية، التي تثبت أن الإسلام يتلاءم مع حقوق الإنسان وانعتاق المرأة. البقاء والعمل في إطار الإسلام يسمح لهذه المنظمة أن تقيم علاقة مع عدد أكبر من النساء.

¹⁰مقابلة مع نبيلة اسبنولي، منظمة الطفولة، الناصرة، 2 آذار/مارس عام 1997.

« نحن لا نعمل على مسألة تحديد النسل، مثلاً. إن فكرة الإسلام الليبرالي هي فكرة جديدة هنا. لذا نلقت الانتباه لذلك. ونحن واعدون أن الطريق طويل جداً قبل القبول بهذه الأفكار.

نودّ أن نتكلم حول مسألة الحجاب، مسألة تعدد الزوجات، ولكن الطريق طويل قبل أن نستطيع أن نفعل ذلك. في العام الماضي، نظمنا مؤتمراً حول حقوق الوراثة وحقوق المرأة المسلمة في الوراثة: حسب التفسير الكلاسيكي، تراث المرأة نصف ما يرث الرجل ولكن، في الواقع، لا تحصل المرأة على أي شيء. منذ عام 2002 نقوم بإعطاء محاضرات ودروس في مختلف أنحاء البلاد. نحن نتعامل مع منظمات أخرى من النجف حتى الجولان. عدد الذين يشتركون في نشاطاتنا يتراوح بين خمسة وبين ثلاثمئة شخص. في نيّتنا أن نتقدم بمشروع قانون جديد للأحوال الشخصية لتطبيقه في المحاكم الشرعية؛ القانون الحالي يعود إلى العام 2002. كان هذا القانون ثورياً في ذلك الوقت، لكنه لم يعد كذلك في يومنا هذا¹¹.

إن مبادرات كهذه تشبه إلى حد كبير نشاطات الجماعات النسائية في إيران التي طورت خطاباً نسائياً ليبرالياً جدياً ضمن إطار الإسلام. إن تأثير هذا الخطاب على الصراع السياسي لا يمكن أن يكون إلا تأثيراً غير مباشراً وإنه لمن المبكر جداً تقييم ذلك.

3 – المنظمات النسائية في الأراضي الفلسطينية المحتلة

لقد قابلنا منظمة نسائية واحدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة عبر مقابلة رئيسة "الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية"، "وفا عفيف ذكارنة"، في مدينة جنين. للاتحاد فروع في كل مناطق الضفة الغربية ولجنته التنفيذية تتألف من 13 عضواً من أصول جغرافية وسياسية مختلفة، باستثناء حركة حماس. ينشط هذا الاتحاد على مستوى المجتمع الأهلي المحلي بتأمين التربية السياسية للنساء ومساعدة ودعم السجناء السياسيين وعائلاتهن وأنشطة أخرى. في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، كانت الجمعيات النسائية تضم الآلاف من الأعضاء عندما كانت النساء تشاطر الرجال مسألة النضال الوطني في المجال العام. إن تراوح الحركة النسائية مع النضال الوطني بدت كوسيلة تحرر بالنسبة إلى النساء. ولكن، وكما حصل في حالات أخرى، فقد انخفض عدد الأعضاء جداً في صفوف الاتحاد منذ اتفاقات أوسلو¹².

وهكذا، ممكن القول، أنه كان للصراع تأثير مباشر على آفاق التعبئة النسائية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. أما بالنسبة إلى تأثيرها على أوضاع العلاقة بين الجنسين، يقول "شوان جبادين"، مدير "منظمة الحق":

"إن الصراع السياسي مسّ بقساوة أوضاع المرأة، بشكل غير مباشر: فبسبب الوضع غير المستقر (الحوارج...) يخاف بعض الناس من إرسال بناتهم إلى المدارس والجامعات. وزيادة على ذلك، فإن العائلات تعيش منقسمة على نفسها. كما أن لحظر التجول والصعوبات الاقتصادية لها نتائج لا يمكن إنكارها على العائلات وعلى العلاقة بين الجنسين بشكل عام. لقد لاحظنا أن عدد الأشخاص الذين يطلقون زاد في السنوات الأخيرة. إن الناس أكثر محافظة اليوم منه في السبعينات والثمانينات. بعض اللواتي قابلناهم يحللون الانحدار في وضع القطاع النسائي كنتيجة جزئية لسياسات تمويل المانحين. تقول "ريتا

¹¹مقابلة مع "سعيدة محسن - بياتسي"، "نساء وآفاق"، "بقاع الغربية"، 2 آذار/مارس 2002.

¹²انظر اصلاح جاد، 2004.

جياكمان"، مديرة معهد الجماعة والصحة العامة، أن الرجال هم أول من يتعرض للقمع اليومي من قبل جيش الدفاع الإسرائيلي ويفقدون وظائفهم ويسجنون.

"يبدو أن البطالة عن العمل وتعرض الرجال لانتهاكات قاسية يترجم إلى عنف في صفوف العائلة يمارس ضد النساء والأطفال. هناك تخل جدي عن البرامج المخصصة للرجال لأنهم يعتبرون إرهابيون محتملون بينما تعتبر النساء فقط ضحايا داخل بيوتهم. هذا النوع من التخلي يشكل إزعاجاً كبيراً لأنه كنتيجة لذلك نجد أنفسنا نعالج النتائج وليس أسبابها"¹³.

إن ما نسميه حقل البحث النسائي يجب أن يعود إلى تعريفه الأول والمحدد والذي يهتم بالعلاقات بين الجنسين. إن قصر نظر المانحين عندما يؤمنون بالتمويل للنشاطات النسائية ساهم في إعادة تشكيل إطار عمل المنظمات النسائية بتوافق مع عمليات انطواء المنظمات غير الحكومية على نفسها؛ وهذا ما أضعفها وما أبعد الرجال عن هذه المسائل بدل السعي إلى إشراك الرجال في ذلك. إن التعاطي مع العلاقات الإنسانية، وخصوصاً على مستوى المجتمع، يأخذ الكثير من الوقت والجهد. هذا يعني أن الإستراتيجية القائمة على مشروع والتي تبناها المانحون، والتي تمتد من معدل عدة أشهر إلى ثلاث سنوات، ليست ملائمة.

8 – بين العنف والمقاومة.

بعد انتخاب حماس عام 2006، بدأ بعض المانحين وكالة الولايات المتحدة للتنمية، بالطلب من المستفيدين بالتوقيع "على شهادة معادية للإرهاب" التي تقول أن على الحاصل على المساعدات لم يدعم، وسيقوم بكل الخطوات اللازمة للتأكد من أي خطوة يقوم بها عن معرفة وتصميم، لن تساعد مادياً أو أخلاقياً أي أشخاص أو كيان ارتكب، أو حاول الارتكاب، أو دافع وسهّل أو شارك في أعمال إرهابية أو إذا كان قد قام بأي من النشاطات قبل ذلك"¹⁴.

إن أكثرية الناشطين الفلسطينيين في مجال المجتمع المدني اعتبروا هذا المطلب استعلائي ومهين وبرهان على عدم معرفة وفهم للوضع المحلي والإقليمي. ونتيجة لذلك، أقلية فقط قبلت بهذه الشروط والكثيرون فقدوا تمويلهم. هذه الحالة تلخص إشكالية التداخل بين مفهومين: العنف والمقاومة. بطريقة ما، لقد أصبح هذا التداخل إشكاليا بسبب الضغط الهائل الذي يمارسه المجتمع الدولي من أجل إيقاف العنف هي هذا الجزء من العالم. إن التأثير المالي للمجتمع الدولي سمح له بالتأثير في الأراضي الفلسطينية المحتلة من جهة، ومن جهة أخرى لم يوجه هذا المجتمع إلا انتقاداً لفظياً للعنف الذي يمارسه جيش الدفاع الإسرائيلي بدون أي تأثير يذكر لممارسته على الأرض.

تلقت "ريتا جياكمان" انتباهنا "على أن كل تاريخ الفلسطينيين يدور حول المقاومة اللاعنفية: 99% من نشاطاتنا تهدف إلى بناء مؤسسات".

وعملياً، كل المجتمع المدني الفلسطيني يعيش في روحية لاعنفية. ولكن المسألة تصبح أكثر تعقيداً عندما تتعلق بإعطاء جواب حول ما إذا كنا ندعم المقاومة أولاً. بعض اللواتي قابلناهن أجابوا على سؤالنا بطرحهم سؤالاً آخر: هل علينا أن نشجب أعمالاً مقاتلو المقاومة الفرنسية لكفاحهم المسلح أم لا؟ هذه

¹³مقابلة مع "ريتا جياكمان".

¹⁴البند الأول من الشهادة ضد الإرهاب"، الوكالة الأميركية للتنمية.

المقارنة تستحق تفكيراً جدياً. وكما طرح مدير منظمة "الحق" هذه المسألة "إن المجتمع المدني يقف ضد العنف ولكننا نفهم ذلك على أنه شكل آخر من أشكال النضال. إن المقاومة حق وواجب: إن البند 51 من ميثاق الأمم المتحدة يقول بالحق في الدفاع الشرعي عن النفس".

"جوناثان بولاك" من جماعة "الفوضيون ضد الحائط" والذي لا يعتبر جزءاً من القوى السياسية الأساسية في المجتمع الإسرائيلي، يحلل هذه القضية بطريقة مشابهة:

"بالنسبة لي، أن أكون مسالماً سيكون موقفي موقفاً لا أخلاقياً تجاه الفلسطينيين. حكومتي تستعمل العنف ضدهم. من أنا لكي أقول لهم لا تستعملوا العنف. أنا لا أعتقد أن موقفاً كموقف المهاتما غاندي سيكون منتجاً في يومنا هذا. وهذه المسألة فيها جدل. الحديث عن اللاعنف في الوسط الفلسطيني هو نوع من أنواع العنصرية. الإسرائيليون يسببون أضراراً كاسحة بالمملكات؛ أليس هذا عنفاً؟ إن هناك الكثير من النفاق. نحن نقيم العلاقات بيننا على أساس مقاييس مختلفة مغايرة لم نطبقه على الفلسطينيين. العنف الإسرائيلي شرعي ومنتج جداً. أنا أعتقد أن العنف الفلسطيني إبان الانتفاضة الأولى كان منتجاً جزئياً. السؤال ليس العنف مقابل اللاعنف ولكن أي عنف وعنفاً من هو هذا العنف وكيفية النظر إليه وكيف يفسر وضد من يمارس".

كل من الجهتين يعتبر أن عنفه كان ردة فعل على عنف الآخر. ولكن اختلال ميزان القوى في كل المجالات، يبدو أنه ليس من التوازن في شيء وخارج الموضوع أن نطلب من المحتل أن يوقف استعماله للعنف وأن يبقى صامتاً في وجه عنف المحتل.

9 – مجال الاتصالات.

إن الفاعلين في مجال الاتصال من أعضاء المجتمع المدني لهم سلطة قوية خصوصاً في مجال تشكل في السير المختلفة دوراً مركزياً كما هو الحال في الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي¹⁵. لوسائل الاتصالات في إسرائيل وفلسطين سلطة ضخمة في تشكيل صورة "الأخر". بما أن المجتمعين يعيشان منفصلين بالكامل تقريباً وليس باستطاعتهم وغير مسموح لهم أن يلتقوا وجهاً لوجه (مع بعض الشواذات)، فإن أكثر الفلسطينيين والإسرائيليين يعرفون بعضهم البعض عبر وسائل الاتصالات. حتى الناشطين، نادراً ما يتوجهون إلى الجانب الآخر للحصول على وجهة نظر شخصية حول الموقف والحياة هناك.

شرح لنا "ميشال وورشوسكي"، مؤسس "مركز الإعلام البديل"، "أن الأكثرية الساحقة لا تزور أبداً، على الأقل في السنوات الأخيرة، الطرف الآخر من الحائط. البعض يخافون والبعض الآخر يعتقد أن ذلك غير ممكن"¹⁶.

إن صورة "الأخر" مفبركة بشكل أساسي بواسطة وسائل الاتصالات وليس لها إلا القليل من العلاقة بما يحصل على الأرض. وكما ذكر "هيلال شنكر" (من مجلة فلسطين – إسرائيل): "إن الكليشيات موجودة عند الطرفين. الكليشيات الفلسطينية تقول أن الفلسطينيين هم إرهابيون أو يميلون إلى التطرف الإسلامي. والفلسطينيون يرون الإسرائيليين كمستوطنون وكجنود فقط".

من الممكن القول أن وسائل الاتصالات شكلت هذه الكليشيات للأسباب التالية:

¹⁵ انظر: conflict and communication on line », vol. 2, no 1and USIP.

¹⁶ مقابلة مع ميشال وورشوسكي، القدس، 2 نيسان/أبريل 2008.

- إن الصحافة الجماهيرية هي مؤسسات ربحية؛ هناك القليل من الوقت المكرس للقيام بتحقيقات معمقة.
 - إن إثارة العواطف تبيع كثيراً. إنه من الأفضل أن ينشر تقرير عن عملية إرهابية منه عن نشر تقرير حول وضع المزارع الفلسطيني.
 - كل وسائل الاتصالات في إسرائيل وفلسطين تتخذ موقفاً إحدادي الجانب. هناك القليل من الصحف التي يقرأها الطرفان. ولذا فإن التركيز في هذه الصحف هو على جمهور واحد والطرف الآخر لا يحصل إلا على القليل من التغطية. وزيادة على ذلك، فإن وسائل الاتصالات ممكن أن تنشر أو تثبت بطريقة ملفقة بدون أي مخاطرة في أن تزعم قارئها.
 - هناك القليل من الترجمات الصحفية. من الجهة الفلسطينية، تترجم جريدة القدس افتتاحيات الصحف الإسرائيلية. أما في إسرائيل، فنادر ما تترجم مقالات من صحف عربية.
- يوجد في صفوف المجتمع المدني بعض المنظمات التي تسعى إلى إظهار صورة مختلفة عن "الأخر" وتضع معلومات جدية في متناول الجميع¹⁷.
- بعض الفاعلين في هذا المجال والذين لهم بعض التأثير يوجد "مجلة فلسطين/إسرائيل" في القدس الشرقية، و"مركز الإعلام البديل" الذي له مكاتب في القدس الغربية وبيت لحم، و"بيترلمونز" التي يتواجد ناشروها في رام الله وتل أبيب وأخيراً مركز "إيلام" في الناصرة. ممكن أن يكون لوسائل الاتصالات هذه بعض التأثير على عملية بناء السلام بتشكيلهم لمجال مشترك للإعلام متوافقاً للجهتين رغم أن انتشارهم ما يزال محدوداً خارج دائرة الناشطين السياسيين.
- تأسست "مجلة فلسطين- إسرائيل" عام 1993. أسسها صحافيان: الإسرائيلي "فكتور سيجلمان" والفلسطيني زياد أبو زياد. إن اهتمامهما الأساسي هو التالي:
- "لقد تأثرنا باتفاق أوسلو واعتقدنا أننا متجهون نحو السلام عبر معالجة مسائل لها علاقة بالمفاوضات، مسائل كان الإسرائيليون والفلسطينيون يتجنبون مواجهتها"¹⁸.
- ينشر المجلة اليوم "زياد أبو زياد" و"هيلال شنكر". وهذا الأخير يعمل في الصحافة الإسرائيلية منذ أكثر من ثلاثون عاماً. كل عدد من أعداد المجلة (ثمانية أعداد سنوياً) تخصص لموضوع معين. مثلاً: حقوق الإنسان، المجتمع المدني، مبادرة السلام العربية. يحاول الناشرون أيضاً نشر أجزاء من مواد مجلتهم في جرائد الضفة الغربية وإسرائيل وتنظيم لقاءات حول المواضيع التي تعالجها المجلة: "نحن لا ننشر فقط المجلة وإنما نقوم أيضاً بنشاطات جانبية. حول كل عدد جديد من المجلة نقوم بتنظيم ثلاث نشاطات عامة: نشاط إسرائيلي، نشاط فلسطيني ونشاط مشترك. ندعو متحدثون معروفون ونجري نقاشاً؛ عندما يحصل نقاش، تتكلم الناس عن كل شيء؛ عن الديمقراطية ومصادرة الأراضي، عن الحواجز ونقاط التفتيش... هذه نشاطات عامة. وعندما ننشر عدداً من المجلة، نختار منه بعض المقالات ونترجمها للعربية والعبرية ونطبعها بشكل ملحقات ونوزع النسخة العبرية منها عبر جريدة "هأراتز" والملحق العربي عبر جريدة "الأيام" أو "القدس". التوزيع يتراوح بين 22 و25 ألفاً". (زياد أبو زياد).
- وزيادة على ذلك، فإن المجلة تشدد على المواقف التالية:
- "نحن في المجلة نركز على المعايير المهنية العالية (صحافياً) ولكن لنا أيضاً أهداف: إقامة الحوار، الديمقراطية، حقوق الإنسان وخصوصاً الحل السلمي للصراع" (هيلال شنكر).

¹⁷ركز في هذا القسم على المنظمات التي تخصص أكثرية نشاطاتها للإعلام.

¹⁸مقابلة مع "زياد أبو زياد" و"هيلال شنكر"، القدس الشرقية، 8 نيسان/أبريل، عام 2008.

وفي نفس الوقت، إن للمجلة ومناسباتها حدود واضحة. يعرف الناشر جيداً أنه ليس باستطاعتهم تغيير طبيعة وسائل الاتصالات الجماهيرية عبر مقاربتهم لمختلف المواضيع:

"نحن لسنا جزءاً من وسائل الاتصالات الجماهيرية. مجلة كمثلنا لا يمكن أن تكون جزءاً من وسائل الاتصالات الجماهيرية. نحن لا نسعى للوصول إلى مئات الآلاف من الناس كما تفعل جريدة "يديوت أهرونوت". نحن نستهدف جمهور محدد يتشكل من عناصر يمكن أن تؤثر في عملية التغيير. نحن لا نستطيع تغيير الصحافة كمؤسسة ربحية. فالصحافة هي بعد كل شيء عملية استثمارية. مثلاً قام بعض المهاجرين الروس المؤيدين للسلام بالاتصال بجريدة "هأرتز" لترجمة بعض مقالاتها لأنهم كانوا يعملون من أجل أن يكون لجماعتهم جريدة ذات نوعية محترمة. تتجه وسائل الاتصالات الروسية في إسرائيل نحو اليمين. رفضت "هأرتز" عرضهم لأنها لا يمكن أن تقوم بذلك. نحن لا نسعى لتغيير "يديوت" أو "معاريف" (هلال شنكر).

لا تستطيع إذاً هذه المجلة الوصول إلى الجماهير العريضة. ولكن يجب أن ينظر إلى نشاطهم على أن نشاطاً هاماً. فهم يجمعون أناساً من الطرفين في ظروف صعبة، وثانياً، بنشرهم بعض المقالات في صحف رئيسية في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة. وبما أن تغطية الطرف الآخر في الصحافة الرئيسية عند كلا الطرفين يصل إلى حد الصفر، كل عمل من هذا النوع يجب أن ينظر إليه كإلتصاف للمجتمع المدني. وهذه المجلة تعطي فرصة للمهتمين بصحافة جديّة أن يحصلوا على معلومات جديّة. تأسس "مركز الإعلام البديل" عام 1984 بعد حرب لبنان (1982). وفكرة هذا المركز، كما يعبر عنها "ميشال شوراسكي"، أحد مؤسسي هذا المركز هي:

"شعورنا المشترك كان أن أي من المجتمعين لا يعرف ما يحصل في الجهة المقابلة. ولكن هذا الوضع تزايد. فكرة "مركز الإعلام البديل" كانت تهدف وما زالت تهدف إلى إعلام الإسرائيليين حول الحركات الاجتماعية – السياسية المتواجدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة وإعلام الفلسطينيين حول ما ينشأ من حركات في المجتمع الإسرائيلي. وهناك موضوع آخر: استعمال الإعلام لتشجيع التعاون ودعم مجموعتنا الصغيرة من أجل مناهضة الاحتلال على مستوى أوسع¹⁹".

إن العمل الرئيسي لمركز الإعلام البديل يهدف إلى إعلام الرأي العام في كل من فلسطين وإسرائيل حول ما يجري في المجتمع الآخر. من جهة أخرى، إن المركز يزود الصحفيين الدوليين بمعلومات تتعلق بخلفية الصراع وترجمة مبادئ حركة حماس الأساسية. أما الجمهور المستهدف فهو:

"العشرة آلاف شخص الذين يتعاطفون مع الوضع وصعوباته – محاولة تزويدهم بأدوات لفهم أفضل للوضع. علينا أن نقوم بتقديم الأدوات ووسائل الاتصالات على جهتي الحائط من أجل رفع مستوى وعيهم في لحظة الأزمات".

إن المركز جزء من شبكات تضامن وحركات مختلفة تنشط ضد الحائط وضد حصار غزة. إن أعضاء المركز يتجولون في البلدان الأجنبية لإعطاء المحاضرات ولمساعدة وتسهيل عمل حركات التضامن في الخارج. المركز لا يستطيع تغيير وسائل الاتصالات الجماهيرية ولكن بإمكانه تزويد من يريد ذلك بالمعلومات وخصوصاً وسائل الاتصالات الدولية التي تستعين بالمركز كمرجع معلوماتي. الإسرائيليون يعتمدون على أبحاثهم: "كل أسبوع، يتصل بنا حوالي عشرة صحفيين أجانب. على الجهة الإسرائيلية استطعنا بناء صداقية في صفوف بعض وسائل الاتصالات الرئيسية".

ولكن زيادة على حملاتهم الإعلامية، هناك للمركز هدف آخر:

¹⁹مقابلة مع "ميشال وورشوسكي".

"إن أهم شيء نقوم به هو أن نحافظ على وجود كوة في الجدار. نحن نعيش حالة اتصال وعلاقة إسرائيلية فلسطينية حتى لو كانت مصعرة. إننا نناضل ضد الحائط في عقول الناس. نحن نحاول أن نحافظ على جسر مفتوح عبر هذا الحائط".

مؤسسة "بيترلمونز" [bitterlemons.org] تأسست عام 2001 ولها هدف مختلف. ورغم أن هذه المنظمة هي منظمة مختلطة تضم أعضاء من الجانبين، غسان الخطيب كناشر مع شريكه الإسرائيلي "بوسي ألفر"، فإن هدفهم لا يكمن في تحقيق حوار مباشر أو أي نوع من الاتفاق بين الطرفين. إنهم يريدون أن يبرهنوا أنه حتى لو اختلف الناس على كل شيء، فإنه من الممكن أن يفعلوا ذلك بطريقة حضارية:

"إن فكرة "بيترلمونز" خاصة جداً بمعنى أننا نسعى بحيوية إلى أن نختلف، لعرض كل وجهات النظر. لذا ننشر كل أسبوع وجهتي نظر، لإظهار كل وجهات النظر. كل أسبوع ننشر وجهتا نظر إسرائيليتان، أكتب أنا إحداهما، ووجهتا نظر فلسطينيتان يكتب أحدهما غسان. أنا وغسان نعم جيداً أننا سنختلف. غسان يختار فلسطينياً آخر يختلف مع وجهة نظره وأنا أختار إسرائيلياً يختلف مع وجهة نظري. هذه هي الفكرة الأساسية. وهكذا نحصل على لوحة مشكلة من أربعة جهات نظر. وجهات نظر مختلفة نضعها في نفس المكان لا يجتمع أصحابها في نفس الغرفة. نحن لا نريد أن يوافق الناس على السياسة، وإنما على شيء آخر مجرد وهو أنه لنا الحق في أن نختلف ولكن علينا أن نعبر عن ذلك بطريقة متحضرة²⁰".

إن الموضوع يتعلق دائماً بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي ويناقش فقط في حوار عبر شبكة الإنترنت. كل نسخة جديدة يقرأها حوالي مئتي ألف شخص من حول العالم. هناك نحو مليون شخص يزورون موقعنا كل عام. المجموعة التي نستهدفها تتشكل من أفراد ينتمون إلى النخبة السياسية والاجتماعية. ولذلك فإن موقعنا ينشر فقط باللغة الانكليزية²¹.

إن ما تحققه هذه المنظمة هو جمع وجهات نظر مختلفة في مجال خيالي والتي لا يمكن أن توجد أبداً إلى جانب بعضها البعض. عندما نعرض هذه المقالات المختلفة، يتوسع جمهور الحوار الخيالي: "نحن نعلم أن المستوطنين يقرؤون وأن حماس تقرأ، وكل منهما يبحث عن وجهة نظره وهكذا يطلعون على وجهة نظر الآخر".

إن الحوارات "الخيالية" تهدف لأن تكون بديلاً عن وسائل الاتصالات الجماهيرية، لأن "وسائل الاتصالات الجماهيرية لا تزود قارئها بمعلومات عن رؤية الجهة المقابلة. ولا تعطي وجهة نظر مختلفة الواحدة بجانب الأخرى. لا يمكن أن تجدها في أي مكان في وسائل الاتصالات الجماهيرية ولن تجد ذلك في الصحافة الفلسطينية المطبوعة التي تنشر من وقت لآخر مقالات إسرائيلية. ولكن هذه المقالات تشكل جزءاً صغيراً إذا ما قارناه بما نقوم به في هذا المجال".

إن الميزة التي تتمتع بها "بيترلمونز" هو أنه بإمكانها أن تستمر في العمل في أصعب الظروف. الناشران يتبادلان الرأي بواسطة الهاتف أو الإنترنت. بعض الأحيان يلتقيان شخصياً ولكن، عادة، يتم ذلك خارج إسرائيل وفلسطين.

في نفس الوقت، وسع الناشران فكرتهم وأسسوا "بيترلمونز الدولية" حيث تناقش مواضيع تتعلق بالشرق الأوسط. أسست "بيترلمونز" قناة وحيدة متميزة للحوار السياسي الفلسطيني الإسرائيلي الذي يجب أن ينظر إليها كمؤثر على عملية بناء السلام بمساهماتها في فهم كل طرف لوجهة نظر الطرف الآخر ومواقفه واهتماماته.

²⁰مقابلة مع "بوسي ألفر" / "بيترلمونز" تل أبيب/9 نيسان/أبريل 2008.

²¹لعدة ستة أشهر، كان هناك ترجمة عربية يهودية للموقع. 98% من الزائرين كانوا يتوجهون إلى النسخة الانكليزية.

يقع مركز "إلام" في مدينة الناصرة ويقوم بمهنتين:

1. يراقب بانتظام ثلاث صحف إسرائيلية رئيسية: معاريف ويديوت وهأراتز.
2. يدعم الصحافيون الفلسطينيون في إسرائيل عبر دورات تدريبية، مركز لقاء ونشاطات أخرى مختلفة.

إن نشاطات هذا المركز ليس لها أي تأثير يذكر على دائرة وسائل الاتصالات الإسرائيلية: "نحن (الفلسطينيون الإسرائيليون) نحصل فقط على اثنين بالمئة من التغطية في الصحافة الإسرائيلية. وما بين ثمانون وخمسة وثمانون من هذه التغطية هي تغطية سلبية. وهذا هو السبيل الوحيد لليهود ليتعرفوا على الفلسطينيين. ولذلك فإن صورتنا سلبية: هناك أدوات إيديولوجية قوية لتبرير السياسات الإسرائيلية. وبما أن وسائل الاتصالات تشكل الوساطة الوحيدة بيننا وبينهم، نصل إلى نتيجة أن هذه الوسائل هي السبب الرئيسي لتصاعد المواقف العنصرية ضد العرب. نحن إما لا وجود لنا أو أنه ليس لوجودنا أي إطار تاريخي. ينظر إلينا إما كخطر سكاني أو كخطر أممي أو كإرهابيين أو كغزاة لهذه الأرض أو، أخيراً، كمنتهكون للقانون: هذه هي الأطارات التي تعمل ضمنها وسائل الاتصالات الإسرائيلية. ومن هذا المنظار، تؤيد الأبحاث الأكاديمية الإسرائيلية إدعاءاتنا. لا نريد فقط نقد هذا الوضع وإما تغييره: هذه التغطية المشوهة تعود إلى التأطير الإيديولوجي للصحفيين الإسرائيليين وأيضاً لأن هؤلاء الصحفيون لا يهتمهم أن يأتوا إلى هنا ورؤية الأشياء بأم عينهم. ولهذا، نحن ننظم سنوياً ثلاث زيارات للصحفيين الإسرائيليين. كل زيارة تجمع حوالي عشرون صحفياً. نوّمن لهم ملفات حول النكبة، ومسائل التربية وأخبار حول العرب الذين يقطنون هنا، حول مسألة التوحيد العائلي ومصادرة الأراضي... بعد كل زيارة، نحصل على تغطية ايجابية وكبيرة في الصحف، ولكن هذا لا يغير شيئاً من البنية التحتية: إنهم ينسون بسرعة بعد ذلك. ليس هناك أي تغيير عميق"²².

وزيادة على استهداف الصحافيين الإسرائيليين، يحاول "مركز إلام" الضغط على ناشري الصحف: "ما بين العام ألفين وألفين وأربعة تجاهل الناشرون رسائلنا كاملاً. في عام 2005 أجابوا على ثلاثة رسائل من أصل عشرة. وفي 95% من هذه الجوابات لم يستجيبوا لمطالبنا. منذ عام 2006، عدد من الصحفيين يقولون لنا "أنهم كتبوا مقالات حول تجربتنا ولكن هذه المقالات رفضت من قبل الناشرين". إنه من الصعب جداً دعوة الناشرين للقاءات ونقاشات حول هذا الوضع. لا يهتمون إطلاقاً بالمسائل الفلسطينية لأن هذه المسائل لا تعنيهم في بيع صحفهم".

الهدف الآخر "لمركز إلام" هو استهداف الصحافيين الفلسطينيين، الذين يعانون من نقص كبير على مستوى التدريب المهني وعلى مستوى البنى التحتية. "عندنا صحيفتان يوميتان، الاتحاد والفجر الجديد. عندنا أيضاً 12 صحيفة أسبوعية: ثلاث منها تجارية وشعبية، ثلاثة تصدرها الأحزاب وخمس صحف محلية. عندنا راديو واحد وليس عندنا تلفاز. ننظم ورشات عمل شهرية للصحفيين المتخصصين في مجال الصحافة التحقيقية والوثائقية. نسعى أيضاً للحصول على منح من الخارج، وخصوصاً من ألمانيا والمملكة المتحدة. في العام 2006 انتهينا من وضع "دليل التصرف" للصحفيين. شارك في ذلك ثمانية ناشرون. نحن تكلفنا بالترتيبات الضرورية. نملك حالياً مركز لقاء للصحفيين ونجري انتخابات سنوية لانتخاب اللجان. يناقشون الآن في هذا المركز مسألة تأسيس نقابة ويقومون بنشاطات شهرية. فقط 5% من الصحفيين الفلسطينيين يعملون في الصحف الإسرائيلية. هؤلاء يمثلون "العرب الجيدون". الصحافيون العرب تراجعوا حتى تقديم طلبات توظيف

²²مقابلة مع "هارين زعبي"، مركز الام". 22 آذار/مارس 2008.

لهذه الصحف. وحتى إذا وظفوا فسيسرّحون في غضون ثلاثة أسابيع لأن المقالات التي يكتبوها يرفض الناشر نشرها".

حصل تطور سلبي وخطر في السنوات الأخيرة في ما يتعلق فمجال وسائل الاتصالات يتمثل في الصعوبات المالية الذي تعرض لها هذا القطاع. مع عدم توافر المال بكفاية، أصبحت التقارير المعقدة نادرة جداً. وفي نفس الوقت، تتطور علاقة قوية بين الأوساط المالية ووسائل الاتصالات. وهذا له تأثير مباشر على استقلالية الصحفيين. وإلى جانب ذلك ظهر عامل جديد: الجرائد الممولة من قبل أفراد أغنياء والتي توزع مجاناً في كل أنحاء البلاد. هذه الصحف تصل إلى الجماهير ويمكن أن يكون لها تأثيراً خصوصاً على الشرائح الأقل ثقافة من المجتمع. وهنا مثال أعطاه "هيلال شنكر" من مجلة إسرائيل - فلسطين:

"هناك عناصر أخرى أكثر خطراً تدخل على الخط. هناك في إسرائيل ما يسمى "هايوم"، صحيفة مجانية صدرت أخيراً يمولها "شلدون أدلسون". من الممكن أن يكون من أغنى الرجال اليهود في العالم. يحمل الجنسية الأميركية، حصل على أمواله من علاقاته بالكازينوهات والنشاطات الاقتصادية الملتبسة. إنه يدعم اليمين وينشر صحيفة يومية معادية بصراحة للسلام وتدعم "نتنياهو". توزع هذه الصحيفة في كل أنحاء البلاد. أجدها في صندوق بريدي الشخصي كل صباح. وهذا شيء خطر جداً".

صحيفة الرسالة تصدر مرتين في الأسبوع وتطبع في غزة. بدأ بنشرها عام 1996 حزب الخلاص الذي أسسته منظمة حماس. كان توزيعها قبل حصار غزة يصل إلى عشرة آلاف. انحسر اليوم إلى سبعة آلاف بسبب الحصار الإسرائيلي للقطاع (عدم توافر الورق الكافي). كاتب الرسالة ناقداً علنياً للسلطة الفلسطينية.

عندما كانت كلياً تحت سيطرة فتح "وحكمها التسلطي"، بما في ذلك في مجال حقوق الإنسان. رئيس تحرير الصحيفة وسام عفيفة، يتذكر أن منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية كانت المصدر الرئيسي عندما كشفت صحيفته حالات من التعسك والانتهاكات لحقوق الإنسان التي كانت تمارسها أجهزة السلطة الفلسطينية الأمنية. عفيفة نفسه أوقف من قبل "بوليس عرفات" عم 199 لنشره مقالاً حول بعض السجناء

الذين توقوا في سجون السلطة الفلسطينية. "في ذلك الوقت، كنا الصحيفة الوحيدة التي تنشر أخباراً عن حالات انتهاك لحقوق الإنسان ترتكبها السلطة الفلسطينية"، كما يقول عفيفة²³. لقد أغلقت السلطة الفلسطينية هذه الصحيفة عدة مرات ولكنها عادت إلى الصدور بعد اندلاع الانتفاضة الثانية عام 2000.

لقد أصبحت "الرسالة" اليوم، عملياً، الناطقة الرئيسية باسم حكومة حماس. يعترف عفيفة بأن تحول الصحيفة من صحيفة معارضة إلى صحيفة موالية لحكومة حماس في غزة شكل تحد كبير له. نحن لا نخفي أننا قريبون من حماس - على عكس جرائد "كالقدس" و"الأيام" التي تدّعي أنها مستقلة بينما هي في الواقع تدعم سلطة فتح. "ولكن ما زلنا نحتفظ بنظرة نقدية في اتجاه حكومة حماس". يؤكدنا على ذلك

بعرضه مقالاً نشر على الصفحة الأولى من صحيفته وينتقد فيه حكومة حماس لعدم قيامها بأي خطوة تجاه السوق السوداء في غزة. ويذكر عفيفة أيضاً إلى حالة رقابة مارسها ضده ممثل حكومة حماس عندما دعاه إلى مكتبه وأمره بسحب مقالاً حساساً حول المتعاونين مع سلطات الاحتلال كان معداً للنشر.

تدافع "الرسالة" عن حق الفلسطينيين في المقاومة المسلحة ضد الاحتلال. ولكنه، في نفس الوقت، لا يقبل بكل ما تقوم به حكومة حماس باسم المقاومة. يقول عفيفة أنه "ليس مسروراً بحصول العمليات الانتحارية. هناك نقاش داخلي حول هذا الموضوع. ولكن هذه العمليات هي ردة فعل لا يمكن السيطرة عليها. عندما ترى دماء الأطفال تتخلى عن أي معيار. لقد اقترحت حماس عدة مرات بأن يكفّ الإسرائيليون وحماس عن استهداف المدنيين، ولكن الإسرائيليون رفضوا هذه العروض"، مذكراً بعدة هجمات قام بها جيش

²³مقابلة مع وسام عفيفة، غزة، 29 آذار/مارس 2008.

الدفاع الإسرائيلي ضد أهداف مدينة، بما في ذلك استهداف الصحفيين وسيارات الإسعاف. وفي العام الماضي قصفت الطائرات الإسرائيلية مكاتب صحيفة الرسالة. وحول مسألة السلام مع إسرائيل في المستقبل، يتبنى عفيفة موقف حماس الرسمي: حل مبني على أسس وقف إطلاق نار طويل الأمد، هدنة، التي يمكن أن تطول لعشرات السنين. "في ذلك الوقت يمكن للأجيال المقبلة أن يكون لها تجربة مختلفة في وضع جديد يمكن أن يفتح آفاقاً جديدة. إنه من الممكن تجديد الهدنة – وإذا أصبح الفلسطينيون أقوى، يمكن حينها أن يطالبوا بحقوق جديدة". إن تأثير خطاب "الرسالة" في صفوف الإسلاميين فيما يتعلق بمسألة السلام والنضال مهم جداً لأن "الرسالة" تُقرأ كثيراً في صفوف النخبة الحزبية". إن التشديد المتزايد لهذه الصحيفة – ولحركة حماس – على مسألة الهدنة كحل طويل الأمد يشكل في الواقع تخلياً عن النظرة الأمنية وخصوصاً عندما تقارن ذلك بمواقف الحركة الإحدى السابقة التي تركز على المقاومة العسكرية كوسيلة للحصول على الحقوق الوطنية الفلسطينية.

10 – الثقافة

تشكل مسألة الهوية حقلاً خاصاً من النشاط في إطار الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني وبشكل خاص في صفوف الفلسطينيين في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة. تفهم الثقافة في صفوف الفلسطينيين على أنها في نفس الوقت تقليد وهوية مجسدة في الإنتاج الثقافي المعاصر. يعبر "سوسي أندريان" عن ذلك كما يلي: "إن فشل عملية أوسلو، المتميزة بالتشردم الجغرافي والاجتماعي، قاد المجتمع الفلسطيني إلى اللجوء والاهتمام الزائد بالحقول الثقافي، ليس لمقاومة الخطر على الوحدة الوطنية المهددة أكثر من أي وقت مضى ولكن من أجل تحديد علاقة سياسية جديدة مع المجال السياسي"²⁴. في نهاية التسعينات ظهرت مراكز ثقافية في كل مكان في الأراضي الفلسطينية المحتلة وخصوصاً في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين حيث كانت الحاجة إلى هذه المراكز ملحّة جداً. يجب هنا التمييز بين ثلاثة أنواع من المبادرات: النشاطات الأهلية المحلية التي تستهدف الجماعة، وخصوصاً الشيبية؛ نوع آخر من هذه المبادرات سعى إلى ترفيع وحماية التقاليد والإرث الثقافي؛ والنوع الثالث من المبادرات تمثل بإنشاء بنى تحتية تهدف إلى دعم وتمكين الإنتاج الثقافي والفني المعاصر. هذه الأنواع الثلاثة غذت الديناميات الثقافية والاجتماعية في المجتمع الفلسطيني. منظمات "مركز الرواد" ومركز "الاجي" في مخيم "عايدة"، ومركز "عبدا" في مخيم "الدهيشة" و"الديوان" في قرية تقع شمال رام الله تمثل أمثلة أخرى على ما ذكرناه سابقاً. كل هذه المراكز لها نفس الإيمان الأساسي: إن تنمية وتطوير الهوية الثقافية الفلسطينية والموهبة الفنية في صفوف الشباب هي الوسائل اللاعنفية الأفضل المتوافرة حالياً لمقاومة الاحتلال في يومنا هذا لأن لهذه الوسائل عمق تاريخي والقدرة على استمرارية التأثير على مستقبل الصراع. المقاومة للاعنفية عبر الثقافة هو الدينامو الذي يحركهم. إن "فرقة المصنع" (factory) في عكا وفرقة "الرواق" في رام الله يلقيان الضوء ويوضح المبادرة الثانية:

إن "فرقة المصنع" (المركز العربي للفنون والثقافة) "يسعى إلى إرفاع شأن التنمية الثقافية في صفوف الفلسطينيين في إسرائيل". قام بتأسيس هذه الفرقة عام 2007 مجموعة من الفلسطينيين، من مواطني دولة إسرائيل. تتألف هذه المجموعة من فنانيين وصحفيين وكتاب وموسيقيين وناشطين وعاملين في المجتمع

²⁴ حلقة نقاش في "مدرسة الدراسات العليا في الحقول الاقتصادية والاجتماعية".

المدني من أجل تحسين التنمية الثقافية الوطنية للفلسطينيين في إسرائيل وحماية الميراث الثقافي الفلسطيني. علاء "هلاهل"، أحد الأعضاء المؤسسين لفرقة المصنع يقول:

"إن مسألة الثقافة هنا هي مسألة تمييز. نحن أيقنا أننا لا نستطيع أبداً أن نكون جزءاً من الثقافة الإسرائيلية ليس فقط بسبب اللغة ولكن أيضاً لأنهم لا يريدون أن نكون جزءاً من هذه الثقافة. لا يعتبرون أنفسهم جزءاً من العالم العربي، إنهم لا يتكلمون العربية ولا يحتكون مع الثقافة العربية. لقد خلقت إسرائيل فسيفساء من الجماعات المنعزلة بعضها عن البعض الآخر (ghettos): جماعات روسية وجماعات عربية. حيث لا تستعمل اللغة العربية إطلاقاً؛ والجماعة العبرية – اليهودية²⁵."

بعض مشاريع فرقة المصنع المخطط لها هي ما يلي:

- تشكيل "مركز أبحاث وتجميع المحفوظات الثقافية الفلسطينية"، لنشر السيرة التاريخية الفلسطينية داخل إسرائيل ومواجهة الخطاب الصهيوني الذي يدّعي "أنه لم يوجد شيء هنا باستثناء الصحراء والعرب على الجمال" قبل عام 1948.²⁶ هدفها هو استشراف الأفق العام للثقافة الفلسطينية التي وجدت قبل عام 1948 ليظهروا كم كانت هذه الثقافة مزدهرة خصوصاً في مدن كحيفا ويافا.
- تأسيس دار نشر عربية للقيام بأبحاث ونشر الأدب المعاصر، والمجلات والتقارير... هذه الدار ستكون الأولى في إسرائيل.
- تنمية وتطوير المؤسسات التربوية والثقافية في مختلف المواقع العربية في إسرائيل.

وقد أسسنا في حيفا مدرسة لتعليم الموسيقى.

تأسس "مركز الهندسة المعمارية والصيانة" في رام الله عام 1991. هدفه صيانة وتطوير الإرث المعماري الفلسطيني (رواق):

"إن نشاطات "رواق" تشمل تأسيس "السجل الوطني التاريخي للعمارات". يشمل هذا السجل جردة تحتوي على واحد وخمسون ألف بناية وتنفيذ خمسون مشروعاً في كبرى المدن والقرى وخطة للحفاظ على وسط المدن ونشر عشرة كتب حول الميراث الثقافي ومحفوظات صور جميلة. لقد خلق المشروع ثمانون ألف يوم عمل عبر إعادة تأهيل 36 بناية تاريخية عبر تحويلهم من "مناطق زبالة" إلى مراكز ثقافية وجماعية. نفذ المشروع بالتعاون مع الجمعيات الأهلية وممثليها (المجتمع المدني والبلديات).

ورافق "جهود رواق" بنزايدي مثير للانتباه للمتاحف التراثية والفولكلورية في عدة مدن وقرى في الضفة الغربية.

النوع الثالث من المؤسسات الثقافية يتعلق بالنشاطات الثقافية المعاصرة في إسرائيل. لم يتمتع الفلسطينيون في إسرائيل بأي بنى تحتية ثقافية. ورغم أن لهم الحق بطلب التمويل من وكالات التمويل الإسرائيلية، كصندوق الفيلم الإسرائيلي، إلا أن التمييز تجاههم يبدأ باكراً بسبب الوسائل المحدودة المتوافرة للشبيبة الفلسطينية من أجل تنمية مواهبها في المدارس أو في نشاطات خارج المدارس الرسمية. فيما يتعلق بالبنية التحتية الثقافية، علينا أن نذكر وجود "المسرح العربي اليهودي" الناجح في حيفا. تأسس هذا المركز عام 1998 ويستضيف فرقتان مسرحيتان: واحدة عربية (السرايا) والأخرى عبرية (المسرح المحلي) وينتج مسرحيات منفردة أو مشتركة. عندما توجه أديب جهشان، مؤسس ومدير السرايا، إلى مقر البلدية ليسأل عما إذا كان بإمكانه تحويل بناية عثمانية فارغة في يافا إلى مسرح، قيل له أنه من الممكن ذلك شرط أن يتقاسم المكان مع فرقة يهودية. اختار "المسرح المحلي" لاقتناعاتهم المشتركة. لم يدرك أبداً

²⁵مقابلة مع علاء هلاهل/ عكا، 22 آذار/مارس 2008.

²⁶نفس المرجع.

لماذا فرضت البلدية عليه هذا الشرط. تتقاسم الفرقتان المصاريف الجارية ولكنه يقول أن "المسرح المحلي" يحصل على إعانة أكبر بكثير عما تحصل عليه "فرقة السرايا" من وزارة الثقافة ومن البلدية. وهذا يمثل شكلاً آخر للتمييز ضد العرب. تركز فرقة "السرايا" عملها على التدريب اليومي على ممارسة فنهم وعلى علاقاتها مع الرأي العام: لقد جهد "جهشان" وفرقته من أجل إقامة علاقة مع سكان يافا الفلسطينيين الفقراء في أكثريتهم، وقليلو الثقافة ويفتقدون لإمكان الوصول إلى نشاطات ثقافية. "نحن بنينا هذا المسرح، وعلينا أن نبني جمهورنا أيضاً. إن هذا المسرح هو المكان الوحيد في تل أبيب الذي ينتمي إلى السكان العرب، حيث يشعرون بالترحيب بهم، كما في بيتهم، وحيث نتحدث بلغتهم²⁷".

يشمل تمثيل مسرحيات عربية وتوفيق مسرحيات أجنبية كمسرحية "انتظار غودو" مثلاً، والتي أصبحت تدعى بعد ترجمتها "القمر الغائم" ويصبح غودو فيها رئيس وزراء فلسطيني في إسرائيل. لقد اختار مسرح السرايا مسرحيات تتعاطى مع مسائل تهم الناس وتشمل على وجهة ترفيحية من جهة ونقداً للسياسة وللسياسات. إنهم يعملون (أعضاء فرقة السرايا) مع الأطفال والطلاب عبر نوادي الشبيبة ومنظمات أخرى في يافا كما في المدارس أيضاً. إن سياستهم الاجتماعية تجاه السكان العرب في يافا تتمثل عبر تخفيض أسعار بطاقات الدخول لهم.

في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ورغم ضعف البنية الثقافية التحتية، ما زالت تستضيف حوالي اثنتي عشر صالة عرض ومؤسسات فنيان يوجد أكثريتها في القدس ورام الله. أهم مؤسسة فنية في فلسطين في مؤسسة "أ.م. مؤسسة قطان". هذه المؤسسة سُجّلت في لندن عام 1994 ولها مكاتب في لندن ورام الله وغزة. هدفها الأصلي ركز على المسائل التربوية عبر تأسيس "مركز قطان للبحث التربوي والإيناء" في رام الله و"مركز قطان للطفولة". ولكن في العام 1999، أطلقت مؤسسة "قطان" برنامج العلم والثقافة (في بداية العام 2006، أعطي اسم جديد للبرنامج وأصبح: برنامج الثقافة والفنون) من أجل الدعم المالي والأخلاقي للمتفوقين والموهوبين في مجالات عدة من المشاريع الخلاقة وخصوصاً للشباب. يؤمن البرنامج تحفيزات للفنانين والمبدعين من أجل تنمية مهاراتهم واكتشاف آفاق جديدة. عبر العديد من المنح والجوائز، أصبحت مؤسسة "قطان" المحفز الذي تم عبره اكتشاف الفنانين الفلسطينيين المعروفين في يومنا هذا.

²⁷مقابلة مع أديب جهشان، يافا، 18 آذار/مارس 2008.

خلاصة: دور الإتحاد الأوروبي: جردة حساب وتوصيات

كما أظهر هذا التقرير، أنه من الصعب تصنيف الفاعلين في المجتمع المدني في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة، المنخرطون في متابعة مسائل حقوق الإنسان، ضمن إطار "تحقيق الأمن والأمان". ما هو جلي هو أن أكثرية المنظمات غير الحكومية، وأفراد آخرون من المجتمع المدني، الذي قابلناهم، فلسطينيون وإسرائيليون، وباستثناءات قليلة، هم معادون أساساً للإحتلال بحيوية ونشاط، علنياً أو ضمناً أو بشكل مضمر، أنهم يسعون لوضع حد لعدم الأخذ بالإعتبار حقوق الإنسان التي وصمت إحدى وأربعون عاماً من احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة. أنه يجب الإعتراف أيضاً، أنه لا أحد تقريباً من هؤلاء الفاعلين، يرى أفقاً لنهاية الإحتلال. أن العملية السلمية التي أعلنتها الرباعية ومؤتمر انابوليس لا يمكن تصديقها. هناك منطلق آخر يحتل المسرح، أنه منطلق أمن الدولة كما تفهمه إسرائيل.

إن المؤسسة الأمنية في إسرائيل هيمنت على الدولة منذ بداياتها. إن سلطة هذه المؤسسة، السياسية والإقتصادية والإيديولوجية واسعة جداً.

على رغم وجودها في نظام ديمقراطي وتخضع للمجتمع المدني، إلا أن هذه المؤسسة الأمنية تستهلك أكثر قسم من ميزانية الدولة السنوية. إن إنتاجها للأسلحة يلعب دوراً مركزياً في اقتصاد البلاد وصادراتها. وأكثر من ذلك، أنها تعمل كجماعة ضغط (LOBBY)، كجماعة ضغط سياسية وكمؤسسة إيديولوجية. الأمن عامل مسيطر على الحياة الإسرائيلية.

فالقوات المسلحة (جيش الدفاع الإسرائيلي)، مديرة الأمن العام (الشيف بت)، الموساد والبوليس لهم تأثير كبير على القرارات السياسية.

إن رئيس أركان جيش الدفاع الإسرائيلي يشارك في كل اجتماعات الحكومة لكي يُعبّر عما يسمى " وجهة نظر الجيش الإعتبارية ".

منذ وجودها، كانت إسرائيل في حالة حرب. إن اختصاصيها في مسائل الأمن استمروا في تكييف وصياغة وجهات النظر المهيمنة في أوساط الرأي العام وأكثرية المجتمع المدني في ما يتعلق بمسائل الحرب والسلام.

أنهم الأشخاص الذين قرروا حكم الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967. لعب العسكر في إسرائيل دوراً محورياً فيما يتعلق بالاستيطان الإسرائيلي الواسع للأراضي الفلسطينية المحتلة. إن وجود المستوطنين في الأراضي الفلسطينية المحتلة يمثل إحدى الخصائص الرئيسية للاحتلال وحاجز أساسي أمام حل الصراع. إن المستوطنات، رغم لا شرعيتها وقوتها كمجموعة ضغط يهدد بحرب أهلية إذا ما تقرر نقلهم من مستوطناتهم، لم يكن بالإمكان أن تكون حيث هي بدون التشجيع النشط للجيش لها. وبالفعل، هناك عدد لا بأس به من ضباط الجيش يعيشون في هذه المستوطنات. وزيادة على ذلك، فلقد أصبح من الواضح جداً أن

حركة الاستيطان، رغم دور الجيش في إطلاقها ومساندتها ودعم الزعماء السياسيين لها، لم تعد، حالياً خاضعة لسيطرتهم، كما أنها لا يقف في وجهها، ويتحداها من قبل المؤسسة الإسرائيلية أو المحاكم.

في سعيها ومحاولتها لفهم هذا الصراع، دور المجتمع المدني ومسألة حقوق الإنسان، إنه يجب عدم التقليل من أهمية دور العسكر والعسكرة في إسرائيل.

إن هذا مغطى عليه، كما قال الناشط السلمي الإسرائيلي جديون سبيرو، بالإعلانات والتصاريح " عن حق إسرائيل بالوجود ". إن هناك شبكة واسعة من الضباط السابقين ما زالت تمارس تأثيراً كبيراً على السياسة والإيديولوجيا في إسرائيل.

عندما يُحالون على التقاعد في الأربعينات من عمرهم، ينتقل الضباط الكبار الى مواقع رفيعة في الصناعة والخدمات العامة والأحزاب السياسية ...

أن وضع حالة الأمة في حالة حرب، تكيف الرأي العام.

وتتكفل وسائل الاتصالات بكل إمكانياتها للتأكد من أن السكان يتمسكون " بجهوزيتهم ".

وبشكل عام، فإن فكرة السلام العادل مع الفلسطينيين، نهاية الاحتلال والمستوطنات، وقيام دولة فلسطينية قابلة للحياة، يعتبر بالنسبة لأكثرية الإسرائيليين أحلام أو هام قلوب ضعيفة.

ما يسمى الواقعيون يرون السلام كوهم خطير. إنه ممكن الجدل حول هذه الأمور بالقول أن إسرائيليين في مواقع المسؤولية يعتبرون الفشل في الوصول الى حل سلمي للصراع كان ويبقى مصلحة ثابتة.

إن ما جاء أعلاه يُفسر الى حد بعيد الصعوبة التي تعترض المجتمع المدني الإسرائيلي، اليهودي والفلسطيني، المعادي للإحتلال ولإنكار حقوق الإنسان، في المنظمات غير الحكومية كما في الصحافة، في نضالهم ضد موجة معادية على مستوى الرأي العام. جديون لينفي، الذي يغطي الضفة الغربية لصحيفة "هآرزت" الإسرائيلية فسر لنا أن يرى مراسلاته من الأراضي الفلسطينية المحتلة كوسيلة للكشف عن المدعين أنهم الضحية من داخل مجتمعه اليهودي الإسرائيلي وليس تماثلاً مع أو التضامن مع الضحايا الفلسطينيين للاحتلال.

بالنسبة " لسبيرو"، على الإسرائيليين، كمجتمع يهودي، أن يكون إنسانياً وسلمياً.

ومن هذا المنطلق، انخرط شخصياً في مقاومة الخدمة العسكرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي المشاركة في الحملة إلى جعل الشرق الأوسط " منطقة خالية من الأسلحة النووية ". بشكل عام، إن هذه الأصوات هي أصوات في البرية.

إن الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الإحتلال العسكري في الضفة الغربية وقطاع غزة المحاصر عانوا طويلاً وبشكل مستمر من انتهاك حقوقهم الإنسانية في الحياة والحرية والأمن.

هناك أعضاء في المجتمع المدني منخرطون في نشاطات غير حكومية، وكثيرون منهم يحصلون على مساعدة من الإتحاد الأوروبي، لعدم ممارسته دوراً مستقلاً في السياسات المتعلقة بالصراع العربي الإسرائيلي.

جملة أساسية كنا نسمعها باستمرار خلال مقابلاتنا المختلفة هي أن على الإتحاد الأوروبي أن يكون مشاركاً فاعلاً على الأرض كلاعب " وليس فقط الوقوف جانباً " كمحول " .

في الواقع، التمويل هو شكل من أشكال اللعب. فالإتحاد الأوروبي عضو في " الرباعية " ويتبنى سياساتها.

إن رفض الاعتراف بحكومة " حماس " المنتخبة ديمقراطياً في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومقاطعتها من قبل إسرائيل والرباعية، وحصار غزة يشكلون سياسة مشتركة.

من وجهة نظر المجتمع المدني الفلسطيني، إن مصداقية اللجنة الأوروبية، كمنظمة دولية عادلة ومنصفة، تسعى إلى حل الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين هي اليوم في حدها الأدنى.

وأكثر من ذلك، إن سياسات اللجان الأوروبية اتجاه السلطة الفلسطينية ومساندتها لمنظمات غير حكومية أضعف، كما يبدو، المجتمع المدني واطع الزعامة السياسية.

وكما جادل " هوفدناك "، أحد واضعي هذا التقرير، بإقناع في مقالته " حماس في مرحلة انتقالية : فشل العقوبات " (والذي سينشر قريباً في مجلة الديمقراطية).

إن تأييد اللجنة الأوروبية للمقاطعة الدولية لحكومة حماس المنتخبة ديمقراطياً فشل فشلاً زريعاً.

إن دخول الحركة في العملية السياسية أوجد فرصة للإعتراف بالديمقراطية الفلسطينية. وهذا واقع فشل الإتحاد الأوروبي أن "فتح"، الحزب الوطني ضمن منظمة التحرير، سيفوز في انتخابات 2006. وعلى هذا الأساس، بينما كان يؤيد ضم حماس إلى العملية السياسية، رفض قبول الإرادة الشعبية المعبر عنها عبر الانتخابات.

هذه السياسة المتقلبة تناقض إدعاءاته بإدعاء تأييد مبادئ الديمقراطية في " برنامج سياسة الجوار الأوروبية".

بالإنضمام إلى المقاطعة الرباعية لحكومة "حماس"، قوّض الإتحاد الأوروبي إشارات الاعتدال التي بدأت بالظهور في صفوف حماس بعد فوزها في انتخابات 2006.

إن ظروف انتصار مُرشّحو حركة " حماس " بحاجة إلى أن يبقى حاضراً في أذهاننا. فمنذ " اتفاق اوسلو " عام 1993، فشلت منظمة التحرير عبر المفاوضات لتحقيق نهاية الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية.

إحدى النتائج الأساسية لهذا الفشل كان نجاح الحركة الإسلامية " حماس " في كسب المصداقية والشرعية بين السكان. وأكثر من ذلك، كان دور " حماس " في الانتفاضة عام 2000 (ألفين)، التي تلت انهيار المفاوضات حول الوضع النهائي بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، والانسحاب اللاحق للجيش الإسرائيلي والمستوطنين من مقاطعة غزة عام 2005، اعتبر انتصاراً للمقاومة " ولحماس "، واحتفل به على هذا الأساس. يذكر " هوفدناك " ما قاله له أحد زعماء الحركة " ما فشلت فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية في الحصول عليه عبر المفاوضات.

استطاعت " حماس " أن يحصل عليه بالقوة، فأكثر من ذلك، فقد نجحت " حماس " ببناء شبكة منظمة جيداً من الجمعيات داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة. وكل ذلك كان مترافقاً مع أمنيات متزايدة لتوسيع سلطتها السياسية عبر ممارسات براغماتية. إن الحركة كانت مستبعدة للدخول العملية السياسية .

بعدما فازت في الانتخابات، حاولت حماس تخفيف الاحتقانات مع إسرائيل، ولكن الصراع الداخلي مع " فتح " قاد بعد مدة وجيزة إلى معركة دامت خمسة أيام في غزة وانتهت بالسيطرة العسكرية لقوات حماس في حزيران 2007 والحصار الإسرائيلي.

وهذه كانت بنهاية الحكم الديمقراطي والدستوري ليس فقط في غزة وإنما أيضاً في الضفة الغربية وتثبيت الانقسام الجغرافي في الأراضي الفلسطينية المحتلة .

إن خيبة الأمل في صفوف الشعب الفلسطيني كان عميقاً وبشكل الاستياء والحنق نحو الغرب بشكل عام و ضد أوروبا بشكل خاص.

إن بيانات الإتحاد الأوروبي البلاغية المتعلقة بتأييد انتشار وتقدم الديمقراطية وحقوق الإنسان ينظر إليها كسياسة متناقضة مع سياساته وبرهان على كيله بمكياين. وكما يظهر " هوفدناك"، هذه الإستراتيجية المضللة كانت نتائجها غير منتجة ليس فقط بمعيار تفهقر الديمقراطية، بناء المؤسسات والنمو الاقتصادي وفي قلب تركيبة السلطة الفلسطينية. كان لسياسة الإتحاد الأوروبي أثراً تدميرية على السياسة الداخلية الفلسطينية، بإضعاف المعتدلين وتقوية المتطرفين داخل " حماس " وتغذية الصراع بين الفلسطينيين الذي قاد إلى انقسام الضفة الغربية وقطاع غزة إلى وحدات سياسية مختلفة.

وبالعودة إلى " هوفدناك": "في النهاية أفقد الإتحاد الأوروبي نفسه الثقة في نظر ليس فقط حماس ومناصريها، ولكن أيضاً داخل قطاعات واسعة من الرأي العام الفلسطيني عبر سياساته المضللة".

كل الذين أجرينا معهم مقابلات في الأراضي الفلسطينية المحتلة أصرّوا على ضرورة الحاجة للاعتراف بأن " حماس " لاعب سياسي أساسي لمستقبل الديمقراطية وبناء السلام للفلسطينيين والإسرائيليين. في خطابات المجتمع المدني المتكررة بما يتعلق بالإتحاد الأوروبي تعود ضرورة الحاجة القصوى لإعادة الحوار مع " حماس " بدون شروط مسبقة.

أحد محدثينا من جمعية "الحق"، مثلاً، أوضح أن هناك أناس في " حماس " مستعدون للاعتراف بمبادئ "القانون الدولي لحقوق الإنسان"، ولكنهم اغتيلوا من قبل الإسرائيليين. وحصل ذلك في بداية الانتفاضة الثانية حين اغتال "جيش الدفاع الإسرائيلي" جمال جمال، أحد زعماء حماس الذي كان متفتحاً على الحوار في كل المجالات، الاجتماعية والسياسية والثقافية. يواجه المجتمع المدني في الأراضي الفلسطينية المحتلة عوائق أساسية لمجرّد وجوده في "اللا-دولة" تحت الاحتلال والحصار. فيما يتعلق بأدوار

ومؤهلات منظمات المجتمع المدني، يقول "جورج جياكمان" من منظمة "مواطن" أن "منظمات المجتمع المدني وحدها لا يمكن أن تبني مجتمعاً مدنياً أو إحداث تغيير اجتماعي. هذه المسؤوليات تعود إلى كيانات كالأحزاب السياسية، النقابات والإتحادات الطلابية. إن الإتحاد الأوروبي يميل لاعتبار منظمات المجتمع المدني كسلطات موازية للحكومة ولإعطائهم مسؤوليات أكبر يستطيعون القيام بها. ولكن مع قيام السلطة الفلسطينية، أضعفت هذه المنظمات وكان سبب ذلك جزئياً، على الأقل، نتيجة لسياسات الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية. والأسوء من ذلك، إن اللجنة الأوروبية تدفع المصاريف التي تسند السلطة الفلسطينية بدون أن يكون لها سياسة مستقلة. إن هذا الوضع لا معنى له. إن أوروبا أكثر تأثراً مباشرة بالصراع من الولايات المتحدة الأميركية بأشكال مختلفة. إن اللجنة الأوروبية، عبر سياستها، ممكن أن تربح أكثر أو تخسر أكثر. وحتى الآن، ليس لها موقف موحد. إنها تساعد في تمويل الاحتلال وتبدو، بالنسبة للفلسطينيين أنها تلعب دور شريك صامت أو مستكن ضمن سياسات صنعها آخرون لمصلحتهم. وهكذا، يقف الإتحاد الأوروبي متهماً بتحملة بعض من المسؤولية في التباطؤ المتزايد للتقدم نحو حل للصراع.

إن الحق الإنساني الأساسي في المواطنة يوجد في ضمير الفلسطينيين. ولكن الظروف المفروضة من قبل الاحتلال تجعل تحقيقه غير ممكن إطلاقاً. إن أوروبا، التي هي أحد المتبرعين الأساسيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فشلت في متابعة مصلحتها المعلنة في السلام والاعتراف بهذا الحق في المواطنة.

إن النقد الموجه من قبل باحثين محترمين يمكن أن يكون قاسياً وعنيفاً. بعض هؤلاء الباحثين يذهب بعيداً إلى حد اتهام الإتحاد الأوروبي بالتواطؤ في جرائم حرب ترتكبها إسرائيل. وهذا يعود، كما يقولون، إلى أن الأوروبيون يعرفون، وبعض الأحيان أكثر من الفلسطينيين أنفسهم، مدى الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي في الأراضي الفلسطينية المحتلة. هناك أبحاث يمولها الإتحاد الأوروبي تكشف هذه الانتهاكات ولكن الإتحاد الأوروبي لم يتخذ أي خطوة بهذا الخصوص. وهذا ينظر إليه كشكل من أشكال التواطؤ. وأكثر من ذلك، فإن الموقف الأوروبي من المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة يُنتقد على أساس اهتمامه بإشكاليات ذات طبيعة قانونية بدل الاهتمام بحقوق الإنسان وممارسة الضغط على إسرائيل من أجل تفكيك المستوطنات. إن نشطاء المجتمع المدني يعتبرون أن حقوق الإنسان تنتهك يومياً عبر ممارسة لا قانونية لسلطة الاحتلال العسكري. حسب "اتفاقات جنيف"، المتعلقة بالحرب والاحتلال، وقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي تتجاهلهم إسرائيل بنفس القدر. يبدو الإتحاد الأوروبي كأنه يشجع ممارسات تنتهك القوانين والمعاهدات الدولية، بما في ذلك تصدير إنتاج المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة على أساس "اتفاقات تجارية" تعطي لها الأفضلية والموقعة مع إسرائيل.

إن الإتحاد الأوروبي هو أكبر شريك تجاري لإسرائيل ولكن انتهاكات حقوق الإنسان لم تزعج هذه العلاقة. هذه الحالة ليست مقبولة، لا قانونياً ولا أخلاقياً. إن منظمات غير حكومية، كـ"عدالة" في إسرائيل وآخرون في الأراضي الفلسطينية المحتلة يلفتون الانتباه إلى أن إسرائيل رفضت الانضمام إلى "الملاحق الإضافية" للاتفاقات المشتركة مع الإتحاد الأوروبي التي يمكن أن تسمح لمنظمات دولية للتحقق من احتجاجات محددة. إن محكمة حقوق الإنسان التابعة للإتحاد الأوروبي تستطيع ويجب أن يكون لها تأثيراً على تصرفات الدول التي للإتحاد الأوروبي اتفاقات معها. إن مصداقية الإتحاد الأوروبي ترتبط بدوره كمسهل لحل الصراع.

في الواقع، كما رأينا أعلاه، إن الإتحاد الأوروبي يساهم في سياسات تسعى لإدارة الصراع الإسرائيلي-اللسطيني، بالحد من العنف والتكيف مع استمرار الاحتلال وغياب حل سلمي قابل للحياة. من بين المنظمات غير الحكومية المتواجدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة كما في داخل إسرائيل نفسها، سمعنا تعابير كثيرة تعبر عن التذمر لما تراه هذه المنظمات وتشك بأن يكون الإتحاد الأوروبي عاملاً مسهلاً في الأبحاث المتعلقة بحقوق الإنسان. هناك شعور بأن المنظمات اليهودية تتمتع بأفضلية في الحصول على منح للقيام بمشاريعها. إن المنظمات غير الحكومية العربية في إسرائيل أعلنت صراحة بأن المشاريع التي تتقدم بها للتمويل من قبل الإتحاد الأوروبي لا تتمتع بتوزيع يتناسب مع حجم السكان العرب الذين يشكلون 20% (عشرون في المئة) من مواطني الدولة. في نظرنا، هذا القطاع من الشعب الفلسطيني يجدر الاهتمام به بإيجابية. هناك جزء من سكان إسرائيل تزداد أهميته يوماً بعد يوم: هؤلاء هم الفلسطينيون الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية. البعض يسميهم فلسطينيو الداخل والبعض الآخر يطلقون عليهم اسم عرب 1948. إنهم يشكلون 20% من السكان ونسبة نموهم الطبيعي هو 3%، ضعف نمو السكان اليهود. هؤلاء الفلسطينيون يتعرضون للتمييز ولقلة الاهتمام من أطراف عدّة وخصوصاً من جانب دولة إسرائيل ويعتبرون "كقنبلة موقوتة" من قبل الكثيرين من مواطنيهم اليهود. العالم لا يراهم تقريباً. لكنهم استطاعوا أن يشكلوا في هذا الإطار شبكة من المنظمات الأهلية، بعضها متحالف أو على علاقة مع أفراد يهود إسرائيليين أو منظمات غير حكومية. إنهم يشاركون في نشاطات المجتمع المدني ويعتبرون أن حقوقهم المدنية متتهكة. إن اهتمامهم الرئيسي يركّز على حقوقهم كأقلية وعلى عدم حصولهم على الخدمات الأساسية التي توفرها عادة الدولة. تُعتبر هذه المؤسسات جزء من المشهد الداخلي الإسرائيلي، ولذلك كان لهم جزء قليل من اهتمام الإتحاد الأوروبي وتمويله. إن ظروف حياتهم ومطالبتهم بالمساواة رغم خصوصيتها، تمثل جزءاً حميمياً من الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني الأوسع. وهذا الموقع سيزداد، بدون شك في المستقبل.

إن إمكانيات تأثير هذا القطاع إيجابياً على عملية الديمقراطية في المدى البعيد كما على حل الصراع لا يلقى، بشكل عام، الاهتمام الكافي، لكنه يمكن أن يكون على جانب لا بأس به من الأهمية. هناك انتقادات أخرى ركزت على ميل اللجنة الأوروبية لتمويل المشاريع الصغيرة لزمان محدود أكثر من تمويل مشاريع يمكن أن تؤثر على حركات اجتماعية وجماعات ذات أهداف بعيدة المدى وذات أهمية على المستوى الوطني. إن بعض المنظمات الحكومية في كلا الأمتين، يتذمرون من الآليات ذات الطبيعة المعقدة لتقديم الطلبات للمشاريع ورفض الإتحاد الأوروبي أن يأخذ بعين الاعتبار التكاليف والمصاريف الجارية لهذه التنظيمات. زيادة على ذلك، هناك وجهة نظر أخرى في الأراضي الفلسطينية المحتلة تشير إلى وهن وعجز المنظمات غير الحكومية. إنها ترى أن هذه المنظمات لا تتناسب مع المشاريع التي تقوم بها والتي تهدف إلى تحول اجتماعي. إذ ليس بإمكان هذه المنظمات أن تنافس جماعات اجتماعية نشطة ومنظمة كالإسلاميين. إن المنظمات غير الحكومية تميل إلى استعمال لغة تقوم على حقوق الفرد. بالإجمال، هذه اللغة لا علاقة لها بالواقع المحلي. هذا الانفصال عن الواقع يفسر جزئياً ويُقوّي الحركات الإسلامية.

وهذا يقودنا إلى ما بدأناه أعلاه : الحضور الواسع والمتجذر "حماس" في الأراضي الفلسطينية المحتلة. بعض الذين قابلناهم يدعون أن "حماس" تمثل اليوم الوطنية الفلسطينية وهذا يجب الاعتراف به لكل من له علاقة مع هذا الصراع. إن زعماء "حماس" عبّروا عن استعدادهم لقبول هدنة طويلة الأمد مع إسرائيل. ليس هذا حلاً سلبياً شاملاً ولكنه يمكن أن يقود إلى ذلك.

في الواقع، وبعد فوزهم بالانتخابات، قبلت "حماس" استمرار المفاوضات السلمية مع إسرائيل من قبل رئيس منظمة التحرير الفلسطينية. ولكن الإتحاد الأوروبي لم يُرد استمرار المصالحة مع "حماس" التي ما زال يعتبرها كمنظمة إرهابية.

إن خوف الأوروبيين، كما الإسرائيليين والأميركيين، من حركات الإسلام السياسي يشكل عائقاً لإمكانية علاقات تفاوضية، وكنتيجة لذلك، عرقلة التقدم نحو الديمقراطية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وعلى هذا الأساس، فإن آفاق قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة، لحل عملي لبناء الدولتين للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، يبدو غير ممكن في المدى المنظور. وكنتيجة لذلك، عاد إلى السطح النقاش المتعلق بحل الدولة الواحدة. وهذا يحمل بعض الأمل في أفضل الأحوال وبعض الخوف من الأسوء.

في المدى المنظور، يمكن للإتحاد الأوروبي أن يكون له تأثير إيجابي فعلي على هذا الصراع وعلى مختلف المستويات.

وبداية :

- إعادة تقييم السياسات التمويلية ومعاييرها والابتعاد عن "منطق المشروع" لمصلحة المبادرات طويلة المدى عبر التمويل العملائي ومتابعة أفضل. تسهيل طبيعة آليات تقديم الطلبات وآلياتها.
- على الإتحاد الأوروبي أن يطبق "اتفاقاته التجارية" بالضغط على إسرائيل لاحترام بنود حقوق الإنسان الموجودة في كل "الاتفاقات التجارية التفضيلية" والطلب من إسرائيل توقيع "البروتوكولات الإضافية" التي ممكن أن تسمح لجهات دولية الإشراف على التطبيق الملائم وللائق لهذه البنود.
- إخراج، بكل وضوح، كل منتجات المستوطنات من إطار هذه الاتفاقات تطابقاً مع القانون الدولي.
- زيادة الدعم والاعتراف بمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني في إسرائيل.
- فتح حوار مع ممثلي حركة "حماس"

باريس أيلول 2008

باريس أيلول 2009

ملاحق:

الملحق الأول: دليل تاريخي موجز.

1914-1918: في تبادل رسائل بين حسين ومكماهون بين العام 1915 و 1916، بريطانيا تعطي وعوداً مختلفة حول مستقبل فلسطين، في إطار اتفاق سايكس-بيكو (الفرنسي- الإنكليزي)، (1916) كما في وعد بلفور (1917). في الإعلان الأخير، تعد بريطانيا بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين.

الانتداب البريطاني على فلسطين:

1918-1948

1919-1923: لجنة كينغ-كراين، التي رعتها الولايات المتحدة، تُعلم مؤتمر باريس للسلام بأن عرب فلسطين يريدون الإستقلال. عصابة الأمم، التي أنشئت حديثاً، تتجاهل لجنة كينغ-كراين وتعطي بريطانيا السيطرة الإنتدابية على فلسطين.

1924-1928: موجة الهجرة اليهودية الخامسة الى فلسطين تضم بعض الإشتراكيين، وعداداً أكبر من أفراد الطبقة الوسطى من شرق أوروبا والإتحاد السوفياتي.

1933-1935: هتلر يصل الى السلطة في ألمانيا. موجة الهجرة الخامسة تصل الى ذروتها: اليهود ينجون بنفسهم بتركهم المانيا والمناطق التي تسيطر عليها هذه الأخيرة.

1936-1939: الثورة العربية في فلسطين ضد الإنتداب الإنكليزي والإستيطان اليهودي. بريطانيا تسحق التمرد وتطرد أو تقتل زعماء الثورة.

1937: تقرير لجنة "بيل" البريطانية توصي بتقسيم فلسطين الى منطقتين يهودية وعربية. وهذا ما يغضب الأكثرية العربية الفلسطينية من السكان.

1939: " كتاب مكدونلد الإنكليزي الأبيض" يوصي بالحد من الهجرة اليهودية واستملاك الأراضي من قبل اليهود ويدعو لإقامة دولة ثنائية القومية ومستقلة في غضون عشر سنوات. وهذا ما اغضب اليهود الذين كانوا يشكلون 31% من سكان فلسطين.

1945: نهاية الحرب العالمية الثانية.

1946: لجنة تحقيق انكليزية-أمريكية توصي بإشراف الأمم المتحدة على فلسطين، ممارسة عنف فلسطيني ويهودي ضد بريطانيا من جهة، واندلاع العنف ما بين المجموعتين من جهة أخرى. الناجون من المحرقة بدؤوا بالهروب الى فلسطين عبر طرق سرية، بحرية وبرية.

1947: بريطانيا تطلب من أن تتكفل الأمم المتحدة بالقضية الفلسطينية، قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 181 يدعو الى تقسيم فلسطين إلى دولتين: دولة يهودية (57% من فلسطين) ودولة عربية (43% من فلسطين) ووضع القدس وبيت لحم تحت إشراف دولي. في هذا الوقت كانت ملكية الأرض اليهودية أقل من 7%.

تقسيم الأمم المتحدة لفلسطين التاريخية:

1967-1948

1948: اندلاع ما يبدو حرباً أهلية في فلسطين، بريطانيا تنهي انتدابها واسرائيل تعلن استقلالها وبعض الدول العربية تعلن الحرب ضد اسرائيل. اسرائيل تنجح في السيطرة على 77% من مساحة فلسطين تحت الإنتداب الإنكليزي بما فيها مناطق مخصصة للدولة العربية الفلسطينية؛ الأردن، ومصر يحتفظون بالضفة الغربية وقطاع غزة. 85% من الفلسطينيين الذين هُجروا قبل، وأثناء وبعد القتال لم يسمح لهم بالعودة الى منازلهم الأصلية. وأكثر من خمسمئة قرية فلسطينية دُمّرت. قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة يؤيد حق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة الى منازلهم إذا كانوا يرغبون في ذلك أو الحصول على تعويض في حال لم يرغبون في العودة.

1958-1948: هجرة يهودية واسعة الى اسرائيل من أوروبا وشمال افريقيا وآسيا.

اسرائيل تصدر قانون العودة الإسرائيلي وقانون أملاك الغائب. وهذا الأخير يعلن أن اي فلسطيني لم يكن موجوداً في فلسطين إبان الأحصاء الوطني سيعتبر "غائباً" وحقوقه بأرضه ستنتقل الى الكنيسيت الإسرائيلي؛ حصول مصادة واسعة للأراضي الفلسطينية.

1957-1956: بداية حرب السويس ونهايتها. بتأييد من بريطانيا وفرنسا، اسرائيل تعتدي على مصر وتحتل شبه جزيرة سيناء قبل الإنسحاب منها ومن قطاع غزة في ربيع 1957 تحت ضغط الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي. بداية النهاية للدور البريطاني والفرنسي الفاعل في الشرق الأوسط لمصلحة واشنطن وموسكو.

1964: تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف.)

1965: فتح (التي أسسها ياسر عرفات مع رفاق له عام 1959)، تقوم بأول عملية عسكرية ضد إسرائيل.

إحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة:

من عام 1967 الى الحاضر

1967: حرب الأيام الستة: في الخامس من حزيران (يونيو)، اسرائيل تهاجم مصر وتحتل الضفة الغربية، قطاع غزة، شبه جزيرة سيناء وهضبة الجولان السورية. اسرائيل تفرض تطبيق القانون الإسرائيلي على القدس الشرقية وتضمها الى القدس الغربية. القرار 242 الصادر عن الأمم المتحدة (تشرين الثاني/نوفمبر 1967) يدعو الى "انسحاب القوات الإسرائيلية من أراض احتلت مؤخراً". تهجير خمسمئة ألف فلسطيني نتيجة لهذه الحرب.

1970-1968: اسرائيل تبدأ بإقامة المستوطنات في الأراضي التي احتلتها حديثاً. منظمة التحرير الفلسطينية تتبني هدف إقامة دولة ديمقراطية علمانية على كافة مساحة أراضي فلسطين زمن الإنتداب البريطاني.

انتخاب عرفات رئيساً لمنظمة التحرير الفلسطينية. اندلاع حرب الإستنزاف بين مصر واسرائيل من جهة واسرائيل وسوريا من جهة أخرى.

1970: أيلول الأسود. اندلاع حرب أهلية بين الجيش الأردني والفلسطينيين إثر خطف المقاومين الفلسطينيين لعدة طائرات وقيادتها الى مطارات اردنية. الأردن يطرد منظمة التحرير من الأردن. منظمة التحرير تنتقل الى لبنان.

1937: (حرب رمضان/حرب يوم الغفران): مصر تسعى الى استعادة الأراضي التي احتلتها اسرائيل عام 1967. قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الرقم 338 يدعو الى وقف إطلاق النار ومؤتمر شامل للسلام.

1974: جامعة الدول العربية تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني.

عرفات يلقي خطاباً في الأمم المتحدة.

الأمم المتحدة تمنح منظمة التحرير صفة مراقب.

1975: الولايات المتحدة تعد اسرائيل بأنها لن تتحدث رسمياً مع منظمة التحرير حتى اعتراف هذه الأخيرة بقراري مجلس الأمن 242 و 338.

1976: مؤيدو منظمة التحرير الفلسطينية يكتسحون الإنتخابات البلدية الفلسطينية التي جرت في الضفة الغربية.

1977: حزب الليكود يفوز بالإنتخابات الإسرائيلية. مناحيم بيغن يصبح رئيساً للوزراء. الرئيس المصري أنور السادات يزور القدس ويلقي خطاباً أمام الكنيست. بدء المفاوضات بين مصر واسرائيل برعاية أمريكية.

1978: اجتياح اسرائيلي مؤقت لجنوب لبنان. بيغن والسادات وكارتر يوقعون "اتفاقات كامب دايفيد"

1979: بيغن والسادات يوقعان "معاهدة السلام المصرية-الإسرائيلية مع الرئيس الأميركي جيمي كارتر.

1980: القانون الأساسي الإسرائيلي بضم القدس الشرقية. مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يشجب هذا الضم.

1981: الولايات المتحدة ترعى وقفاً لإطلاق النار بين اسرائيل ومنظمة التحرير في لبنان في نهاية حرب حزيران/يونيو 1982. إسرائيل تضم هضبة الجولان السورية.

1982: إسرائيل تجتاح لبنان. منظمة التحرير تنسحب من بيروت إلى تونس. مجزرة مخيم صبرا وشاتيلا للاجئين الفلسطينيين بضاحية بيروت. أربع مئة ألف إسرائيلي يتظاهرون ضد الاجتياح الإسرائيلي ويطالبون بلجنة تحقيق حول دور إسرائيل في المجزرة.

1985: إسرائيل تنسحب من أكثرية مواقعها في لبنان وتترك قوة لبنانية متحالفة معها تسيطر على المناطق الجنوبية بإشرافها. إسرائيل تدمر مركز منظمة التحرير الفلسطينية في تونس.

الانتفاضة الأولى: 1987-1993

1987-1993: الانتفاضة الفلسطينية الأولى سلمية بشكل أساسي: إضرابات ومظاهرات.

1988: تخلي الأردن عن سيادته على الضفة الغربية. ظهور حركة حماس. إعلان دولة فلسطين أثناء انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر. عرفات يشجب الإرهاب ويعترف بقراري مجلس الأمن 242 و338 ويعترف بدولة اسرائيل. الولايات المتحدة تفتح مفاوضات مباشرة مع منظمة التحرير.

1989: الولايات المتحدة تنشر تقريراً حول ممارسات حقوق الإنسان في إسرائيل. مظاهرة دولية في القدس تأييداً للسلام.

- 1990: انهيار حكومة التحالف الإسرائيلية حول مسألة المفاوضات مع الفلسطينيين. بداية هجرة يهود الإتحاد السوفياتي الى اسرائيل اسحق شامير يشكل حكومة أكثريتها ضئيلة. الولايات المتحدة تعلق حوارها مع منظمة التحرير.
- 1992: إستمرار المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف. حزب العمل يفوز بالانتخابات الإسرائيلية. اسحق رابين يصبح رئيساً للوزراء. إدارة الرئيس جورج بوش الاب تحاول الحد من الإستيطان بالتأخير بإعطاء ضمانات قروض لإسرائيل.
- 1993: إسرائيل تُحدِّد من حركة الإنتقال الفلسطينية بين الأراضي الفلسطينية المحتلة (باستثناء القدس الشرقية) وإسرائيل مدشنة بذلك بداية سياسة الإغلاق الفلسطينية والحد من حرية حركة الفلسطينيين. إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية توقعان ورقة " إعلان المبادئ " (ما عرف فيما بعد باتفاقات أوسلو) حول ترتيبات الحكومة الذاتية المؤقتة.
- 1994: مجزرة ضد الفلسطينيين في جامع بمدينة الخليل يقوم بها مستوطن اسرائيلي. اول عملية انتحارية فلسطينية ضد المدنيين الإسرائيليين. عرفات يقيم مقر السلطة الفلسطينية في غزة. اسرائيل والأردن يوقعا معاهدة سلام.
- 1995: " اتفاقات اوسلو الثانية تنشيء ثلاثة أنماط من السيطرة في الضفة الغربية (المنطقة أ: سيطرة فلسطينية مباشرة، المنطقة ب: سيطرة فلسطينية مدنية، ومسؤولية امنية اسرائيلية. المنطقة ج: سيطرة إسرائيلية كاملة). اغتيال اسحق رابين في تل أبيب على يد رجل اسرائيلي.
- 1996: أول انتخابات رئاسية وبرلمانية فلسطينية. فوز ياسر عرفات بالرئاسة. عمليات انتحارية فلسطينية في القدس وتل أبيب. عملية "عناقيد الغضب" الإسرائيلية ضد لبنان التي تميزت بقصف مقر للأمم المتحدة في قانا والتي قتلت 102 مدنياً. انتخاب بنيامين نتنياهو رئيساً للوزراء في اسرائيل.
- 1997: " بروتوكول الخليل " يقسم المدينة الى منطقتين اسرائيلية وفلسطينية. اسرائيل تبدأ ببناء مستوطنة هار هوما " (جبل أبو غنيم بين شرق مدينة القدس ومدينة بيت لحم.

1998: " تفاهم واي ريفر ". منظمة التحرير تشطب من ميثاقها البنود المعادية لإسرائيل.

1999: ايهود براك ينتخب رئيساً للوزراء في اسرائيل. توقيع تفاهم شرم الشيخ " .

الإنتفاضة الثانية: من العام ألفين الى الحاضر.

2000: فشل المفاوضات التي قادها الرئيس الأميركي بيل كلنتون. بداية انتفاضة فلسطينية جديدة (الإنتفاضة الثانية)، بعد زيارة أرييل شارون الإستنزائية للحرم الشريف/جبل الزيتون.

2001: مفاوضات طابا تفشل. عمليات انتحارية فلسطينية ضد أهداف عسكرية ومدنية اسرائيلية. القوات الإسرائيلية تبدأ عمليات القتل المستهدف للفلسطينيين وتوغّل في الأراضي التي يسيطر عليها الفلسطينيون. انتخاب شارون رئيساً للوزراء. تقرير الأميركي جورج ميتشل يدعو الى وقف فوري لإطلاق النار وتجميد كامل للإستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة.

2002: استمرار العمليات الإنتحارية الفلسطينية " وعمليات القتل الإستهدافية " الإسرائيلية. اسرائيل تعيد احتلال كل الأراضي التي انسحبت منها بناء على عملية اوسلو. فرض الإقامة الجبرية على ياسر عرفات في رام الله. جامعة الدول العربية تتبنى مشروعاً يعترف باسرائيل مقابل نهاية الإحتلال. اسرائيل تبدأ ببناء الجدار الفاصل. (الحائط) داخل الضفة الغربية، مصادرة أراض إضافية. "الرباعية " (المشكلة من الولايات المتحدة، الأمم المتحدة، بريطانيا، الإتحاد الأوروبي) تقترح " خريطة طريق للسلام " .

2003: العمليات الإنتحارية و " عمليات القتل الإستهدافية " الإسرائيلية تستمر. تعيين محمود عباس (أبو مازن) رئيساً فلسطينياً للوزراء. اسرائيل تنتهي بناء القسم الاول من " الحائط " . أبو مازن يقدم استقالته. أحمد قريع " أبو علاء " يخلفه.

2004: اغتيال أحمد ياسين في عملية استهدافية اسرائيلية رداً على التعرض الإسرائيلييين في اسرائيل والمناطق الفلسطينية المحتلة. محكمة العدل الدولية تعتبر " أن حائط الفصل " يخالف القانون الدولي " . ياسر عرفات يتوقّى مستشفى باريسي ويدفن في رام الله.

2005: انتخاب محمود عباس رئيساً للسلطة الفلسطينية. إسرائيل توسع عمليات الإستيغان حول القدس وداخلها. إسرائيل تنسحب من جانب واحد من كل مستوطنات غزة ومن أربعة من شمال الضفة الغربية.

2006: حماس تحصل على الأكرثية في الانتخابات التشريعية الفلسطينية. بداية الصراع بين حماس وفتح.

أهود اولمرت ينتخب كرئيس اسرائيلي للوزراء بصفته عضواً في حزب "كاديما" خلفاً لأرييل شارون.

اسرائيل تثنى هجوماً عسكرياً ضد غزة يذهب ضحيته 400 قتيل وألف جريح بعدما خطف الجندي الإسرائيلي. " اسير ايل بيتونا " ينضم للحكومة الإسرائيلية.

اسرائيل تعلن عن بناء مستوطنات جديدة في الضفة الغربية المحتلة.

2007: شباط/فبراير: "اتفاق مكة" بين فتح وحماس. تأليف حكومة وحدة وطنية.

حزيران/يونيو: حماس تسيطر على قطاع غزة. فرض الحصار الإسرائيلي على غزة. محمود عباس يحل حكومة الوحدة الوطنية ويشكل حكومة طوارئ قانونية لمدة شهر ولكنها ما زالت قائمة حت يومنا. تشرين الثاني/نوفمبر: انعقاد مؤتمر أنابوليس.

2008: اسرائيل تقطع المحروقات عن قطاع غزة كردة فعل على إطلاق بعض الصواريخ من القطاع.

المراجع: " لجنة خدمات الأصدقاء الأمريكيين.

American Friends Service Committee; Mideastweb.org

ملحق رقم 2: المنطقة الرمادية / أو عندما لا يحق لغيرنا القيام بالعمل الخيري.

بقلم: جديون لنفي.

أنزلت الأفران الى الطبقة الأولى واختفت. مخبزي الكعك والحلوى كانت قد أغلقت سابقاً بأمر من الجيش. جيش الدفاع الإسرائيلي صادر الأفراد في واحد منهما، ولكن العاملين في المخبز الاخر نجحوا في انقاذ أفرانهم من المصادرة. المحل الشعبي لببيع الثياب " المرأة الجميلة"، الموجود في قلب المجمع الضوضائي في مدينة الخليل، و"عناية الأم"، المتخصص بألبسة الأطفال، هما على وشك الإغلاق.

نفس الشيء سيحصل للمخزن الكبير (السوبر ماركة)، لمعهد الجمال الجسدي، "صالون التجميل"، والحلاق، وأخيراً، للمكتبة: كل شيء سيعلق بأمر من قائد المنطقة الوسطى. مخازن الثياب المحلية ومخازن المواد الغذائية أفرغت من محتوياتها في الأسبوع الماضي من قبل جيش الدفاع الإسرائيلي. قائمة البضائع تصل قيمتها الى مبلغ 750,000 شاكل إسرائيلي جديد، مخصصة لمياتم الحركة الخيرية الإسلامية المحركة للعواطف. كل الموجودات حملت على سيارات شحن وصودرت.

في الميتم المحروس جيداً والذي زرناه هذا الأسبوع، كان هناك مئات من الأطفال يأكلون فقط المُجدرة (طبخة من الرز والعدس) ولبن كغذاء.

ليس هناك لحماً ولا دجاج ولا سمك، كل شيء صودر. أبواب مدرسة الحركة الجديدة، المبنية من الحجر والجميلة، مخصصة لإستقبال 1200 تلميذ، ختمت أيضاً بالشمع الأحمر من قبل جيش الدفاع الإسرائيلي.

وكان الجيش قد أعلن الحرب " على الحركة الخيرية الإسلامية " في مدينة الخليل، في إطار الحرب ضد حماس والحرب ضد الإرهاب. فبعد إفراغ مكاتب صرّافي المدينة من الإحتياط المالي قبل عدة أسابيع، يبدو أن الهدف الإستراتيجي المقبل هو أفران ومحلات المدينة التي يستأجرها أصحابها بالصدقة من مالك العقارات: الحركة الخيرية الإسلامية.

كم هو محزن لجيش محتل أن يُفرّغ مخازن مواد غذائية وثياب اشترت من أجل الأيتام، كم هو سخيّف قائد المنطقة الوسطى الذي وقع أوامر الإغلاق لصالونات التجميل ومحلات الألبسة، كم هو مخز مصادرة برادات صناعية تستعمل لحفظ المواد الغذائية المخصصة للأولاد، وكم هو قاس وعديم الشفقة هذا النظام العسكري الذي يغلق المكتبات التي يستعملها الشباب، وكم هي درجة الجنون هي هذه المعركة ضد مصانع الحليب المخصصة لهؤلاء الأطفال، وأخيراً، كم هو صعب موقع جيش الإحتلال في الأراضي الفلسطينية المحتلة إذا كان عليه أن يلجأ إلى هذه الأعمال الحقيرة لكي يكون بإمكانه أن يُثبت وجوده. أسست الحركة الخيرية الإسلامية في مدينة الخليل في عام 1962، قبل ولادة حركة حماس بزمن طويل، وقبل سنوات من الإحتلال الإسرائيلي عام 1967. منذ ذلك الحين، قامت هذه المنظمة بتشكيل شبكة واسعة من المؤسسات التربوية والرعاية، كما استمكت الكثير من الأبنية في كل أنحاء المدينة، بهدف معلن وواضح وهو مساعدة المحتجين بشكل اساسي لليتامى المحليين. المحامي عبد الكريم فرح، المستشار القانوني للحركة، رجل نشيط الحركة ويرتدي لباساً حديثاً ولحية مهذبة. إنه لا يتردد أبداً بمصافحة ايدي النساء ويدرس حالياً اللغة العبرية، يقول أن الإدارة العسكرية، في بداية الإحتلال، ساعدت وشجعت الحركة الخيرية. هو نفسه ابن مؤسسات هذه الحركة.

تهتم اليوم الحركة الخيرية الإسلامية بـ 7000 يتيم وطفل يوجدون في وضع إجتماعي صعب ويأتون، في غالبيتهم من مدينة الخليل والقرى المحيطة بها. هناك 350 طفلاً في مدارسها الداخلية وألف ومنتين تلميذ في مدارسها الثلاث في المدينة، وهناك 6 مدارس أخرى موجودة خارج المدينة.

هؤلاء الأطفال فقدوا والدهم أو والدتهم أم الإثنيين أو يأتون من أوساط محرومة جداً. هناك نسبة قليلة فقط من الأطفال هم أبناء شهداء. "أنه ليس للحركة اي علاقة بحركة حماس: من المحتمل أن البعض من عمالنا ينتمون الى حركة حماس، كما يحصل في مؤسسات أخرى كالبليات، ولكن ليس هناك أي علاقة رسمية أو قانونية مع حركة حماس "

منذ عام 2002، أغار الجيش الإسرائيلي عدة مرات على مكاتب الحركة، مصادراً حاسوباً من هنا وحاملاً معه ملفات من هناك، معتقلاً بعض العاملين في الحركة من أجل التحقيق معهم، ومصدراً أوامر الإغلاق.

ولكن ما حصل في الأيام الأخيرة هو غير مسبوق. ففي السادس والعشرين من شباط، قام جيش الدفاع الإسرائيلي بغارة على مركز الحركة واصدر سبعة أوامر إغلاق للمؤسسات التي لها علاقة بالحركة. ويوم الجمعة الماضي، قام الجيش الإسرائيلي بالإغارة على مخزن الثياب والمواد الغذائية. صدرت أيضاً أوامر إغلاق ضد كل المحلات في المراكز التجارية التي تملكها الحركة.

يقول المحامي فرح أنه سيكون سعيداً جداً لو شرح له جيش الدفاع الإسرائيلي الخطوات التي قام بها وما هو مسموح وما هو ممنوع فيما يتعلق بمنظمتهم. لقد وكأت الحركة محام اسرائيلي، جواد بولس، الذي سيقوم برفع دعوة للمدعي العام من أجل إلغاء أوامر الإغلاق.

وقد حرّر الباحث موسى أبو هشيش تقريراً لمنظمة "هيومن رايس ووتش" باسم "بشلام"، منظمة حقوق الإنسان الإسرائيلية.

بانتظار ذلك، قمنا بجولة برفقة فرح، لنرى بأم أعيننا نتائج الحرب التي قامت بها قيادة المنطقة الوسطى ضد حماس. توقف بداية في مخبز الرحمة، وله دكان وصالة عرض تصنع حلويات لذيذة.

هناك رأينا بأم أعيننا ورقة تقول " أمر مصادرة وإغلاق " معلقة على شباك العرض بالعبرية موقعاً من قبل "شامني" قائد المنطقة الوسطى. "في إطار سلطتي"، ولكن ما يزال هناك كعكاً للبيع. عاملوا المخبز أعلموا أنه مسموح لهم ببيع ما تبقى من الكعك حتى نهاية نيسان / أبريل، رغم أن أمر "شامني" بدأ تطبيقه في شباط/فبراير – ولمدة ثلاث سنوات. ولماذا ثلاث سنوات؟ إنه من المحتمل في ذلك الحين أن تعير الحركة وسائلها. ثلاث سنوات من التربية ولكن من دون طعام. ولتأمين وضعهم، قام الفرانون بنقل الفرن الممنوع الى مكان آمن. وهناك كيسيّن من الطحين الأبيض تبرع بهما الإتحاد الأوروبي ومنظمة الغذاء العالمية ما زالوا في العقارات الفارغة.

وفي الدكان الملاصق للمخبز، هناك "سوبر ماركة" لا ينقصها شيء. مالكةا استأجرها من الحركة الخيرية الإسلامية ورغم ذلك عليها أن تُغلق. " أمر بالإغلاق وبالمصادرة بدءاً من اول نيسان / ابريل اي نشاط في هذه " السوبر ماركة " ممنوع. والقائد العسكري سيعمل لتحقيق ملكيته وامتلاك المعدات".

كل هذا بلغة جيش الدفاع الإسرائيلي اللامنطقية والسخيفة.

صاحب "السوبر ماركة" دشن محله منذ ثلاثة اشهر فقط واستثمر 500,000 شاكل اسرائيلي جديد فيها. "ليس لي أن أقول أي شيء بهذا الخصوص؟"

تساءل المالك. "إلى أين تريدون أن أذهب؟" هناك مياه عين جدي المعدنية، قشطة تنوفا الحامضة، علب "رد بول المعدنية"، حفاضات، "شامبو هاد اند شاودرز"، كعكات "بتي بور" الصغيرة، بوظة "ستراوس".

المحل المجاور للسوبر ماركة، محل حلقة يملكه أيمن، حصل هو أيضاً على أمر إغلاق معلقاً على نافذة محله. ونفس الشيء موجود على طول شارع النمر.

وفي شارع فيصل، جنوب مدينة الخليل "الذرينغوف"، محلات "بريتي ومن" و"ماما كاير"، مائة بالزبائن. محلات فسيحة، طابقان، العشرات من النساء، كلهم يرتدون الحجاب مالكة "بريتي ومن"، لينا كراكي، فتحت محلها منذ تسع سنوات. ومنذ سنة، وسّعت وأعدت تجديده.

وهذا كلفها مليون شاكل اسرائيلي جديد. إنه فعلاً محل أنيق: رخام على الأرض وثرانيا معلقة. قالت السيدة كراكي "أنا لا أنتمي الى أي تنظيم أو حزب. أنا لا أهتم بكل هذه الأمور. ما هو اللاقانوني في محلي؟ أعطونا شهراً لإخلاء كل شيء. إلى أين سنذهب؟ هذا الشارع ليس إصطبالاً من الممكن إغلاقه في مدة شهر".

في الطابق الثاني يقوم قسم المساء. أفضل ما يوجد في الخليل في حفل الموضة: ثمن الثوب 3000 شاكل اسرائيلي جديد. هناك في المحل 18 عشر عاملاً وعاملة يمكن أن يفقدوا عملهم.

مبيعات نهاية الموسم تضرب أطنابها. ولكن كراكي تُشدد أن لا علاقة لها بأمر الإغلاق. نحن في نهاية الشتاء وبداية "مودلات" الصيف. إنها ما زالت تأمل أن أمر الإغلاق سيلغى.

ندخل أخيراً أقصى الممر حيث أمر الجنرال معلق أيضاً. وما الذي نراه هنا، في معقل حماس هذا؟ محل للتجميل، محلان للألبسة، "ذا غاب أند كالفين كلين" في واجهة العرض. هناك أيضاً أمر إغلاق على حائط عيادة الدكتورة ريم القواسمة لطب الأسنان في الطابق الثاني.

هناك أيضاً أمر إغلاق على باب معهد التجميل والمعالجة الجسدية لصاحبه الدكتور محمد عمارو.

ولكن أمر الأغلاق الأخير موقع من قبل الكولونيل "يهودا فاكس"، قائد لواء مدينة الخليل.

يبدو أن "شامني" و "فاكس" قصموا العمل فيما بينهم: "شامني" يوقع أوامر إغلاق المخابز "وفاكس" يوقع أوامر إغلاق نوادي اللياقة البدنية.

وكان "عمارو" فتح مع زوجته الدكتورة الأوكرانية هذا المحل عام 1998 وجهازه بأفضل المعدات. وقبل شهر جدد معهد الرخاء: أسرة معقدة للمعالجة، جاكوزي، آلات للتمرين، آليات صامتة لتنقية الهواء، مسبح طبي وحتى "آلة تجميل" تعنى بأناس مصابون بشلل الوجه.

يقول عمار أن زبائنه اليوم يخافون من المجيء الى محله منذ هاجم جيش الدفاع الإسرائيلي مستوصفه منذ شهر تقريباً: "ليس هناك قانون في العالم سيفعل في ذلك؟ أنا لا أنتمي إلى أي حزب. أنا لست مرتبط بأي كان. أنا أدفع الأجار فقط هنا".

في الطابق الأعلى يوجد مكتب العلاقات العامة للحركة الخيرية الإسلامية: غرف أفرغت من محتوياتها، باستثناء مدفأتين، الذي يبدو أنهما كانا ثقيلين جداً "لحمالي" جيش الدفاع الإسرائيلي. يقول فرح أنه يوجد الآن في مكتب ارتباط جيش الدفاع الإسرائيلي في مدينة الخليل حاويات كاملة ملأى بالمعدات المصادرة من منظمته.

المكتبة العامة المخصصة للشباب، في الطابق الثالث، من المفروض أن تغلق أيضاً. تحتوي هذه المكتبة على 18,800 كتاب، مَبوبة ومُفردة، حول الدين والعلوم. وهناك أيضاً حواسيب وحتى مُسجلات لتعليم اللغة العبرية. كل شيء سيغلق قريباً بقرار.

جواب الناطق الرسمي لجيش الدفاع الإسرائيلي: " أثناء الأسابيع الأخيرة كان هناك قوات من جيش الدفاع الإسرائيلي والشين بت والإدارة المدنية تعمل من أجل ضرب مؤسسات الحركة الخيرية الإسلامية التي تنتمي لمنظمة حماس الإرهابية وتعمل على زيادة دعمها لهذه المنظمة، ونشر أفكارها، ولاستقطاب وتجنيد ناشطين وتحويل الأموال لتمويل نشاطات إرهابية.

" تقوم حماس بنشاطها تحت غطاء مدني لدعم السكان والأعمال الخيرية ولكن في الواقع إن هدف هذه الحركة هو تقوية سلطة وسيطرة المنظمة الإرهابية حماس كجزء من توسع النشاط الإرهابي ضد دولة إسرائيل وسعيها لزيادة سلطتها في يهودا والسامرة.

" في إطار نشاطاتها واحتجاجاتها، حوّلت الحركة الأموال الى ناشطين إرهابيين وعائلاتهم، وأنشأت شباباً بروح جهادية وساعدت عائلات الشهداء والمسلحين وعملت لنشر مبادئ حماس في صفوف السكان الفلسطينيين. وفي أعمالها هذه، استغلت المنظمة الإرهابية حماس السكان الفلسطينيين وعناصرهم الأضعف من أجل تسخيرهم في خدمة شبكة الإرهاب.

" في إطار هذا النشاط، قام جيش الدفاع الإسرائيلي بإجراءات ضد عدد من الممتلكات الإقتصادية للحركة الخيرية الإسلامية في مدينة الخليل وأمرت بإغلاق ومصادرة بعض الممتلكات. هذه الممتلكات شكلت مصدر عائدات لمنظمة حماس الإرهابية، التي تحصل منهم على كميات مهمة من المال لدعم عملها الإرهابي.

إن جيش الدفاع الإسرائيلي سيستمر بتطبيق كل الوسائل التي يمتلكها ضد المنظمات الإرهابية ومن يساعدهم وضد حماس بشكل خاص من أجل إعطاء الأمن للسكان في دولة اسرائيل".

يقع الميتم في ضاحية جميلة على المنحدرات الغربية من المدينة على حدود حقل كرمة. كل شيء في هذا الميتم نظيف وبيدار بجدارة – غرفة الطعام، الحمامات، غرف النوم و صفوف الدراسة، ويستعملها 150 طالباً. إنه من الصعب أن نصدق أنه في هذه البنايات يعيش عشرات الشباب المحرومين.

إنهم الآن في الملعب، بانتظار الدخول الى قاعة الطعام. النظام دقيق والترتيب مثالي. صلاة المائدة معلق على الحائط. الأولاد يرتدون ملابس لائقة، على حيطان غرف نومهم معلقة عصافير محلية. محمد ليس له أب، محمود ليس له أم. كل الأولاد الذين تكلمت إليهم يأتون من أوساط فقرة جداً. خارج الميتم، هناك حديقة ومكاناً مظلاً للجلوس، ملاعب رياضية عريضة مع جامع قريب منهم. كل غرفة نوم تضم ستة أولاد. ينامون على أسرة خشبية جذابة مع غطاءات فراش مرقمة بالزهر. وهناك صالة استقبال واسعة ملحقة بكل جناح سكني، وكراس مريحة وتلفاز، " وهكذا سيشعر الطلاب أنهم في منازلهم".

أنه من المشكوك فيه أن يكونوا قد عاشوا سابقاً في ظروف كهذه. إنه من المشكوك فيه أيضاً ما إذا ما كان سيكون بإمكانهم أن يستمروا في العيش على هذا المنوال، إذا استمر جيش الدفاع الإسرائيلي بالمصادرة والإغلاق والتدمير.

جريدة " هآراتز " اليومية.

عدد 14-15 آذار مارس 2008

<http://www.haaretz.com/hasen/pages/shart.jhtml> ?

Item no = 9640678 contrass ID = 2 & sub contrass ID = 14.

الملحق الثالث : ملخص مقاضاة منظمة عدالة والقضايا المتعلقة حتى تاريخ نيسان/ أبريل 2008.

1. مسألة الأرض وحقوق التخطيط.

مع المحكمة العليا

1. طلب إلغاء سياسة (إدارة الأرض الإسرائيلية) التي تسمح بتسويق وتوزيع الأراضي التي يسيطر عليها الصندوق القومي اليهودي بواسطة (إدارة الأرض الإسرائيلية) عبر البيع بالمزاد العلني المفتوح فقط للأفراد من أصل يهودي، ه.س. 04/9205، عدالة مقابل إدارة الأرض الإسرائيلية وآخرون. (وافقت المحكمة العليا، في وجه معارضة "عدالة" الجريئة، على اقتراح قدمه المدعي العام والصندوق القومي اليهودي بأن تصبح الأراضي التي يسيطر عليها هذا القانون بمتناول كل المواطنين، بما فيهم المواطنون العرب، ولمدة ثلاثة أشهر. ولكن، وفي نفس الوقت، ستعوض الدولة هذا الصندوق إذا ربح مواطن عربي المناقصة. إن مكتب المدعي العام طلب ونجح في طلبه التأجيل المتكرر في الإجراءات الإدارية مع هذه الحالة من أجل إعطاء الوقت للسماح له للوصول إلى اتفاق مع الدولة حول قضية تبادل الأراضي).

2. السعي إلى إلغاء "مخطط طريق النبيذ" من أجل استقرار، وبمفعول رجعي قانوني، ثلاثون إقامة شخصية في صحراء النقب من أجل هدف تكريس الاستعمال الحصري للأرض للمواطنين اليهود.

ه.س. 2817/06، عدالة وآخرون مقابل الصندوق الوطني للتخطيط والبناء وآخرون.

3. تمثيل سكان قرية كمانه في الجليل ضد محاولات قرية كمون اليهودية القريبة لفرض شروط عنصرية من أجل الموافقة على "مخطط كمانه الرئيسي" ه.س. 6176/06، المنظمة التعاونية للقطاع الزراعي في كامون مقابل المجلس الوطني للتخطيط والبناء وآخرون.

4. استئناف الحكم "بمصادرة أراض في لجون والتي تعود إلى ثلاثمائة عائلة عربية في قرية أم الفهم".

س.أ. (الاستئناف المدني) 4067/07، جبارين وآخرون مقابل دولة إسرائيل وآخرون.

5. تحدي سياسة إدارة الأراضي الإسرائيلية واستعمال لجان الاختيار لتوزيع الأرض للبناء في أوساط المدن، مستبعدين بذلك المواطنون العرب، واليهود الشرقيين، واللواتيون.

ه.س. 8036/57، فاتنة ابريق زبيدات وآخرون مقابل إدارة الأراضي الإسرائيلية وآخرون. صدر إنذار بتاريخ 7/10 يأمر مدينة "راكفات" لوضع جانباً قطعة أرض لعائلة "زوبيدات" بانتظار قرار نهائي حول العريضة المقدمة للمحكمة. الدعوة أجتلت إلى 8/5 وسيُنظر فيها أمام المحاكم على مستوى القضاء.

6. مناهضة "المخطط الرئيسي" الذي يهدد بمصادرة أراضي أربعة وعشرون شخصاً عربياً من سكان دالية الكرمل لمصلحة "الحديقة الوطنية" في "غابة هار شوفيك".

محكمة منطقة حيفا، أ.ب. 4377/07، مقالة صافي وآخرون مقابل المجلس الوطني للتخطيط والبناء (بتاريخ 8/1)، أعلنت الدولة قرارها بفسخ وضع اليدن عن 27 قطعة أرض من أصل 36 من الأراضي المخصصة للحديقة).

قضاة المحاكم

7. السعي إلى محاولة إلغاء دعاوى إخلاء ضدّ حوالي ألف عربي من بدو النقب (مواطنون إسرائيليون) يعيشون في "عتير - أم الفهم الحيران" في منطقة النقب والمطالبة بالاعتراف بالقرية غير المعترف بها.

محكمة مقاضاة بئر السبع، الملف المدني رقم 3326/04، دولة إسرائيل وإدارة الأراضي الإسرائيلية مقابل ابراهيم فرهود أبو الكيان وآخرون (زيادة إلى وجود تمثيل قانوني لسنة وعشرون ملقاً مدنياً).
8. اقتراحات بإلغاء أوامر الهدم السابقة ضدّ ثلاث وثلاثون منزلاً في قرية البدو العربيّة "أم الحيران" في النقب.

محكمة مقاضاة بئر السبع، اقتراحات مختلفة، رقم 8477/06، أبو الكيان علي وآخرون مقابل دولة إسرائيل (بتاريخ 6/10، أجلت المحكمة تطبيق الأوامر ولكن بتاريخ 7/6، دمّرت إدارة الإسرائيلية 9 منازل منتهكة بذلك أوامر المحكمة. (تقدّمت "عدالة" من المدّعي العام أن يفتح تحقيقاً في ارتكابات إدارة الأراضي الإسرائيلية).

9. تقدّمت "عدالة" باقتراحات عاجلة من أجل إلغاء أوامر المصادرة السابقة الصادرة ضدّ كلّ منازل قرية البدو العربيّة، الصورة، في النقب.

محكمة مقاضاة بئر السبع، قضايا مختلفة 9364/06، سليمان ناصرة و"عدالة" مقابل دولة إسرائيل (في 7/8، أمرت المحكمة بتجميد أوامر الهدم؛ هناك جلسة مقرّرة للاستماع إلى هذه القضية بتاريخ 8/9).
لجان التخطيط.

10. قدّمت اعتراضات إلى المحاكم ضدّ "الخطة الرئيسيّة" لقرية "سندلي" العربيّة في الشمال بالنيابة عن أعضاء مجلس القرية المحلي.

قدّم الاعتراض بتاريخ 7/12 مطالباً بإعادة النظر بالخطة الرئيسيّة من أجل الحفاظ على الطبيعة الزراعية للقرية وإفساح الفرصة لنموّها الاقتصادي والأخذ بعين الاعتبار رؤية سكانها حول مستقبلهم.

11. الاعتراض على الخطة الخاصّة بمنطقة بئر السبع الكبرى، التي تنتهك حقوق المواطنين العرب، الذين يقيمون في النقب، بالاحترام والمساواة وظروف سكن لائقة.

اعتراض مُقدّم بتاريخ 7/10.

12. السعي إلى إلغاء الخطة الرئيسيّة لمنطقة بئر السبع الكبرى والاعتراف بقرية أم الحيران، بلدة بدو عربيّة.

اعتراض مُقدّم بتاريخ 7/10 من قبل "عدالة" و"بمبكوم".

13. تقديم استئناف ضدّ "المخطّط الرئيسي" لبلدة "دالية الكرمل" على أساس أنّها لا تأخذ بعين الاعتبار حقوق قاطنيها العرب.

استئناف مقدّم ضدّ القرار الذي رفض الاعتراضات التي قدّمها قاطنو البلدة والموافقة على الخطة.
من أجل النصّ الكامل، انظر :

<http://www.adalah.org/newsletter/eng/apr08/2.pdf>

المحلقة الرابع: إعلان الدولة الواحدة

على مدى عقود، فشلت محاولات إيجاد حل قائم على أساس دولتين في فلسطين التاريخية في إحقاق العدالة أو السلام للشعبين، الفلسطيني والإسرائيلي - اليهودي، أو في إطلاق سيرورة حقيقية نحوهما.

يتجاهل حل الدولتين الحقائق المادية والسياسية على الأرض، كما يفترض تكافؤاً في القوة وفي المطالب الأخلاقية بين شعب مستعمر ومحتل من جهة، ودولة استعمارية تمارس الإحتلال العسكري من جهة أخرى. ويقوم هذا الحل على الفرضية الجائزة بأن في الإمكان تحقيق السلام من خلال منح حقوق وطنية محدودة للفلسطينيين القاطنين في المناطق المحتلة عام 1967، مع حرمان الفلسطينيين داخل حدود 1948 وفي الشتات حقوقهم. لذا، يقضي حل الدولتين على الفلسطينيين من حملة الجنسية الإسرائيلية بالعيش الدائم مواطنين من الدرجة الثانية داخل وطنهم، في ظل دولة عنصرية تحرمهم حقوقهم وتطبق قوانين منحازة لصالح اليهود دستورياً، وقانونياً، وسياسياً، واجتماعياً، وثقافياً.

إضافة الى ذلك، فإن حل الدولتين يحرم اللاجئين الفلسطينيين حقهم المعترف به دولياً في العودة الى ديارهم.

إن حل الدولتين يرسخ ويرسم سياسة فصل غير متساو على أرض أصبحت مندمجة جغرافياً واقتصادياً أكثر من أي وقت مضى. ولا تستطيع جميع الجهود الدولية الساعية الى تطبيق حل الدولتين أن تخفي حقيقة أن الدولة الفلسطينية غير قابلة للحياة، وأن الإستقلال الفلسطيني واليهودي-الإسرائيلي في دولتين منفصلتين لا يمكن أن يعالج المظالم الجذرية التي ينبغي أن يكون الإقرار بوجودها وإزالتها في صميم أي حل عادل.

على ضوء تلك الوقائع الصارخة، نؤكد التزامنا بحل ديمقراطي يمنح سلاماً عادلاً، ومن ثم دائماً في دولة واحدة تقوم على المبادئ التالية:

أرض فلسطين التاريخية هي ملك لكل من يعيش فيها، وكلّ من طردوا أو هجروا منها منذ 1948، بغض النظر عن الدين، أو الإثنية، أو الأصل القومي، أو الجنسية الحالية،

يجب أن يؤسس أي نظام للحكم على مبدأ المساواة في الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية لجميع المواطنين. وتتبعي ممارسة السلطة بإنصاف صارم بإسم الناس جمعياً، على تعدد هوياتهم.

يجب إزالة التبعات المدمرة لعقود من الإستعمار الصهيوني في مرحلتي ما قبل تأسيس الدولة وما بعده، بما يشمل إلغاء جميع القوانين والسياسات والممارسات وأنظمة السيطرة العسكرية والمدنية التي تضطهد وتميّز على أساس الإثنية أو الدين أو الأصل القومي،

الإعتراف بشخصية المجتمع التعددية، والتي تشمل تجارب وأوضاعاً متميزة دينياً ولغوياً وثقافياً.

لندن/مدريد

29 تشرين الثاني 2007.

لائحة بالذنين أجريت معهم مقابلات

التاريخ	الموقع الجغرافي	اسم المنظمة	اسم الشخص
2008/3/19	شفا عمرو	عدالة	كوهن، أورنا
2008/3/28	تل أبيب	أدفا	سويسكي، شلومو
2008/3/4	مخيم دهشة	مركز الفينيق	عودة، ناجي
2008/3/29	رام الله	الحق	جبارين، شوان
2008/3/26	غزة	الرسالة	عفيفة، وسام
2008/3/22	دير البلح	رابطة الصلاح	أبو خليل، مصطفى وشاهين عالية
2008/3/29	الناصره	الطفولة	اسبنيولي، نبيلة
2008/3/23	غزة	مشروع البيان (وكالة الولايات المتحدة للتنمية)	يونس، ياءل
2008/3/23	كفركرم	السوار	هاواري، عرين
2008/2/4	القدس	مركز الإعلام البديل	وارشوسكي، ميشيل
2008/3/24	يافا	فوضويون ضد الحائط	بولاك، جونتان
2008/3/17	الناصره	الرابطة العربية لحقوق الإنسان	زيدان، محمد
2008/3/28	تل أبيب	رابطة حقوق الإنسان في إسرائيل (أكري)	ياكر، دان
2008/4/9	بيت لحم	البديل	جرادات، إنغريد
2008/3/27	تل أبيب	بيتيرليمونز.أورغ	ألفر، بوسي
2008/3/31	القدس	بتاسلام	جسيكا، مونتيل
2008/3/25	غزة	غرفة التجارة	بسام مرتجي
2008/3/22	حيفا	مؤسسة أميل طعمة	ناطور، سلمان
2008/3/28	عكا	المصنع	هلاهل، علا
2008/3/20	هرزليا	الحائط من أجل الحياة	إيلان، تسيون
2008/3/19	غزة	برنامج الصحة العقلية للجماعة في غزة	سراح، إياد
2008/3/24	تل أبيب	جيشا	مان، كنان وباشي، ساري
2008/4/9	تل أبيب	غوش شالوم	كالير، آدم
2008/3/3	تل أبيب	هداش/هستدروت	جهاد، عقل
2008/4/6	القدس	هاموكد	كارشتين، دالية
2008/3/26	الخليل	جمعية الخليل الخيرية	محمد، غسان
2008/3/22	القدس	إيكاهد	جيف، هالبر

الناصره	مركز ايلان	الزعبي، حنين	2008/3/6
رام الله	معهد الجماعة والصحة العامة	جباكمان، ريتا	2008/3/30
القدس	المعهد من أجل استراتيجيه صهيونية	هارال، إسرائيل	2008/3/27
غزة	المساعدة الإسلامية	السوسي، محمد	2008/3/27
القدس	المركز الإسرائيلي- الفلسطيني للبحث والإعلام	باسكين، جرشن	2008/4/2
حيفا	إتجاه	مخول، سمير	2008/4/12
تلّفونياً	جيروزلم بوست	لينكوفيش، إتجار	2008/4/3
القدس	كشاف	ماندل، ليقي، ناؤومي	2008/3/17
تلّ أبيب	ماياب، البيت	دايفيس، يوري	2008/3/15
تلّ أبيب	ماخوم واتش	بن ناتان، سماردار	2008/3/5
رام الله	جماعة متن	شارل، شمس	2008/3/7
القدس	مفتاح	فايدي، ليلى	2008/3/28
غزة	ميزان	يونس، عصام	2008/3/27
غزة	المجمع الإسلامي	أبو إسلام	2008/3/8
رام الله	مواطن	جيكمان، جورج	2008/3/8
بقاع الغربية	نساء وآفاق	بياتسي، سعيدة	2008/3/23
رام الله	حل الدولة الواحدة	بر غوتي، عمر	2008/4/7
رام الله	المراقب الفلسطيني	كيرستي	2008/4/8
القدس	المجلة الإسرائيلية- الفلسطينية	أبو زياد، زياد وشنكر	2008/3/9
نابلس	المركز الفلسطيني للديموقراطية والدراسات السياسية	الأستاذ رائد م. ???	2008/3/27
غزة	المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان	وشاح، جبر	2008/3/27
رام الله	المركز الفلسطيني للسياسة وللبحث الاستطلاعي	محمود، جرابة	2008/3/30
غزة	منبر جمعية المدرسين الفلسطينيين	الغورة، محمد	2008/3/26
غزة	رابطة العناية بالمرض	أحمد سعيد لبود	2008/3/29
غزة	المنظمات غير الحكومية الفلسطينية	شوى، أمجد	2008/3/30
القدس	الحاخامين من أجل حقوق الإنسان	أشرمان، أريك	2008
رام الله	RCHS	إياد، بر غوتي	2008/3/11
يافا	رويت - صدقة	شبيطة، فادي	2008/4/1

2008/3/10	القدس	شالوم أخشاف (السلام الآن)	أوفرام، هاجيت
2008/4/1	جنين	مركز شبيبة الشرق	أبو سرور، كفاح
2008/3/30	القدس	أوقفوا بناء الحائط	حمودة، داوود
2008/3/16	غزة	اتحاد الطلاب	الطاونة، مروان سليمان
2008/3/21	تل أبيب	التعايش/الترابط	الغازي، جادي
2008/4/2	حيفا	المرأة المتشحة بالسواد	صفران، حنا
2008/4/6	القدس	ياش غقول	منوشين، إيشاي
2008/3/17	الخليل	لجنة الذكاة	العمارية، خالد
2008/3/8	تل أبيب	ذوخروت	برونشتين، ايتان
2008/3/18	يافا	المسرح العربي - العبري	جهشان، أديب
2008/3/26	القدس	PASSIA	عبد الهادي، مهدي

الأفراد الذين قابلناهم

التاريخ	الموقع الجغرافي	العمل	الاسم
2008/3/31	غزة	جامعة الأزهر	الأستاذ جهاد حامد
2008/3/28	غزة	جامعة الأزهر	الأستاذ مخيمر أبو صعدة
2008/3/10	نابلس	جامعة النجاح	الأستاذ علي السرطاوي
2008/3/10	جنين	جامعة القدس المفتوحة	الأستاذ عماد صلاح
2008/3/4	جنين	جامعة القدس المفتوحة	الأستاذ عماد نزال
2008/3/4	بيرزايت	جامعة بيرزايت	الأستاذة هيلغة بومغارتن
2008/3/10	بيرزايت	جامعة بيرزايت	الأستاذ صالح عبد الجواد
2008/3/10	جنين	مدير جامعة القدس المفتوحة، مدير المستوصف القانوني في تل أبيب	الأستاذ هاني أبو الرب
2008/3/19	تل أبيب	جامعة تل أبيب	زيف، نتا
2008/4/7	رام الله	بوليس/فتح	يوسف نصر
2008/3/30	غزة	المدير العام لمجلس الوزراء	عوض، محمد
2008/10/3	جنين	حاكم محافظة	موسى، قنورة
2008/3/18	تل أبيب	صحافي في "هأراتز"	جيدون، ليقي
2008/3/23	حيفا	جامعة حيفا	مصطفى، مهّد
2008/3/27	غزة	حكومة حماس	يوسف، أحمد

الأستاذ هلال كوهن	الجامعة العبرية	القدس	2008/3/30
وادي، عيسى	إمام خطيب	رام الله	2008/3/8
سبيرو جديون	صحافي	القدس	2008/3/18
أميرة، هاس	صحافية	برلين	2008/5/22
أبو سلمان، المغني	مختار	غزة	2008/3/28
منصور، منى	عضو المجلس التشريعي الفلسطيني	نابلس	2008/3/8
دراغمة، أيمن	عضو المجلس التشريعي الفلسطيني/حماس	رام الله	2008/3/8
أبو الراس، مروان	رابطة العلماء/عالم ديني	غزة	2008/3/30
صبحي محمد، سمير	مدير مدرسة	أم الفحم	2008/3/23
الرماحي، ميسون	مراقب مدرسة، مؤيد لحماس	رام الله	2008/3/11
هلال، جميل	عالم إجتماع	القدس	2008/3/11
زاند، شلومو	جامعة تل أبيب	تل أبيب	2008/3/15
مصر، أنات	جامعة تل أبيب	تل أبيب	2008/3/18
الأستاذ رائف زريق	معهد فان لير	الناصره	2008/3/22

المؤلفون والداعمون

المؤلفون:

علي أبو نيعمة / شيكاغو
نصير عازوي / نوث دارتموث، ماساشوزتس
عمر برغوثي، القدس
اورن بن اور، لندن.
جورج شارانت، سان فرنسيسكو
حاييم براشط، لندن.
جوناتان كوك، الناصرة.
غازي فلاح، أكرون، أوهايو.
ليلي فرسخ، بوسطن.
إصلاح جاد، رام الله.
جوزيف مسعد، نيويورك.
إيلان بابه، توتنز، المملكة المتحدة.
كارلوس برايتودل كامبو، مدريد.
نديم روحانا، حيفا.
إعلان الدولة الواحدة / لندن.

الداعمون:

نهلا عبود / أوتاوا
رباب عبد الهادي / سان فرنسيسكو
سليما أبو شرخ، ساوث هامتن/المملكة المتحدة
طارق علي / لندن
سمير أمين / داكار
غبريال أشن / جنيف / سويسرا
مونا بايكر / مانشستر / المملكة المتحدة.
جيمس بووان / كورك / أيرلندا
دانيال بويرين / باركلي.
لاين برانتر / مدينة نيويورك
آيتان برونشتين / تل أبيب
مايكل شانن، لندن.

المؤلفون والداعمون

لورنس دايفسون / واستشر / بانسيلفانيا
يوري دايفيس / ساكنين.
ألان هارت / كانتربوي
جميل هلال / رام الله
إيزابيل هامفري / كامبردج / المملكة المتحدة.

سلمى الجبوسي / بوسطن
كلوديا كراس / فانكفورت.
غادة الكرمي / لندن.
حازم قواهمي / رام الله.
جوال كوفيل / مدينة نيويورك
رونيت لانتين / دابلين / إيرلندا
مالكوم لفيت / ساوتهمتن / المملكة المتحدة.
يوسفة لوشيتزكي / لندن.
ساري مقديسي / لوس انجلوس.
نور مصالحة / لندن.
اوغو ماتلي / توران.
سابين ماتهاس / ميونيخ.
والتر مينيولو / رالينغ – دروهام.
يونات نيتزان – غريم / وينشستر / المملكة المتحدة.
جيان بولو كالشي نوفاتي / بافيا / إيطاليا
مايكل روزان / لندن
أمير صادر / يونيس أيرس / ريو ده جانيرو
غوانتر شانك / ستراسبورغ.
جول تاونسهاند / المملكة المتحدة.
دانيلو دولو / فلورنس
رايمون دين / دابلن
أبخلو دورسي / توران
حيدر عيد / غزة
سمارة اسميير / باركلي
كلودين فايندريش / دوشاتال، سويسرا
عرجان الفاسد / اوترخت.
أسعد غانم / حيفا.
جس غنام / سان فرنسيسكو
رامون غروسفوغيل / باركلي
ليلي الحداد / غزة
هيفا حمامي / لندن.

كل شخص ساهم في كتابة هذا التقرير بصفته الشخصية.
أبناء الناشطين حل الدولة الواحدة / 29 تشرين الثاني / نوفمبر 2007.
Electronieintifado.net/v2/article9134.shtml.